

:

جرائم الامتناع

دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها
في القضاء السعودي

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية
قسم التشريع الجنائي الإسلامي

إعداد
الطالب / فهد بن علي القحطاني

إشراف
الدكتور / محمد السيد عرفة
1426هـ - (2005م)



نموذج رقم (٢٦)

قسم : العدالة الجنائية

تخصص : التشريع الجنائي الإسلامي

ملخص رسالة ☒ ماجستير ☐ دكتوراه

عنوان الرسالة : "جرائم الامتناع دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها في الفقه السعودي".

إعداد الطالب : فهد بن علي بن سعيد آل بوعاطف.

إشراف : الدكتور / محمد السيد عرفه.

لجنة مناقشة الرسالة :

١ - الدكتور : محمد السيد عرفه مشرفاً ومقرراً.

٢ - الشيخ الدكتور : إبراهيم صالح الخضير عضواً.

٣ - الشيخ الدكتور : محمد بن عبدالله ولد محمدن عضواً

تاريخ المناقشة : ١٤٢٦/٥/٢٠ هـ الموافق ٢٧/٦/٢٠٠٥ م

مشكلة البحث : حكم جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة السعودية والقانون الوضعي.

أهمية البحث : تتمثل في محاولة التعرف على أحكام جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالمعمول به في الأنظمة والقوانين الوضعية ومعرفة موقف القضاء السعودي من هذا النوع من الجرائم.

أهداف البحث :

- ١ - تحديد المقصود بجرائم الامتناع وتحديد صورها.
- ٢ - تحديد أركان جرائم الامتناع.
- ٣ - بيان موقف الشريعة الإسلامية من المسؤولية عن جرائم الامتناع.
- ٤ - موقف القضاء السعودي من جرائم الامتناع.

فروض البحث/ تساؤلاته :

- ١ - ما المقصود بجرائم الامتناع؟ وما هي صورها؟
- ٢ - ما هي أركان جريمة الامتناع؟
- ٣ - موقف الشريعة الإسلامية من المسؤولية عن جرائم الامتناع؟
- ٤ - ما موقف القوانين الوضعية من المسؤولية عن جرائم الامتناع؟
- ٥ - ما موقف القضاء السعودي من جرائم الامتناع؟

منهج البحث :

اعتمد الباحث منهجي الوصفي الاستقرائي ومنهج تحليل المضمون .

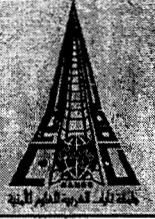
أهم النتائج :

- ١ - إن الشريعة أول من اعتبر الترك أو الامتناع فعلاً وسلوكاً قائماً بنفسه فجرمته وجرمت جميع الطرق المؤدية إليه.
- ٢ - مرونة الشريعة الإسلامية في مجالي التجريم والعقاب في التعامل مع جرائم الامتناع وقطع حيلة الجناة بمعاملة الجاني بنتيجة عمله النهائية.
- ٣ - ارتكاب الجرائم بالامتناع لا يقل خطراً عن ارتكابها بالفعل المباشر.
- ٤ - يتميز القضاء السعودي والأنظمة السعودية الحديثة بتفهم ما نص عليه الشارع الحكيم بخصوص جرائم الامتناع.

مستخلص
مستخلص
مستخلص

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences



College of Graduate Studies

نموذج رقم (٢٧)

Department: Forensic Justice
Specialization: Islamic Forensic Institution

THESIS ABSTRACT ☒ MA ☐ PH.D

Prepared by: Fahad Bin Ali Bin Said Al Bu Atif
Supervised by: Professor Mohammed Al Sayed Arafah

Thesis Defense Committee:

- | | |
|--|------------------------|
| 1- Dr. Mohammed Al Syed Arafah | Supervisor & Determent |
| 2- Dr. Dr. Ibrahim Saleh Al Khudairiy | Member |
| 3- Dr. Mohammed Bin Abdullah Weld Mohmeden | Member |

Defense Date: 20/5/1426 H. Corresponding to 27/6/2005 G.

Research Problem: The rule of Disobedience Crimes in Islamic law (Sharea) and in Saudi regulations and Human law.

The Importance of Research: the importance is manifested in an attempt to know the rules of Disobedience Crimes in Islamic Law and to draw a comparison with what is prevalent in human regulations also to know the position of the Saudi jurisdiction against such crimes.

The Research objectives:

- 1- to specify the what is meant by Disobiednec Crimes and its images.
- 2- To specify the basis of Disobedience Crimes.
- 3- To specify the attitude of (Sharea) Islamic Law responsibility of Disobedience Crimes.
- 4- The attitude of Saudi jurisifiction against them.

[Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page]

Research hypotheses / Questions:

- 1- What is meant by Disobedience Crimes?
- 2- What are the bases of Disobedience Crime?
- 3- What is the attitude of Islamic Law against the responsibility of Disobedience Crime?
- 4- What is the attitude of human Law against the responsibility of Disobedience Crime?
- 5- What is the attitude of Saudi Jurisdification against Disobedience Crimes?

Research Methodology:

In this study, the researcher adopted the descriptive survey methodology and the used the method of analyzing the essence.

The most important results:

- 1- (Sharea) Islamic Law has treated the disobedience as a separate conduct and has incriminated it and all its factors.
- 2- The flexibility of Sahrea in incriminating and punishment in dealing with disobedience Crimes and dispose of the justifications of criminals by judging the criminal according to his crime.
- 3- Committing crimes through disobedience is the same way as committing it verbally.
- 4- The Saudi judiciary and the new regulations characterized by understanding of what the wise law-maker has emphasized regarding the Disobedience Crimes.

الإهداء

إلى الأمير الإنسان ، الذي أحب وطنه وأحبه الوطن .
المثل الأعلى لكل شبابنا على أن نكون - وبجدارة - الأفضل
في كل مجال .
أهدي هذا العمل العلمي

لصاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن نايف بن
عبدالعزیز

الباحث

شكر وتقدير

أشكر الله جلا وعلا أولاً وآخراً واسأله القبول .
ثم أشكر والدي الذي كان ولا يزال نبراساً في حياتي ينير لي كل خطوة بتوجيهاته ودعواته .
ولروح والدتي تغمدھا الله برحمته .
كما أشكر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية رئيساً ورؤساء أقسام ومدرسين وموظفين على كل جهد وتوجيه قدموه لي ولزملائي .
وأشكر الفضلاء المناقشين الذين أتشرف بمناقشتهم رسالتي واسأل الله أن يجزيهم عن ذلك خير الجزاء .
ومن الشكر أخصه وأوفاه للمشرف على هذه الرسالة أستاذي الدكتور / محمد السيد عرفه ، على سعة صدره وحسن خلقه وواسع علمه الذي بقي مسانداً لي طيلة فترة البحث وإعداد هذه الرسالة حتى رأت النور .
والشكر موصول لاختوتي وزوجتي وأسرتي وأقاربي وأصدقائي وكل من ساهم معي أو وجهني أو ساعدني أو دعا لي بظهر الغيب .
فجزاهم الله عني خير الجزاء ،،،

الباحث

:

(وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ
أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ)

(34:)

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،

وبعد ..

لقد ظهرت جرائم الامتناع منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى آدم عليه السلام، حيث أمر الملائكة أن يسجدوا له فسجدوا جميعاً إلا إبليس أبى أن يكون من الساجدين، فكانت الجريمة التي ارتكبها إبليس هي أول جريمة امتناع.

ولقد سبقت الشريعة الإسلامية القوانين والأنظمة الوضعية في النص على هذا النوع من الجرائم، فمن ترك الأمر وامتنع عن أداء الواجب مما كُلف به شرعاً أو عرفاً، أو باتفاق ناشئ عن إرادته المعتبرة فهو آثم، وقد جاء في المحلى أن: "كل من منع حقاً من أي حق كان - ولو أنه مفلس - وجب عليه الله تعالى أو لأدمي وامتنع دون أدائه فإنه قد حل عقابه".⁽¹⁾

ونظراً لأهمية تحديد مفهوم الجريمة والعقوبة المقررة عليها فإن جرائم الامتناع تعد مجالاً خصباً للاختلاف بين الشراح حول تحديد أركانها وعقوبتها، وهذا ما دفع الباحث إلى تناول هذا الموضوع مع بحث تطبيقاته في قضاء وأنظمة المملكة العربية السعودية.

الباحث

(1) المحلى لابن حزم 1/ 49 .

الفصل التمهيدي

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة :

لما كانت الشريعة الإسلامية شريعة محكمة جاءت لتحقيق مصالح الناس بالحفاظ على الضروريات الخمس (وهي حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل أو العرض، والمال) فقد حرّمت إتيان أي أفعال تؤدي إلى المساس بهذه الضروريات الخمس كالقتل مثلاً، ولكن يبرز في مجال القتل التساؤل عن حكم القتل بالامتناع وكيفيته والعقوبة المقررة له. كما أن هناك جرائم أخرى تُرتكب بالامتناع وتؤدي إلى الإضرار بالعقل أو بالمال أو بالعرض أو بالنسل، فهل تسري عليها نفس الأحكام التي تسري على الجرائم التي تُرتكب بأفعال إيجابية؟

وإذا كانت القوانين الوضعية قد تضمنت نصوصاً وأحكاماً تحرم القتل وتحرم الاعتداء على المال، والعرض، والعقل، والنسل، فإنها تطرقت كذلك إلى الجرائم التي ترتكب بطريقة الامتناع، وبينت أحكامها، وفرضت عقوبات على الذين يرتكبونها، مما يثير تساؤلاً حول مدى توافق أحكام هذه القوانين مع أحكام الشريعة الإسلامية ؟

كما أن هناك العديد من الأنظمة السعودية مثل نظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام الأسلحة وغيرها، قد تضمنت نصوصاً تحرم ارتكاب الجرائم بطريق الامتناع، مما يدعو إلى التساؤل عن أركان هذه الجرائم، وأحكامها، والعقوبات المقررة لمن يرتكبونها، لاسيما وأن المادة (132) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي قد أشارت إلى تحديد المكان في حالة الجريمة التي تقع بالامتناع، إذ تنص هذه المادة على أنه: "يُعد مكاناً للجريمة كل محل وقع فيه فعل من أفعالها، أو ترك فعل يتعين القيام به، حصل بسبب تركه ضرر جسدي".

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس هو:

ما حكم جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة السعودية؟

ثانياً : أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في جانبين :

1 - **الجانب النظري :** يتمثل في محاولة التعرف على أحكام جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية ومقارنتها بالمعمول به في الأنظمة والقوانين الوضعية، خاصة وأن هنالك بعض صور لهذه الجرائم بدأ يظهر في الوقت الحاضر، ويثير العديد من التساؤلات حول حكمه، مثل الجرائم المنظمة وجرائم قتل الرحمة السلبي وغيرها.

2 - **الجانب التطبيقي :** حيث سأسعى إلى التعرف على موقف القضاء السعودي من هذا النوع من الجرائم، لأن القواعد والأحكام النظرية لا يكون لها قيمة علمية مالم يتم تطبيقها عملاً.

ثالثاً : تساؤلات الدراسة:

في إطار الأهداف الرئيسية التي سبق توضيحها تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية وهي:
1 - ما المقصود بجرائم الامتناع؟ وما هي صورها؟

2 - ماهي أركان جريمة الامتناع؟

3 - ما موقف الشريعة الإسلامية من المسؤولية عن جرائم الامتناع؟

4 - ما وقف القوانين الوضعية من المسؤولية عن جرائم الامتناع؟

5 - ما موقف الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية من جرائم الامتناع؟

6 - ما هي العقوبة المقررة لجرائم الامتناع؟

7 - ما موقف القضاء السعودي من جرائم الامتناع؟
رابعاً : أهداف الدراسة :

الدراسة الحالية تدور حول عدة أهداف أهمها :

1 - تحديد المقصود بجرائم الامتناع، وتحديد صورها.

2 - تحديد أركان جريمة الامتناع.

3 - بيان موقف الشريعة الإسلامية من المسؤولية عن جرائم الامتناع.

4 - بيان موقف القوانين الوضعية من المسؤولية عن جرائم الامتناع.

5 - بيان موقف الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية من جرائم الامتناع.

6 - تحديد العقوبة المقررة لجرائم الامتناع.

7 - تحديد موقف القضاء السعودي من جرائم الامتناع.

خامساً : الدراسات السابقة :

اطلع الباحث على دراسات سابقة تناولت جرائم الامتناع، وهي عبارة عن رسائل دكتوراه وماجستير، فضلاً عن بعض الكتب العامة التي تعرضت لبيان جرائم الامتناع في معرض تقسيمات الجرائم وأنواعها، وفيما يلي سيوضح الباحث هذه الدراسات السابقة مراعيًا ترتيبها من القديم إلى الحديث:

1 - الدراسة الأولى بعنوان : "النظرية العامة للامتناع في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي الوضعي، دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة من إبراهيم عطا شعبان، للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق، من كلية الحقوق جامعة القاهرة، عام 1981م. حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة وضع نظرية عامة لجرائم الامتناع، وذلك ببحث نظرية السلوك الإجرامي، والمساهمة الجنائية في جرائم

الامتناع، والواجب القانوني، والصفة الإرادية. وقد اتبعت هذه الدراسة أسلوب الدراسة المقارنة بين أحكام القانون المصري والفرنسي والفقه الإسلامي.

وقُسمت هذه الدراسة السابقة إلى: مقدمة تناولت المدلول العام للامتناع، وتاريخ مشكلة الامتناع والاتجاه العام للبحث، وخطة البحث، ثم باب تمهيدي في نظرية السلوك الإجرامي، من حيث ماهيته وأهميته، واختلاف الآراء حول تحديد ماهيته، ومعناه عند فقهاء الشريعة الإسلامية، ثم قسمت الدراسة إلى قسمين رئيسيين هما :

القسم الأول : الماهية القانونية للامتناع:

وقد تضمن: فصلا تمهيديا في الخلاف الفقهي حول تحديد ماهية الامتناع، ثم ثلاثة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول : الإحجام عن فعل إيجابي معين: وتم تقسيمه إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول : الماهية القانونية للإحجام.

الفصل الثاني : الامتداد الزمني للإحجام.

الفصل الثالث : صور الإحجام وما يثيره من مشكلات.

الباب الثاني : الواجب القانوني: وتم تقسيمه إلى فصلين هما :

الفصل الأول : الواجب القانوني في مجال القانون
الوضعي.

الفصل الثاني : الواجب في الشريعة الإسلامية.

الباب الثالث : الصفة الإرادية للامتناع : وتم تقسيمه إلى فصلين هما :

الفصل الأول : ماهية الإرادة.
الفصل الثاني : صورة اتجاه الإرادة.

أما القسم الثاني : فيتناول علاقة السببية بين الامتناع والنتيجة الإجرامية:

حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول:- النظريات المنكرة لسببية الامتناع:-

وتم تقسيمه إلى فصلين هي:
الفصل الأول : النظريات المنكرة لسببية الامتناع إنكاراً
مطلقاً.

الفصل الثاني : النظريات المنكرة لسببية الامتناع إنكاراً
نسبياً.

الباب الثاني : النظريات المقررة بسببية الامتناع:-
وتم تقسيمه إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول : النظريات الفقهية المقررة بسببية الامتناع.
الفصل الثاني : النظريات التشريعية المقررة بسببية الامتناع.

الفصل الثالث : المذاهب القضائية المقررة بسببية الامتناع.

الباب الثالث : علاقة السببية بين الامتناع والنتيجة الإجرامية في الشريعة الإسلامية:

وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول هي :

الفصل الأول : سببية الامتناع في المذهب الحنفي.

الفصل الثاني : سببية الامتناع عند جمهور الفقهاء.

الفصل الثالث : المقارنة بين الشريعة والقانون من حيث فكرة علاقة السببية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

- 1 - سبق الشريعة الإسلامية في معالجة الامتناع وتقديمها في ذلك على القوانين الوضعية، حيث أن أول جريمة وقعت منذ خلق الله آدم عليه السلام وأخبر بها القرآن الكريم كانت جريمة امتناع، وهي جريمة امتناع إبليس عن السجود لربه عندما أمره سبحانه وتعالى بذلك فأبى، قال تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا

لِّلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ
مِنَ الْكَافِرِينَ (سورة البقرة الآية (34) .

2 - أن الشريعة الإسلامية تمتاز بالسمو والكمال، لأنها من عند
أحكم الحاكمين الذي خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه.

3 - أن الشريعة الإسلامية تتفوق تفوقا عظيما في المسائل الجنائية
عامة. وأن من مبادئها العامة ما يساعد على حل كثير من
المسائل المتعلقة بالسياسة الجنائية.

4 - أن الامتناع يمكن أن يشكل اعتداء يستوجب الدفاع الشرعي،
ويمكن أن يتحقق الدفاع بطريق الامتناع أيضا. وهذا ما قرره
الشريعة الإسلامية التي تعرف نوعين من الدفاع الشرعي:
الأول يسمى دفع الصائل، والثاني يسمى الدفاع الشرعي العام
وهو الأمر المعروف والنهي عن المنكر.

5 - أن الفقه الوضعي يخلط بين فكرة القصد وفكرة الإرادة في
جرائم الامتناع، مع أن القصد في هذه الجرائم مميز عن
الإرادة، وهذا ما حدده بوضوح فقهاء الشريعة الإسلامية.

6 - أن فريقا من الفقه الفرنسي والمصري قد أنكر صلاحية
الامتناع لأن يكون سببا لنتيجة إجرامية إلا إذا وجد نص خاص
بجريمة الامتناع. وهذا الرأي يتلاقى مع مذهب أبي حنيفة في
جملته.

7 - أن فقهاء الشريعة الإسلامية قد سبقوا القوانين الوضعية في الاعتراف بسببية الامتناع، حيث فرض فقهاؤها فروضا وضربوا أمثلة ووضعوا ضوابط كلية يرجع إليها في المسائل الفرعية، فكانت هذه الطريقة مسابقة لكل تطور يحدث.

أما من حيث أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية :

فتتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تناول كل منهما لأحكام جرائم الامتناع، إلا أن الدراسة السابقة قد سعت إلى بحث النظرية العامة في الامتناع في القوانين الوضعية وفي الشريعة الإسلامية، أما الدراسة الحالية فتتناول جرائم الامتناع بصورة أدق ثم تطبقها على الأنظمة المعمول بها في المملكة، كما سيقوم الباحث في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة بتحليل مضمون عشر قضايا عملية صادرة من المحاكم السعودية في جرائم امتناع وذلك في ضوء ما انتهت إليه الدراسة النظرية.

2 - الدراسة الثانية :

بعنوان "النظرية العامة للامتناع في القانون الجنائي والشرعية الإسلامية"، دراسة مقارنة، قام بها رفعت محمد إبراهيم الشاذلي، وقدمت إلى كلية الحقوق جامعة المنصورة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق عام 1990م.

حيث هدفت هذه الدراسة السابقة إلى إعطاء مفهوم قانوني وشرعي للامتناع وارتباطه بمبدأ الشرعية، ثم تحليل جريمة الامتناع من حيث الركن المادي، والواجب القانوني في القانون والشرعية الإسلامية، وعلاقة السببية بين الامتناع والنتيجة الإجرامية، والركن المعنوي، ثم بحث جرائم الامتناع من الناحية الوضعية، وتقسيمها من حيث زمن تحققها ومن حيث دور النتيجة فيها، ووحدة وتعدد جرائم الامتناع في القانون والشرعية الإسلامية، والمشاكل التي تعترضها. واتبع الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي المقارن بين الشرعية والقانون والوضعي.

ثم قسم الباحث دراسته إلى الأقسام التالية:

باب تمهيدي :- ضمنه المفهوم القانوني والشرعي للامتناع وارتباطه بمبدأ الشرعية.

ثم قسمين :

القسم الأول : جرائم الامتناع من الناحية التحليلية :
حيث قسمه الباحث إلى أربعة أبواب على النحو التالي :

الباب الأول : الركن المادي لجريمة الامتناع في القانون والشرعية الإسلامية.
الباب الثاني : الواجب القانوني في القانون والشرعية الإسلامية.

الباب الثالث : علاقة السببية بين الامتناع والنتيجة الإجرامية.
الباب الرابع : الركن المعنوي لجرائم الامتناع.

القسم الثاني : جرائم الامتناع من الناحية الوصفية :
حيث قسمه الباحث إلى خمسة أبواب، وذلك على النحو التالي :
الباب الأول : تقسيم جرائم الامتناع من حيث زمن تحققها، ومن حيث دور النتيجة فيها .
الباب الثاني : وحدة وتعدد جرائم الامتناع في القانون والشرعية الإسلامية.
الباب الثالث : مشاكل جرائم الامتناع في القانون والشرعية الإسلامية.
الباب الرابع : نماذج تطبيق لجرائم الامتناع والحجر في التشريع العقابي الوضعي والشرعية الإسلامية.

الباب الخامس : نماذج تطبيقية لجرائم الامتناع في قوانين العقوبات التكميلية والخاصة.

أما من حيث أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية :

فتتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تناول كل منهما لجرائم الامتناع، ولكن الدراسة الحالية تتميز بأنها تتطرق إلى تطبيقات جرائم الامتناع في الأنظمة السعودية ولدى القضاء السعودي، وهذا ما لم تتناوله الدراسة السابقة، كما تختلف الدراستان من حيث المدى الزمني لكل منهما، فالدراسة السابقة قد أنجزت قبل حوالي ستة عشر عاماً على حين أن الدراسة الحالية ستتم في عام 1426هـ. ومع ذلك فإن الدراسة السابقة سوف يستفيد منها الباحث في بناء الإطار النظري لدراسته الحالية خاصة فيما يتعلق بالمقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في مفهوم ارتكاب الجريمة بالامتناع.

3 - الدراسة الثالثة :- بعنوان "الركن المادي لجرائم الامتناع وأثره في المسؤولية الجنائية، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي"، رسالة مقدمة إلى كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر بالقاهرة، قدمها الباحث عادل حمود على إبراهيم للحصول على درجة التخصّص "الماجستير"، عام 1992م. حيث هدفت هذه الدراسة إلى بحث الركن المادي لجرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية والقانون الجنائي، وأثره في

المسئولية الجنائية، واتبع الباحث المنهج الاستقرائي المقارن بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، وقسم الباحث دراسته إلى مبحث تمهيدي وبابين، وذلك على النحو التالي:

مبحث تمهيدي : قسمه إلى أربعة مطالب، على النحو التالي:-

المطلب الأول : ماهية الركن المادي، والفرق بينه وبين الركن المعنوي في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي.

المطلب الثاني : التعريف بالجريمة، وتقسيماتها في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي .

المطلب الثالث : التعريف بجرائم الإمتناع إجمالاً في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي.

المطلب الرابع : في بيان معني الأثر والمسئولية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي .

الباب الأول:- السلوك الإجرامي لجرائم الامتناع بين الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي:

وفيه ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : الأحكام العامة للسلوك الإجرامي في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي.

الفصل الثاني : المقصود بالامتناع وبيان عناصره في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي.

الفصل الثالث : أركان الامتناع وأنواعه بين الفقه الإسلامي والقانون الجنائي.

الباب الثاني : مدى علاقة السببية بين الامتناع والنتيجة الإجرامية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي، وتم تقسيمه إلى فصلين على النحو التالي :

الفصل الأول : تحديد فكرة السبب في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي.

الفصل الثاني : سببية الامتناع بين الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي .

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها :

- 1 - أنه رجح النظرية السببية على النظرية الغائية حول تحديد ماهية السلوك، نظراً لأنها تتدارك أوجه النقد التي وجهت إلى النظرية الغائية.
- 2 - أن مفهوم السلوك في القانون الوضعي يتفق مع المعنى الخاص للسلوك لدى فقهاء الشريعة الإسلامية.
- 3 - أن السلوك يقوم على عنصرين أحدهما مادي يتمثل في الأعمال والتصرفات الظاهرية الخارجية للإنسان، والآخر نفسي (معنوي) وهو الإرادة.
- 4 - أن السلوك قد يكون إيجابياً وقد يكون سلبياً.
- 5 - أن الشريعة الإسلامية تجعل الواجب الأخلاقي كالواجب القانوني تماماً، لأنها تهتم بمكارم الأخلاق، كما أنها تفرض العقاب لمن يخالف قانون الأخلاق، وتجعل الثواب على ما يوافقه. وبذلك تتسع دائرة الواجب في الشريعة الإسلامية عن القانون الوضعي.
- 6 - يتفق القانون الوضعي مع الفقه الإسلامي في قيام الامتناع على ركنين هما الركن المادي (التمثل في السلوك الذي يتخذه الشخص مخالفاً للسلوك الذي يجب عليه القيام به)، والركن المعنوي (التمثل في إرادة الشخص للفعل الذي اتخذه مكان الفعل الذي كان يجب عليه إثباته).
- 7 - انتهى الباحث إلى أن النتيجة وفقاً لمدلولها المادي يمكن أن تتخذ كمعيار للتمييز بين جرائم الامتناع المجرد وجرائم الإرتكاب بطريقة الامتناع.
- 8 - أن الشريعة الإسلامية قد سبقت القوانين الوضعية في الاعتراف بسببية الامتناع، وأن فقهاء الشريعة - وإن كانوا لم يضعوا نظرية عامة في هذا الموضوع - إلا أنهم فرضوا أو ضربوا أمثلة ووضعو ضوابط كلية يرجع إليها في المسائل

الفرعية. فكانت هذه الطريقة مساهمة لكل تطور يحدث على مر السنين والأيام.

9 - أن الشريعة الإسلامية تتميز بالسمو والكمال لكونها من أحكم الحاكمين الذي خلق الإنسان، ويعلم ما توسوس به نفسه.

أما من حيث أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

فنتفق هذه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في معالجة جرائم الامتناع، إلا أن الدراسة السابقة قد اقتصرت على معالجة الركن المادي لهذا النوع من الجرائم فقط، أما الدراسة الحالية فتتناول جريمة الامتناع بركنيها المادي والمعنوي، كما أن الدراسة السابقة لم تتناول الأنظمة السعودية، بل كان موضوعها القانون المصري، أما الدراسة الحالية فتركز على جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية والنظم السعودية، ومع ذلك فيمكن الاستفادة من الدراسة السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

الدراسة الرابعة : بعنوان "الجرائم السلبية وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي المقارن"، مقدمة من: ردينة إبراهيم حسين الرفاعي، إلى كلية الدراسات العليا بجامعة الأردن، تموز عام 1997م، استكمالا لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان سبق الإسلام وتميزه في التشريع الجنائي كغيره من أنظمة التشريع الإسلامي الأخرى، واعتمدت الدراسة منهاجاً استقرائياً تحليلياً مقارنة من خلال تتبع آراء

الفقهاء والأصوليين في مختلف المذاهب، ولاسيما المذاهب الأربعة، مع الاستعانة بالمراجع الفقهية القديمة والحديثة وكتب القانون. أما من حيث أهم فصول الدراسة، فقد قُسمت إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

التمهيد:-

ويشتمل على تعريف الجريمة وتعريف المجرم وأنواع الجرائم بحسب طريقة ارتكابها، والفرق بينها، والألفاظ ذات الصلة بالجرائم السلبية، وتاريخ الجرائم السلبية. الفصل الأول : في أنواع الجرائم السلبية.

الفصل الثاني : أركان الجرائم السلبية.

الفصل الثالث : عقوبات الجرائم السلبية.

الفصل الرابع : تطبيقات الجرائم السلبية، ويشتمل ذلك على خمسة مباحث:-

المبحث الأول : الجرائم السلبية المتعلقة بأحكام العبادات.

المبحث الثاني : الجرائم السلبية المتعلقة بالأحوال الشخصية.

المبحث الثالث : الجرائم السلبية المتعلقة بأحكام المعاملات.

المبحث الرابع : الجرائم السلبية المتعلقة بالأحكام الإدارية والدستورية.

المبحث الخامس : الجرائم السلبية المتعلقة بأحكام القضاء.

الخاتمة :

وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة خلال البحث وهي:

- 1 - بروز الجانب الأخلاقي في الأحكام الجنائية الإسلامية، بحيث تعد القاعدة الأخلاقية هي القاعدة التي تسمو بالإنسان إلى الرفعة، والكمال في جميع معاملاته، سواء أكانت مع نفسه أم مع الآخرين.
- 2 - تتسع دائرة التجريم في الشريعة الإسلامية لتشمل كل مخالفة لأمر الشارع الحكيم، ما دام فيها اعتداء على مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية.
- 3 - اعتبار السلوك السلبي مساويا للسلوك الإيجابي إذا ترتب عليه إلحاق ضرر بنفسه أو بغيره، أو بمصلحة عامة.
- 4 - لتحقيق الجرائم السلبية لابد من توفر الركن المادي، والركن الشرعي وبهما تتحقق الجريمة تامة.
- 5 - تستوجب الجرائم السلبية في الغالب عقوبات يقدرها الإمام بناء على جسامة الجريمة.
- 6 - تارك الصلاة في حكم تارك الشهادتين بخلاف باقي أركان الإسلام فيعاقب على تركها بالتعزير.
- 7 - لا تجبر الأم ولا تعزر في حالة امتناعها عن إرضاع ولدها أو حضانتها إلا في حالات الضرورة.

8 - للدولة الحق في إلزام كل متعاقد أخل بالتزامات عقده، على نحو يحقق الاستقرار في المعاملات.

9 - يَأْتَم كل موظف أخل بواجبه إن كان متعمدا وإن تكرر منه ذلك عزر.

10 - جهاز القضاء من الأجهزة المهمة جدا في الدولة الإسلامية، فيجب أن يعد له الرجال العدول، ويلزموا على القيام بوظيفة القضاء.

أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية

تتفق الدراستان في تناول كل منهما لجرائم الامتناع، لكنهما مختلفتان من حيث أن الدراسة السابقة قد ركزت على بيان أنواع الجرائم السلبية وأركانها وعقوباتها، ثم تطبيقاتها في العبادات والأحوال الشخصية والمعاملات وبالأحكام الإدارية والدستورية وبأحكام القضاء، أما الدراسة الحالية فتتناول دراسة مقارنة لصور جرائم الامتناع وأركانها في الشريعة الإسلامية وفي القانون والوضعي مع التطبيق على الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وكذلك بيان موقف القضاء السعودي من هذا النوع من الجرائم.

كما أن المجال الزمني لكلا الدراستين يختلف، حيث أنجزت الدراسة السابقة في الجامعة الأردنية عام 1997م، أما الدراسة الحالية فستنجز إن شاء الله تعالى في عام 1426هـ بجامعة نايف للعلوم الأمنية بالرياض.

الدراسة الخامسة : بعنوان "القتل بالترك بين الشريعة والقانون (دراسة نظرية تطبيقية من واقع سجلات القضايا في بعض المحاكم الشرعية بالمملكة العربية السعودية)، بحث مقدم استكمالات لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم العدالة الجنائية تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، إعداد ناصر أحمد ناصر الشايع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض – 1422هـ (2002م).

حيث قصدت هذه الدراسة تحقيق عدد من الأهداف أهمها إلقاء الضوء على مفهوم جريمة القتل بالترك من الناحية اللغوية والشرعية، وعناصر الركن المادي فيها، وموقف الشريعة الإسلامية منها، والعلاقة بينها وبين القتل بالتسبب والمباشرة، وعقوباتها، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي، ومنهج تحليل المضمون والمنهج التأصيلي والمنهج النقدي.

أما من حيث فصول هذه الدراسة السابقة، فقد قسم الباحث دراسته إلى:-

- فصل تمهيدي، تضمن المقدمة ومجالات الدراسة ومنهج البحث والدراسات السابقة، ثم خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : التعريف العام بالقتل.

الفصل الثاني : تعريف القتل بالترك وماهيته، حيث قسمه إلى سبعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : القتل بالترك في الاصطلاح الفقهي.

المبحث الثاني : تعريف القتل بالترك في القانون.

المبحث الثالث : المقارنة بين التعريفين (في الشريعة والقانون).

المبحث الرابع : الفرق بين القتل بالفعل والقتل بالترك.

المبحث الخامس : صور القتل بالترك.

المبحث السادس : شروط تحقق جريمة القتل بالترك.

المبحث السابع : عناصر القتل بالترك في القانون.

الفصل الثالث : المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل بالترك في
الشريعة الإسلامية، وفيه ثلاث مباحث على النحو
التالي :

المبحث الأول : المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل بالترك في

الفقه

الإسلامي.

المبحث الثاني : المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل بالترك في
القانون.

المبحث الثالث : المسؤولية الجنائية عن جريمة قتل الرحمة
السلبية.

الفصل الرابع : عقوبة جريمة القتل بالترك

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عقوبة جريمة القتل بالترك في الفقه الإسلامي.

المبحث الثاني : عقوبة جريمة القتل بالترك في القانون.

المبحث الثالث : المقارنة بين عقوبة القتل بالترك في الفقه الإسلامي والقانون.

الفصل الخامس : الجانب التطبيقي :

- أما من حيث نتائج الدراسة السابقة، فقد خلص الباحث من دراسته إلى عدد من النتائج، أهمها :
- 1 - يعد الاعتداء على النفس البشرية عموماً من أكبر الكبائر، وأعظم الجرائم.
 - 2 - اعتبرت الشريعة الإسلامية الاعتداء على النفس البشرية اعتداء على المجتمع كله.
 - 3 - تميز الشريعة الإسلامية وتفوقها على جميع الشرائع في أنها تجعل الجاني مسؤولاً أمام ربه، ومحاسباً على ما يقتضيه، وأنه إن أفلت من العقوبة الدنيوية فإنه لن يفلت من العقوبة الأخروية .
 - 4 - أن القتل بالترك قد يكون قتل بالترك المتعمد أو قتل بالترك شبه عمد أو قتل بالترك خطأ.

5 - تنقسم الجرائم بحسب طريقة ارتكابها إلى جرائم إيجابية وجرائم سلبية وهي التي تكون بترك فعل واجب شرعا، كترك الأم إرضاع ولدها مع القدرة عليه حتى يهلك.

6 - ثبت من خلال هذا البحث سبق الشريعة الإسلامية للقانون الوضعي لدراسة موضوع القتل بالترك دراسة وافية من جميع نواحيه، حتى الأمثلة التي يسوقها شراح القانون هي بعض الأمثلة التي ذكرها فقهاء المسلمين، كما سبقت الشريعة الإسلام غيرها في تقرير عقوبة القتل بالترك.

7 - أن القضاء في المملكة العربية السعودية، والتي تطبق شريعة الله تعالى، يعتبر جريمة القتل بالترك جنائية كالقتل مباشرة يجب فيها القصاص.

أما من حيث أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية :

فتمتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناول كل منهما جرائم الامتناع، إلا أن الدراسة السابقة قد ركزت على نوع واحد من جرائم الامتناع وهو جرائم القتل بالامتناع أو بالترك، أما الدراسة الحالية فتتناول دراسة عامة للقواعد التي تحكم جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي، كما أن الدراسة السابقة تناولت تطبيقاً لجرائم القتل بالترك في المملكة العربية السعودية، وهذا ما يسعى الباحث في الدراسة الحالية إلى القيام به، حيث سيقوم بتحليل مضمون قضايا صدرت فيها أحكام من القضاء السعودي وتتعلق بجرائم الامتناع بصفة عامة، ومع ذلك فإن الدراستين تختلفان من حيث المدى الزمني لكل منهما.

سادساً : منهج الدراسة :

سوف يتبع الباحث في هذه الدراسة منهجين لتناول الموضوع

:

المنهج الأول :- وصفي (استقرائي) تحليلي:

يقارن الباحث فيه بين أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وأحكام الأنظمة السعودية، حيث سيرجع الباحث إلى كتب الفقه الإسلامي في مصادرها الأولى، وإلى كتب شراح القانون الوضعي للتعرف على آرائهم في جرائم الامتناع.

المنهج الثاني :- منهج تحليل المضمون:-

حيث سيقوم الباحث في رسالته بتحليل مضمون عشر قضايا صادرة من المحاكم الشرعية، والدوائر الجزائية بديوان المظالم، واللجان الطبية الشرعية بالمملكة العربية السعودية في جرائم الامتناع، على أن تكون هذه الجرائم متنوعة، ثم يبين فيها موقف القضاء السعودي ممثلاً بالأحكام الصادرة في كل قضية، وتحليله تحليلاً شرعياً ونظامياً في ضوء الدراسة النظرية التي قام بها.

سابعاً : مفاهيم أهم مصطلحات الدراسة :

سيوضح الباحث مفاهيم أهم المصطلحات التي تتضمنها هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي :

1 - الجريمة: لقد عرّف علماء اللغة وعلماء القانون وفقهاء الشريعة الإسلامية الجريمة تعريفات عديدة، أهمها :
(أ) في اللغة:-

اشتقت كلمة الجريمة من المصدر (جرم) وقد ورد هذا المصدر في اللغة بعدة معاني، منها: الكسب، جرم لأهله أي اكتسب لهم، وتطلق على الكسب المكروه غير المستحسن⁽¹⁾، ومنها ما ورد في قوله تعالى: (ويا قوم لا يجرمنكم شقاقى أن يصيبكم مثل ما أصاب قوم نوح أو قوم هود أو قوم صالح وما قوم لوط منكم ببعيد، واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه)⁽²⁾، وقوله تعالى: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا، إعدلوا هو أقرب للتقوى)⁽³⁾. يقول القرطبي رحمه الله: وقوله "لا يجرمنكم" أي لا يكسبكم⁽⁴⁾. أما الجرم (بالضم) فيقصد به الذنب، والجمع إجرام وهو الجريمة، التي حددها المشرع⁽⁵⁾.

(1) : 92/12

: 100

(2) (8).

(3) (8).

(4) 1993 60/5 :

(5) 1985 51 :

(أ) **في اللغة** : سلب الشيء يسلبه سلبا : اختلسه، والسلب: السير الخفيف والسريع⁽¹⁾.

(ب) **في الاصطلاح الفقهي** : عرفها البعض من المعاصرين بأنها : "الجرائم الناتجة عن ترك واجب كترك الصلاة"⁽²⁾، وعرفها البعض الآخر منهم بأنها: "امتناع عن إتيان فعل مأمور به كالامتناع عن إخراج الزكاة"⁽³⁾.

(ج) **لدى شرح القانون**: هي "الامتناع الإرادي عن القيام بحركة عضوية أو عقلية يوجب القانون القيام بها في وقت معين، كامتناع الشاهد عن أداء الشهادة"⁽⁴⁾.

فالجريمة إذاً تطلق على كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم، ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ)⁽⁵⁾، وقوله تعالى : (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ)⁽⁶⁾.

(د) **في الاصطلاح الشرعي**: عرفها فقهاء الشريعة الإسلامية تعريفات عدة، منها قولهم إن الجريمة: "محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير"⁽⁷⁾ فهي محظورات أي ممنوعات، وشرعية أي مستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية، وزجر الله تعالى أي نهى ومنع للتحريم أو الكراهة بعقوبة حددها الشارع الحكيم.

(1)

1967 68/3.

(2)

527.

(3)

1968 87/1.

(4) " : :

1 1981 160.

(5) (29).

(6) (47).

(7) : 248.

وعرفها البعض بأنها : "الفعل أو الترك لأمر من الأمور، يدخل هذا الأمر تحت عقوبة دنيوية هي الحد أو القصاص أو التعزير" (1).

(هـ) لدى شرح القانون : عرف البعض من شرح القانون الجريمة بأنها : "سلوك إنساني غير مشروع، إيجابيا كان أم سلبيا، عمديا كان أم غير عمدي، يرتب له القانون جزاء جنائيا". وعرفها البعض الآخر منهم بأنها : "فعل أو امتناع يجرمه النظام القانوني ويقرر له جزاء جنائيا هو العقوبة، توقعه الدولة عن طريق الإجراءات" (2).

ثامنا : التصور المقترح لفصول الدراسة :

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى الفصول التالية :

الفصل التمهيدي : الإطار المنهجي :

ويتضمن :

أولاً : مشكلة الدراسة.

ثانياً : أهمية الدراسة.

ثالثاً : تساؤلات الدراسة.

رابعاً : أهداف الدراسة.

خامساً : الدراسات السابقة.

سادساً : منهج الدراسة.

سابعاً : مفاهيم أهم مصطلحات الدراسة.

(1) " : - - " :

1974 130 .

1985

"

(2) " :

. 12

الفصل الأول : ماهية جرائم الامتناع :
وفيه ثلاثة مباحث على النحو التالي :
المبحث الأول : المقصود بجرائم الامتناع لدى فقهاء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.
المبحث الثاني : صور جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي .

المبحث الثالث : أركان جريمة الامتناع.

الفصل الثاني : موقف فقهاء الشريعة الإسلامية من المسؤولية عن جرائم الامتناع.

الفصل الثالث : موقف شراح القانون الوضعي من المسؤولية عن جرائم الامتناع.

الفصل الرابع:- الدراسة التطبيقية :
حيث سيقوم الباحث بتحليل مضمون عشرة قضايا صادرة من المحاكم السعودية في جرائم الامتناع للتعرف على موقف القضاء من هذا النوع من الجرائم، وذلك في ضوء الدراسة النظرية التي أعدها الباحث في القسم النظري منها .
الخاتمة :

وتتضمن ما يلي:-

أولاً : النتائج .
ثانياً : التوصيات.

الفصل الأول ماهية جرائم الامتناع

تمهيد وتقسيم :

لتحديد ماهية جرائم الامتناع سأوضح المقصود بجرائم الامتناع لدى فقهاء الشريعة الإسلامية ولدى شراح القانون الوضعي، ثم يتناول التقسيمات المختلفة لهذا النوع من الجرائم، وكذلك صورها المتنوعة، حيث سأخصص ثلاثة مباحث لهذه المسائل، وذلك على النحو الآتي :-

المبحث الأول: المقصود بجرائم الامتناع.

المبحث الثاني: أنواع جرائم الامتناع.

المبحث الثالث: صور جرائم الامتناع.

المبحث الأول : المقصود بجرائم الامتناع

تمهيد وتقسيم :

للامتناع معنى محدد لدى فقهاء الشريعة الإسلامية، كما أن شراح القانون الوضعي قد عرفوا الامتناع تعريفات معينة، سأوضح في هذا المبحث مدى اتفاق معنى الامتناع لديهم مع معناه لدى فقهاء الشريعة الإسلامية ، حيث سأخصص مطلبين لمعالجة هاتين المسألتين، وذلك على النحو الآتي :

المطلب الأول : المقصود بجرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني : مفهوم جرائم الامتناع في القانون الوضعي .

المطلب الأول

المقصود بجرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية

نظراً للارتباط الوثيق بين معاني المصطلحات في الشريعة الإسلامية ومعانيها في اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم، فسأوضح في هذا المطلب تعريف الامتناع في اللغة العربية، ثم مفهومه لدى فقهاء الشريعة الإسلامية، والنص عليه في القرآن الكريم وفي السنة النبوية المطهرة، وذلك في أربعة فروع على النحو الآتي:

الفرع الأول : تعريف الامتناع في اللغة العربية:

الامتناع من الفعل "منع"، وهو خلاف الإعطاء، ذكره ابن منظور. ومثله عند ابن زكريا ولم يزد عليه. (وتعريف الشيء بضده لا يكفي لتصوير المعنى بدقة وبمراجعة كلمة الإعطاء وجدت الفيروزبادي ذكر العطاء، والإعطاء إسم لكل ما يعطى. وفي الوسيط "الإعطاء" المنح وتقديم العطاء¹).

وعلى ذلك فالمنع أو الامتناع في اللغة هو التأخر أو ترك تقديم العطاء أو البذل أو المساعدة والتي يدخل فيها كل ما يمكن أن يعطى من الأشياء والأفعال أو الكلام وظاهر ذلك أنه الطيب النافع منها قال صلى الله عليه وسلم: "كل سلامى من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس، تعدل بين اثنين صدقة، وتعين الرجل فتحملة على دابته صدقة أو يحمل عليها صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة تخطوها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن

¹ -

/2 54

931.

الطريق صدقة"¹، فجعل قول المعروف وقول الكلمة الطيبة عملاً الامتناع عنه امتناع عن الخير وكلما اشتدت حاجة الناس للبذل أو المساعدة كان الامتناع عنه أشد حرمة، لذا انتفى كمال الإيمان عن تارك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا لم يغيره بيده ولا بلسانه ولا بقلبه فقد قال صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"⁽²⁾. وامتنع قوم عن سقيا رجل استسقاهاهم وهم بالدار وهو خارجها فلم يسقوه، فمات فضمنهم عمر رضي الله عنه ديته .⁽³⁾

¹ - ، (السلسلة الصحيحة حديث رقم 66).

² -

(3) 1 113

الفرع الثاني : النص على الامتناع في القرآن الكريم وفي السنة النبوية المطهرة:

أولاً : النص العام على الامتناع في القرآن الكريم :

حث القرآن الكريم على طاعة الله ورسوله، وأداء العبادات، وفعل الخير وتجنب فعل الشر، ووضع عقوبات أخروية لمخالفة هذه الأمور. ويتضح ذلك بمعرفة أن طاعة الله ورسوله هي الواجب الأول الذي أمر الله به المسلمين وحثهم على القيام به، ومخالفة ذلك تستوجب العقوبة في الدارين، والآيات الواردة في هذا المعنى كثيرة، قال تعالى : (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا)

(17).

بل إن أول معصية كان الإنسان شاهدا عليها هي امتناع إبليس عن السجود لآدم تنفيذاً لأمر الله سبحانه وتعالى وذلك كما ورد في القرآن الكريم حيث يقول تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (73) إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ (74) قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِيَّ اسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ (75) قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ (76) قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ (77) وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ) (73 - 78).

والامتناع عن أداء الصلوات الجمعة والجماعة أو إيتاء الزكاة معصية كبرى تصل إلى درجة الكفر عندما يصر المرء على تركها، قال تعالى: (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ

وَاخْذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ
(5). وجاء نحوه في قوله تعالى: (فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ
أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا)
(59).

وفرض القرآن الكريم الالتزام بصوم شهر رمضان، وحج بيت
الله الحرام من استطاع إليه سبيلاً، وجعل ذلك وغيره من فروض
الدين دليلاً على الإيمان به، يقول الله تعالى: (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ
إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ
إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) (97).

ثانياً : الامتناع في السنة النبوية المطهرة:

السنة النبوية الشريفة هي ما صدر عن الرسول عليه الصلاة
والسلام من قول أو فعل أو تقرير، وهي المصدر الثاني للشرعية
الإسلامية بعد القرآن الكريم.¹

وفي السنة النبوية الشريفة الكثير من الأمثلة التي تجرم
الامتناع، منها ما ورد في الحديث القدسي عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - إن الله عز وجل يقول
يوم القيامة: "يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعودك

1- ترجمة القرآن الكريم، لمحمد حميد الله. المرجع السابق، ج 2، ص 823.

وأنت رب العالمين! قال: أما علمت أن عبدي فلان مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده. يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين! قال: أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟ يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني، قال: يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين! قال: استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما لو سقيته لوجدت ذلك عندي" (رواه مسلم)¹.

كما نهت السنة النبوية الشريفة عن ترك العبادات، فعن أبي سفيان رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة. (رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي)²

ونهدت السنة النبوية عن خيانة الأمانة وإخلاف الوعد وكتمان الشهادة، والأحاديث الواردة في ذلك كثيرة منها ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا أتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر" (متفق عليه)².

كما أنه ثبت في السنة أن لولي الأمر أو نائبه اتخاذ ما يلزم من الاجراءات ضد من ثبت تورطه في التجسس على المسلمين وامتنع

¹ - نيل الأوطار، شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني. مكتبة دار التراث، ج 1، ص 291.

² - رياض الصالحين للإمام النووي، تحقيق شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402هـ - 1982م، ص 443.

³ - متفق عليه، (السلسلة الصحيحة، الحديثين رقم 2308 و 2309).

عند القبض عليه أو تفتيشه عن تسليم ما بحوزته، وقد عزم أصحابه صلى الله عليه وسلم على تعرية امرأة حملت رسالة لمشركي مكة تخبرهم عزمه صلى الله عليه وسلم غزوهم، عزموا على إلقاء ثيابها، بل أقسم علي رضي الله عنه- في رواية- على قتلها إن لم تسلمه الكتاب.¹

و تأتي الإشارة إلى الامتناع في القرآن والسنة إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر على ما سيأتي بيانه:

أولاً: النص على ذكر الامتناع في القرآن والسنة وتجريمه.

مر معنا ذكر الامتناع عموماً في الشريعة ونحن هنا نذكر بعض مواطن النص عليه وتجريمه في الكتاب والسنة ،ففي قوله تعالى: (وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ ذُبْرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ) (16)، فلو تحرف عن القتال عد متولياً، إلا إن تحيز أو ترك القتال لينضم إلى فئة من المسلمين يتقوى بهم أو يقويهم وإلا ارتكب بفعله كبيرة من كبائر الذنوب على رأى الجمهور أن للإمام تعزيره، فهذا ذكر جريمة ترك القتال وعقوبتها في الدنيا والآخرة.

ومثلها قوله تعالى لإبليس: (قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِيٍّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ) سورة ص آية (75)، قال القرطبي: أي ما الذي صدك ومنعك عن السجود لشيء أنا خلقتة بيدي؟ فالاستفهام توبيخي، وإضافة خلق آدم إلى يديه سبحانه تكريم له². ولا يخفى علينا ما عاقبه الله به في الدنيا من لعنته إلى يوم القيامة وفي الآخرة النار وبئس المصير لقاء امتناعه عن السجود.

ومن السنة فعله صلى الله عليه وسلم بتلك المرأة التي تستعير المتاع والحلي ثم تمتنع عن رده، فقطع صلى الله عليه وسلم يدها، وقد روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن هذه المرأة كانت تستعير الحلي والمتاع فتجده فأمر صلى الله عليه وسلم بقطع يدها، وعدها سارقة، وحدها الحد.¹

ثانياً : ذكر الامتناع في القرآن والسنة بطريق غير مباشر :

واستنباط ذلك يكون بمفهوم الدليل من الكتاب والسنة دون أن ينطق الدليل به، والمفهوم نوعان : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفه.

1 - مفهوم الموافقة :

ويقصد به ما يكون مدلول اللفظ في المسكوت عنه موافقاً لمدلول اللفظ في المنطوق به، أي يكون حكم غير المذكور موافقاً لحكم المذكور، وهو معلوم بدلالة اللغة لاجتهاد فيه، وهو حجة عند جميع المذاهب عدا الظاهرية،² كقول الحق تعالى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ) (23)، فهنا حرم مجرد الكلمة فحرم ما فوقها من الامتناع عن الطاعة أو الإنفاق أو الضرب ولو كانا مشركين فالمسلمين من باب أولى.³

وكحديث " لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعداً " (1)، متفق عليه السلسلة الصحيحة 783، وكل ما دل على عدد أو وزن دخل فيه ما فوقه من باب أولى وهو أصل في تطبيق حد السرقة أو المشاركة

-1 / 3 131

- 2 210/2 .32

-3 22/ 3

(1) متفق عليه .

فيها ويسمي النصاب وما دونه فلا حد فيه ويصح تعزيره. ومن امتنع عن إحضار ما سرقه عوقب بالسجن والضرب قياساً على كل ممتنع عن أداء الواجب قياساً على المرأة الناشز تسقط نفقتها، ولفعله صلى الله عليه وسلم باليهودي الذي امتنع عن الإخبار بكنز ملكهم فأمر به صلى الله عليه وسلم فمسه الزبير بعذاب فأخبر به، قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن أداء ما أخذه ظلماً أو ما طل في الواجب عليه شرعاً "يصح حبس الممتنع وضربه حتى يؤديه نص عليه أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ولا أعلم فيه خلافاً".²

2- مفهوم المخالفة :

فمن طرق ذكر الامتناع في القرآن الكريم والسنة المطهرة بطريق غير مباشر هو مفهوم المخالفة، ويقصد بمفهوم المخالفة "ما كان مدلول لفظ الدليل في محل المسكوت عنه مخالفاً لمدلوله في محل النطق"، أي أن حكم هذا مخالف لحكم ذاك. ومنه قوله تعالى: (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ.....) (95) يستدل منه أن الجزاء المذكور على المتعمد دون

المخطئ، وهو -أي هذا المفهوم -حجة عند الشافعي ومالك وأكثر الحنابلة¹، ولهذا المفهوم عدة أقسام أشهرها وأهمها بالنسبة لهذه الدراسة مفهوم الشرط²، وهو "ثبوت نقيض الحكم المنطوق به" كآية "..... (أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) (32)، فقد جمعت الآية بين الحكم ومفهومه المخالف رغم أنه

مما يتبادر إلى الذهن بداهة، فعندما قال سبحانه من قتل نفساً فكأنما قتل الناس، فإنه يتبادر إلى الذهن مفهوم الحكم المخالف وأنه ومن أحيا نفساً فكأنما أحيا الناس ولو لم يذكره سبحانه، ولكن لأهمية الأمر ذكره سبحانه، قال القرطبي إحيائها بألا يترك إنقاذها أو تنجيتها في مهلكة، أو بألا يتعدى عليها أصلاً³.

وقال ابن كثير أحياها أي أنجأها من غرق أو حرق أو هلكه، فله أجر إحياء جميع الناس، ولو ارتكب القتل به أو بتركه فكأنما قتل جميع الناس، وهذا تعظيم لتعاطي القتل⁴.

.139

- 1

.214 /2

- 2

.310 /2

- 3

.59 /3

- 4

وقد قال صلى الله عليه وسلم لحمزة بن عبد المطلب عمه رضي الله عنه: "يا حمزة نفس تحييها أحب إليك أم نفس تميتها؟". قال: بل نفس أحييها. قال صلى الله عليه وسلم: "عليك بنفسك"، قال الطبري: وقيل هذه الآية لمن عفا عن قاتل وليه، والأكثر أنهما في من أنجأها من الهلاك وهو واجب إن قدر عليه¹.

ومثله حديث: "في كل كبد رطبة أجر" وهو متفق عليه²، فيفهم من أن من ترك مساعدتها فاته الأجر وارتكب الوزر. ولنضرب مثلاً برائحة من روائع الفقه الإسلامي والشرع الرباني بهذا الخصوص، وفيه يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ولو نزل رجل على قوم فامتنعوا عن إطعامه أو إطعام دابته فله الأخذ بغير إذنهم ليس لهم إلا ثمن مثله ولو بغير رضاهم وهم هنا آثمون³".

الفرع الثالث : معنى الامتناع لدى فقهاء الشريعة الإسلامية :

لم يرد في كتب الشريعة الإسلامية فيما أعلمه مسمى جريمة امتناع بهذا اللفظ، ولكن هذه الشريعة المنزلة من رب العالمين جاءت

-2- 190/3.

-3- 29.

-4- 21 35.

كاملة محيطية بكل شيء، قال سبحانه: (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) (38).

وقد بين لنا رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته كل أمر، وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، ومثله ما ورثه لنا أصحابه الصديقون والعلماء الربانيون وفقهاء الشريعة الصالحون، وبإمعان النظر في أحكام الشريعة نجد أن الحكم الشرعي عند الأصوليين هو: "خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تخييراً أو وضعاً". ثم اتفق العلماء على تسمية خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تخييراً بالحكم التكليفي ومعنى الطلب هو الأمر أو النهي والتخيير هو الإباحة.

وأعلى درجات الطلب هو الواجب العيني أو فرض العين الذي يلزم كل مكلف بعينه القيام به وعدم تركه". وبعده الواجب الكفائي وهو فرض الكفاية "وهو ما طلب من الجميع أو فئة منهم لا من كل واحد بعينه"، فإن عجز عنه الجميع سقط عنهم وإن استطاعه واحد أو حضر وغاب الجميع أو استطاعه وعجز عنه الجميع أصبح في حقه فرض عين يلزمه فعله ويحرم عليه تركه. فالشرط هو ما يلزم من عدمه عدم الحكم لا التكليف ولا الطلب، بل بيان كون

الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً للحكم¹، أي أن الشرط هو ما يلزم لمعرفة الحكم ولا يلزم من وجوده وجود ولا من عدمه عدم، فمثلاً من امتنع عن إطعام شخص فمات، فإنه لو لم يمنعه لم يمت جوعاً. ولو تركه فقد يحيا أو يموت بسبب آخر، ولكن قبل بحث مسألة قتله له بالتجويد وهل هو السبب في موته أم لا فإن الحكم الوضعي بتمتع النظر فيه قد حرم ما قد يكون سبباً في الإضرار بالناس سواء تحققت النتيجة أم لم تتحقق، وقبل الخوض في حكم قتله وهل هو عمد أم شبه عمد أم خطأ، فنقول إن الوسائل تأخذ أحكام الغايات وهو

مرتكب للخطأ بمجرد المنع فكل مالا يتوصل إلى الباطل إلا به فهو باطل أبداً، وكل مالا يرتكب الحرام إلا به فهو حرام أبداً.

فإن تسبب في قتله بمنع أو غيره، فالسبب في الحكم الوضعي هو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، فأصبح المتسبب كالمباشر وعليه جمهور أهل العلم، فإن تأكد لنا تسببه أو مشاركته المؤثرة، أخذ هذا السلوك الوضعي مأخذ الحكم التكليفي في أن القتل محرم وأخذ عقوبته في أن القاتل يقتل¹، وقد قال عمر رضي الله عنه "لو تمالأ أهل صنعاء على قتل رجل واحد لقتلتهم به إن رد أهله الدية"².

الفرع الرابع : مفهوم جريمة الامتناع لدى فقهاء الشريعة الإسلامية :

لقد سبق الحديث عن المقصود بالامتناع في اللغة والاصطلاح والامتناع المجرم في القرآن الكريم والسنة النبوية، وبدراسة أحكام الفقه الإسلامي وأصوله ورأي علماء الإسلام فيما يرتكب من المخالفات والمحرمات بالسلوك السلبي أو الامتناع عن الفعل، ومقارنة ذلك بما جاء في القوانين والأنظمة الوضعية والدراسات المتأخرة لاحظت ما يلي :

أولاً: كانت الشريعة أول من التفت إلى إمكانية ارتكاب الجريمة بالامتناع عن فعل، تماماً كما يمكن ارتكابها بفعل، وقد جاء ذلك في القرآن والسنة كما سبق معنا، وهذه شواهد أخرى:

فموقف أبي بكر الصديق رضي الله عنه من قتال المرتدين - نظرياً وعملياً - بعد أن عارضه بعض الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في قتال قوم يرونهم موحددين يشهدون ألا إله إلا الله فقال قولته المشهورة: "والله لو منعوني عقال بغير كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه"¹.

ثانياً: نهت الشريعة الإسلامية إلى خطورة وأهمية هذا النوع من الجرائم بالتحديد.

يذكر ابن قيم الجوزية أن فعل المعصية أو الذنب بالامتناع غالباً ما يكون أعظم من فعلها بالمخالفة والمباشرة فقال في ذلك كلاماً جميلاً حين تحدث عن معصية آدم عليه السلام، ومعصية إبليس وهي أقدم معصية عرفت للبشرية وذكر تعليقاً على ذلك أموراً منها :-

1 - أن معصية إبليس بالترك أعظم من معصية آدم بالفعل فقد عصى إبليس ربه بمجرد الأمر واستجاب آدم بمجرد الأمر وأن كان خالف فيما بعد.

2 - أضمر إبليس المعصية بمجرد الأمر، وأضمر آدم عليه السلام الطاعة ثم عصى.

3 - كانت معصية إبليس لعنه الله أعظم ما يمكن أن يعصى به الله فقد امتنع عن السجود وسبق ذلك أن رد أمر الله عليه بقوله: "أسجد لمن خلقت طيناً"!!؟، وكان الخبيث يقول: "ما هذا الأمر، وما حكمتك، وكيف تأمر مثلي بذلك!! فرد أمر الله وهذا كفر الرد. ولم يفعل آدم عليه السلام ذلك عندما أمره ربه ألا يأكل من الشجرة، فبقي متبعاً لذلك زمناً، حتى وسوس له الخبيث فهو يحمل بعضاً من أسباب وقوع آدم في معصيته.

4 - بالنظر لحالها بعد المعصية نجد إبليس عصى وترك الأمر وحسد آدم وتعهّد بإضلاله وأصر على معصيته فعوقب بلعنة الدارين والخلود في جهنم وساءت مصيراً. وانظر لحال آدم وزوجه عليهما السلام فقد تابا وأصلحا، وعادا خيراً مما كانا - كما ذكر أكثر أهل العلم - وعادا للجنة ليس عليهما فيها حضر ولا أمر. ثم عقب ابن القيم رحمه الله بقوله: وهذا حال من ترك الأوامر وهو أخطر من فعل المحظور غالباً فتارك الصلاة ليس كشارب الخمر وتارك الزكاة ليس كالقاتل¹.
ثالثاً: لدى علماء القانون :

مر معنا عند حديث علماء الشريعة الإسلامية عن الجريمة أنهم يعرفونها نظرياً - وهم أول من سبق إلى ذلك - بأنها فعل المحظور أو ترك المأمور. وبقي ذلك المفهوم إرثاً ففيها سار عليه فقهاء الإسلام إلى يومنا هذا².

وجاء القانون الغربي فأنكر ارتكاب الجريمة بما أسماه السلوك السلبي! وجعل للمخالفات بالامتناع حالات مقننة، أو تناولها فلسفياً في أطر حياته المعاصرة. تحت مسمى "الفشل في منع الضرر" أو "الامتناع عن إرشادات وواجبات قانونية". يكون الامتناع فيها هو السماح للجريمة أن تقع³. في حين أنه ذهب بعض القدماء من القانونيين أمثال بيتر راند إلى أنه لا يمكن أن تتحدد المسؤولية في الجريمة أبداً إلا بناءً على الفعل المتسبب المباشر ليقال هذا الفاعل وليس هذا التارك⁴.

(2 / 130) 1

-1

.34

.219

- 1

2- Legal liability and Criminal Omissions Patricia Smith New York University 7/p20 2005

3 -Mysticism and Logic. Bertrand Russell 174 (1917) New York. Ph.

رابعاً: وسّعت الشريعة الإسلامية من مفهوم فكرة الجريمة السلبية من حيث التجريم والعقاب بالأمور الآتية :

الأمر الأول : أدخلت عنصر الأخلاق أو الواجب الأخلاقي والذي يحتم على المسلم أخوة أخيه المسلم، وأرست العدل كقيمة عالية تتصدر كل القيم، فكل ما كفل تحقيقه فهو صحيح ولو لم ينص عليه الوحي صراحة¹. وجعلت في كل كبد رطوبة صدقة، وجعلت من استطاع إنجاء مسلم فلم يفعل أثماً. وهذا تفرد جاءت به الشريعة الإسلامية وأخلاق المسلم الرفيعة، وواكبت به كل تطورات الحياة أو مستجد من مستجدات تطورها وتغيرها في الزمان والمكان، في حين بقي القانون جامداً عند عدة نقاط يعد الامتناع عنها مخالفة أو جريمة، فيخرج أحياناً من الوقائع والأحوال ما هو أهم مما نص عليه في القانون أو يلزم تغييره كل فتره بزيادة عليه أو نقص منه.

الأمر الثاني : وسّعت الشريعة صلاحيات ولي الأمر في التعامل مع حالات الامتناع ودرجاته بفرض العقاب الذي يراه، ما لم يكن تسبب مباشرة بامتناعه في ارتكاب حد من حدود الله كالقتل به أو السرقة أو غيرها، وذلك بما شرع من تعزيز فاعله والذي قد يصل إلى درجة

¹ - الإسلام وحقوق الإنسان، د. محمد عمارة ص 63.

القتل به كما روي عن عمر رضي الله عنه ¹. أو في إباحة ماله عند الاحتياج إليه وامتنع عن بذله بطيب نفس، فجعل للمحتاج الأخذ منه دون إذن الممتنع بما يكفيه بالمعروف، ويدفع إليه مثل قيمته، واستقر القضاء عليه وليس على آخذه شيء في ذلك بل للوالي تعزيز من منعه دون وجه حق ².

الأمر الثالث: وسعت الشريعة ذلك في حق الأفراد وذلك بانقلاب الواجب الكفائي إلى عيني، وما يهمنا هنا أنه في فروض الكفاية لا يلزم أحد بعينه على الفعل أو الترك ويتعين بحقه إلا بالشروط التالية :

1 - ألا يعلم به سواه، كمن رأى أو سمع استغاثة، فلم يحرك ساكناً حتى أصيب أو تضرر أحد فهو عند الله آثم، ويصح تعزيزه لتركه أمراً هو في حقه فرض واجب.

2 - إن كان عنده القدرة دون سواه على منع الضرر فتركه، كالطبيب في عيادته، أو منقذ المسبح، فالإنقاذ يصبح في حقه فرض عين ويحاسب على امتناعه.

3 - إذا كان قيامه بهذا الأمر لا يلحق به الضرر، أو يلحقه بقدر معقول أو محتمل، وجب عليه إنقاذ المحتاج كبذل فضل زاده أو مائه للمحتاج ³.

² -

² - 35 211.

³ - 44 63.

المطلب الثاني

المقصود بجرائم الامتناع لدى شراح القانون الوضعي

لتوضيح مفهوم جرائم الإمتناع لدى شراح القانون الوضعي يلزم أن أوضح المقصود بالامتناع، والشروط الواجب توافرها فيه، وتجريم الامتناع في القوانين الوضعية القديم منها والحديث ، وقد تعرضنا لتاريخ المقصود بجرائم الامتناع في القانون الوضعي فقد أنكر القانون الأمريكي ارتكاب أي جريمة بعدم الفعل أو بالترك ، كما ذكر ذلك " بيتر راند " في كتابه عن القانون الذي ألفه عام 1917م، ودراستنا لمفهوم جرائم الامتناع لدى شراح القانون الوضعي تأتي في ثلاثة فروع على النحو التالي :

الفرع الأول : المقصود بالامتناع لدى شراح القانون :

الامتناع "سلوك إرادي"، يمثل الصورة السلبية أو الشكل السلبي للسلوك الإنساني¹، إذ أن السلوك ينقسم – تبعاً للصورة التي يظهر بها في محيط العالم الخارجي – إلى نوعين: سلوك إيجابي، ويتمثل في الحركة الجسمية للفرد، وسلوك سلبي يتمثل في صورة الامتناع، فالامتناع من وجهة النظر الطبيعية عبارة عن سكون أو توقف عن الحركة، ومن جهة النظر القانونية توقف عن

¹.

¹.

الحركة، أو القيام بحركة مغايرة لما هو مفروض على الشخص أن يقوم به¹.

ويكتسب الامتناع -كسلوك إجرامي- أهميته القانونية باعتباره قوة سببية تدفع عجلة السببية إلى إحداث آثار قانونية خارجية، فالفاعلية السببية هي المحور الذي يقوم عليه البنيان القانوني للجريمة والعناصر المكونة لها²، فالامتناع ليس مجرد سكون أو عدم ولو كانت هذه طبيعته، ذلك أن النص الجنائي يهدف إلى حماية حقوق ومصالح أساسية، ومن ثم فإنه في سبيل ذلك يلزم الناس تارة بالكف عن الأفعال التي تنال هذه الحقوق والمصالح، وتارة أخرى يلزمهم القيام بأعمال لازمة لصيانتها، ففي الحالة الأولى يصبح السلوك الإيجابي مخالفاً للنص الجنائي فيعد جريمة يعاقب عليها القانون، وفي الحالة الثانية يصبح الامتناع عن القيام بالأعمال التي يوجب القانون القيام بها جريمة يعاقب عليها القانون. فكل نص منشئ لجريمة سلبية فهو يحمي حقاً معيناً، وهذه الحماية لا تتحقق إلا إذا قام الإنسان بما أمره به النص القانوني، فإذا امتنع عن القيام بالعمل كان امتناعه مؤثراً على هذا الحق ومن ثم يعاقب عليه، مثال ذلك أن بعض القوانين الوضعية تفرض على كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة تمس أمن الدولة من جهة الداخل أن يبلغ أولي الأمر³، لذا فإن الامتناع عن القيام بهذا الواجب يكون سلوكاً إجرامياً

-1 244.

-2 1969 .

-3 98 112 1957 .

بالنسبة للاعتداء على حق الدولة في أمنها الداخلي. وعلى ذلك يلزم وجود ضوابط قانونية حتى يمكن تكييف سلوك معين بأنه سلوك إيجابي أو سلبي.

وتذهب غالبية شراح القانون إلى تعريف الامتناع بأنه "إحجام شخص عن القيام بعمل معين يتطلبه منه القانون في ظروف معينة"، ويعرفه البعض منهم بأنه: "إحجام عن أداء واجب أو عمل يفرضه القانون"¹، وعرفه البعض الآخر بقوله "أن الامتناع هو التخلي عن أداء عمل واجب قانوناً"²، ويعرفه البعض بأنه "القعود عن إتيان سلوك معين كان يتطلبه القانون في واقعة الحال، وذلك سواء باتخاذ سلوك مغاير له أو بوقوف كلي عن الحركة"³. وعرفه البعض بأنه: "إحجام شخص عن إتيان فعل إيجابي معين كان الشارع ينتظره منه في ظروف معينة، بشرط أن يوجد واجب قانوني يلزم بهذا الفعل وأن يكون في استطاعة الممتنع فعله"⁴. وقد اختصر البعض من الشراح تعريف الامتناع بقوله: "الامتناع هو الإحجام عن إتيان فعل واجب قانوناً في واقعة الحال"⁵، أي يجب أن يكون هناك امتناع يعتد به القانون ويعاقب عليه بأن يفرضه على وجه التحديد دون غيره، وأن يكون الامتناع إرادياً، إلا إذا سقط عنه اسمه وزال عنه وصفه، شأنه في ذلك شأن الفعل الإيجابي⁶.

1	-	55.
2	-	58.
3	-	548.
4	-	1982 269.
5	-	31.
6	-	59.

الفرع الثاني : الشروط الواجب توافرها في السلوك كي يعد امتناعاً :

يشترط شراح القانون الوضعي في الامتناع شروطاً معينة حتى يمكن أن تترتب عليه النتيجة وهي اعتباره مجرمًا قانوناً، وأهم هذه الشروط ما يلي :

الشرط الأول : الإحجام عن إتيان فعل إيجابي معين :

يتمثل الإحجام عن الإتيان بالفعل الإيجابي المأمور بتحقيقه قاعدة قانونية معينة في العنصر المادي للامتناع، فالتصرف الذي يأتيه الشخص مخالفاً بذلك القاعدة الأمرة يحقق العنصر المادي في الامتناع، مثال ذلك القاعدة الأمرة التي تلزم عامل الإنقاذ أن ينقذ من يوشك على الغرق تتطلب منه إتيان فعل إيجابي من شأنه إنقاذ المهدد بالغرق، وعلى ذلك فإذا اتخذ موقفاً سلبياً فأحجم بإرادته الحرة عن إنقاذ من يغرق فإن موقفه السلبي هذا وكيف بأنه امتناع مقصود، ويمثل العنصر المادي في الامتناع في عملية الإحجام، سواء كان في صورة سلبية أو بالقيام بسلوك مغاير لما كان يجب عليه اتخاذه من فعل¹. ويحدد القانون الفعل الذي يطالب المخاطبين به تحديداً موضوعياً ببيان ماهيته وبحصر أفعاله في أفعال محددة على سبيل الحصر، وقد يتم تحديده زمانياً بأن يشترط أدائه في توقيت زمني محدد، مثال ذلك ما تنص عليه بعض القوانين الوضعية من اشتراط ضرورة الإبلاغ عن جرائم الفتنة في الحال²، وقد يحدد القانون أجلاً معيناً لإتيان الفعل، فإذا لم يأت المخاطب بهذا الفعل خلال هذه المدة بأن تجاوز الأجل المحدد عد مرتكباً للجريمة بالامتناع. مثال ذلك أن بعض القوانين تفرض تقديم الشهادة الجمركية القيمة في موعد ستة

.33

-1

1/138

-2

أشهر وإلا عد الشخص مرتكباً جريمة امتناع وقتية. وكما تفرض بعض القوانين الوفاء بالنفقة، لكنها لا تكتفي بمجرد الامتناع عن أدائها بل يجب أن يستمر الإحجام من الملتزم بها لمدة ثلاثة أشهر¹. وقد يحدد القانون الفعل الواجب الإتيان تحديداً مكانياً، بأن يشترط أن يكون الإحجام عن أداء الفعل الإيجابي في مكان معين بالذات، فإذا تحقق كان هذا المكان هو مكان وقوع جريمة الامتناع²، مثال ذلك مافعلته سيدة إنجليزية في إنجلترا من امتناع عن تقديم طفلها إلى والده المقيم في فرنسا حين أتى ليراه في إنجلترا، حيث اعتبر القضاء الفرنسي أن جريمة الامتناع عن تقديم الطفل لوالده قد وقعت في إنجلترا لا في فرنسا، حيث أن إنجلترا هي المكان المحدد للوفاء فيه بالالتزام³.

ويجب كذلك تحديد الفعل الواجب بالنظر للشخص القائم به، لأن هناك من الواجبات ما هو شخصي بحت، ومنها ما يقبل نيابة الغير في أدائه، ففي الحالة الأولى تتحقق جريمة الامتناع إذا لم يقم بأداء الفعل الشخصي الذي عينه القانون لأدائه، حتى ولو قام به غيره، وهو ما يماثل ما يعرف بفرض العين، وفرض الكفاية في الشريعة الإسلامية. وعليه فالالتزام بأداء الخدمة العسكرية في الدول التي تفرضه يعد التزاماً شخصياً لا يقبل نيابة الغير في القيام به. أما الالتزامات المالية فيجوز أن يؤديها الغير نيابة عن الملتزم بها (كالنفقة الزوجية ونفقة الأقارب وأجرة الحضانة وغيرها).

الشرط الثاني : سبق وجود التزام بالتدخل:

تشتترط بعض القوانين الوضعية أن يكون الممتنع ملتزماً بالتدخل لمنع حدوث النتيجة، فإذا لم يوجد مثل هذا الالتزام بالتدخل

¹ - (293)

² - 155 .

³ - 39 .

فلا تقوم جريمة الامتناع¹، وعلى ذلك لا يعد مرتكباً لجريمة القتل بالامتناع الشخص الذي يتصادف مروره على شاطئ البحر فإذا به يرى شخصاً آخر يصارع الموت غرقاً دون أن يمد له يد المساعدة مع قدرته عل ذلك فيموت. أما إذا وجد الالتزام بالتدخل فيعاقب على الامتناع، وهذا الالتزام قد يكون مصدره الاتفاق أو القانون، مثال الالتزام الذي مصدره الاتفاق أن يتفق شخص مع شخص آخر قدير على رعايته، فإذا لم يتدخل لإنقاذه من السقوط في حفرة وهو قادر على ذلك عد مرتكباً لجريمة بالامتناع، وكذلك الممرضة التي تم التعاقد معها لرعاية مريض، ثم تحجم عن إعطائه الدواء في ميعاده فيموت.

ومثال الالتزام بالتدخل الذي مصدره القانون، الالتزام الذي يقع على الطبيب الذي يعمل بالمستشفى، حيث يلزم بالتدخل لإنقاذ المرضى أو المصابين، فإن امتنع عمداً عن التدخل لإنقاذ مصاب على وشك الموت حتى لفظ أنفاسه عد مرتكباً لجريمة قتل بالامتناع .

الشرط الثالث: أن يكون الامتناع إرادياً:

وعلى ذلك فإذا ثبت أن الامتناع لم يكن إرادياً انتفت الجريمة في حق الممتنع، كما لو تدخلت قوة قاهرة حالت بينه وبين إتيان الفعل المطلوب منه القيام به، مثال ذلك لو أصيبت الممرضة بإغماء مفاجئ حال بينها وبين إعطاء المريض الدواء في ميعاده فمات. ولا تقوم جريمة الامتناع كذلك إذا كان الامتناع نتيجة إكراه وقع على الممتنع، مثال ذلك احتجاز الطبيب من قبل شخص آخر كي يحول بينه وبين إنقاذ المصاب فيموت هذا الأخير، وهذا يعد إكراهاً مادياً، وقد يتعرض الممتنع إلى إكراه معنوي، مثاله إذا هدد شخص معين الطبيب بقتله أو بقتل ابنه إذا هو تدخل لإنقاذ المصاب فمات هذا الأخير.

مما سبق يتضح لنا أن للإرادة أهمية بالغة في العقاب على السلوك الإجرامي سواء كان إيجابياً أو سلبياً، فهي أساس الركن المعنوي للجريمة.

ولكن يجب عدم الخلط بين الامتناع القائم على تخلف الإرادة - إما بانعدامها كلية أو بالانتقاص منها فقط - وبين الامتناع القائم على الإهمال، حيث تنتفي الجريمة ضد الممتنع في الحالة الأولى، وتتوافر في حقه في الحالة الثانية، مثال ذلك إهمال عامل السكك الحديدية إعطاء إشارة التوقف للسيارات عند مزلقان القطار في الوقت المحدد لمرور القطارات مما ترتب عليه اصطدام القطار بسيارة عابرة لعدم وجود إشارة التوقف فيموت من فيها.

الشرط الرابع: قيام رابطة السببية المباشرة بين الامتناع والنتيجة:

بحيث تكون النتيجة الإجرامية قد تحققت بالفعل بسبب الامتناع المراد بناء النتيجة عليه، أي أن يكون هذا الأخير هو السبب المباشر في إحداث النتيجة، مثال ذلك إذا امتنعت الممرضة المسؤولة عن المريض عن إعطائه الدواء مما تسبب في موته، فيعد الامتناع هنا هو السبب المباشر في تحقق الوفاة، أما إذا كانت النتيجة سببها فعل إيجابي أو سلبي صادر عن شخص آخر فلا يسأل الممتنع عن النتيجة، مثال ذلك الزوج الذي يرى زوجته على وشك تناول جرعة من السم قاصدة الانتحار فلا يتدخل للحيلولة بينها وبين تناول السم مما يؤدي إلى موتها، لا يعد مرتكباً لجريمة امتناع، على الرغم من إرادية الامتناع وسبق وجود التزام عليه بالتدخل لأنه عقب كما يفلسفه القانون – امتناعه اصرارها وتناولها السم وبه ماتت .

الفرع الثالث : تاريخ تجريم الامتناع في القوانين الوضعية:

الحقيقة أن الامتناع قديم قدم الإنسان على المعمورة، فقد خلق الله تعالى آدم عليه السلام وأمر الله الملائكة أن تسجد له فأطاعوا الأمر وسجدوا إلا إبليس أبى أن يكون من الساجدين، فكانت جريمته أول جريمة امتناع ذكرها القرآن الكريم في أكثر من موضع كما ذكرت السنة النبوية المطهرة.

ثم عرفت القوانين الوضعية في مصر الفرعونية صوراً للامتناع وعاقبت عليها بعقوبات قاسية، فقررت عقوبة الإعدام لمن يمتنع عن إنقاذ شخص معرض للقتل وإذا لم يستطع إنقاذه كان عليه أن يبلغ عن الجاني، وأن يشهد ضده، فإذا امتنع عن التبليغ عوقب بالجلد والصوم الإجباري لمدة ثلاثة أيام¹. وكان يفرض على رب أسرة أن يقدم إقراراً إلى قضاء محل إقامته في بداية كل عام يوضح فيه الطرق التي يكسب بها عيشة، فإذا قدم إقراراً مخالفاً للحقيقة وكان يتكسب من طرق غير مشروعة عوقب على ذلك بالإعدام.

وقد كان قانون حمورابي يجرم الامتناع، ويضع عقوبة جنائية للممتنع، فالمادة 109 منه كانت تنص على أنه: " إذا اجتمع بعض المتمردين في محل تاجر نبيذ، وامتنع التاجر عن القبض عليهم وقيادتهم إلى المحكمة، فإنه يعاقب على ذلك بالإعدام.

ومن صور الامتناع أيضاً في هذا القانون ما نصت عليه المادة 108 من أنه: " إذا امتنع تاجر نبيذ عن قبول القمح ثمناً للشراب وأصر على أن يتقاض الثمن فضة، فإنه يحاكم عن ذلك ويقذف به في الماء.

¹ - : 1959 63 151 -

1958 60 63.

كما عرف القانون الروماني صوراً من الامتناع وقرر عقاباً لها ومن تلك الصور: من يمتنع عن تغذية طفل رضيع كان يعاقب بعقوبة القتل إذا أدى هذا الامتناع إلى موته. ونفس العقوبة كانت مقررة للأرقاء الذين يمتنعون عن نصرة سيدهم إذا ما تعرض لخطر الاعتداء على حياته. غير أن القانون الروماني لم يكن من مبادئه العامة تقرير المساواة التامة بين الفعل الإيجابي والامتناع، لأنه بمقتضى " قانون أكويليا " إذا امتنع شخص عن إنقاذ عبد مملوك للغير أشرف على الغرق مع قدرته على ذلك فلا يعاقب على امتناعه لأنه لم يرتكب خطأ، وذلك لأن الإنسان لا يكلف برعاية مصلحة الغير ما لم يكن مديناً له أو كان ذلك واجباً بمقتضى عقد من العقود¹. وأما " القانون الكنسي " فكان بدوره يعتبر الممتنع قاتلاً في حالة امتناعه عن إنقاذ شخص معرض للموت متى كان ذلك في استطاعته²، وقد كان " القانون الفرنسي القديم " يعاقب الممتنع على امتناعه عملاً بالقاعدة الشهيرة التي قالها الفقيه لوازيل LOYSEL وهي: " من امتنع وهو قادر فعليه وزر امتناعه " ³ qui peut et nempech peche

أما التشريعات الحديثة فقد أخذت تهتم بتحريم الامتناع، غير أنه يلاحظ أن جرائم الامتناع كانت قليلة العدد خلال القرن التاسع عشر ثم أصبحت كثيرة في غضون القرن العشرين⁴، وقد كانت النظرة في بادئ الأمر إلى الامتناع أنه عدم وفراغ، ولكن هذه النظرة ما لبثت أن تغيرت، واعترف كثير من فقهاء القانون بصلاحية الامتناع منوطاً للتجريم و سبباً لنتيجة إجرامية، وبدأوا

95 1956

- 1

444 1967

.231

- 2

- Cohim (M.R) : L abstention fautive en droft civil et peal, these, Paris, 1929,P, 189, Pierre

Boysat et Jean Pinatel : Traite de penal et de criminologie tom I, Paris 1970, P, 1843

Robert Vouin et Jacques Leaute: Droit Penal et procedure -⁴

يصوغون النظريات في ذلك، كما أخذت بعض التشريعات تعترف بسببية الامتناع فقررتها بنصوص صريحة دفعاً للشك والاختلاف في تفسيرها، وانتقل هذا الاعتراف بدوره إلى القضاء، فمثلاً نجد القانون السوداني قد وضع مبدأ عاماً أقر فيه المساواة التامة بين الفعل الإيجابي والامتناع عند ذكر أي فعل ممنوع أو مخالف، فقد نصت المادة 25 منه على أن: "الألفاظ التي تشير في أي جزء من هذا القانون إلى فعل أي شيء، تنسحب أيضاً على الامتناع عنه المخالف للقانون إلا إذا ظهر من النص خلاف ذلك".

وكذلك نص قانون العقوبات العراقي في المادة 19 منه على أن: "الفعل هو كل تصرف جرمه القانون سواء أكان إيجابياً أو سلبياً كالترك أو الامتناع ما لم يرد نص على خلاف ذلك". واعتبر القانون الإيطالي الامتناع عن منع نتيجة يعادل إحداثها إذا كان على الممتنع التزام قانوني بالتدخل.

المبحث الثاني

تقسيم جرائم الامتناع

تمهيد وتقسيم :

قسم فقهاء الشريعة الإسلامية الامتناع إلى امتناع محرم وامتناع غير محرم. وسأوضح ذلك التقسيم في مطلبين، ثم أتناول تقسيم شراح القانون الوضعي للامتناع، وذلك في مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول

تقسيم الامتناع لدى فقهاء الشريعة الإسلامية .

قسم فقهاء الشريعة الإسلامية الامتناع تقسيمات عديدة ، منها تقسيم الامتناع حسب حكمه الشرعي، وحكمه يرتبط بحكم الأمر الممتنع عنه أو المتروك إلى ثلاثة أنواع هي: الامتناع المحرم، والامتناع المكروه، والامتناع المباح.

كما قسموا الامتناع حسب الأثر المترتب عليه؛ إلى امتناع مؤثر في الحقوق والواجبات، وامتناع غير مؤثر في الحقوق والواجبات. وسأوضح ذلك في فرعين على النحو الآتي :

الفرع الأول : تقسيم الامتناع حسب حكمه الشرعي:

قسم فقهاء الشريعة الإسلامية الامتناع حسب حكم الأمر الممتنع القيام به، إلى ثلاثة أنواع هي: الامتناع المحرم، والامتناع المكروه، والامتناع المباح، وهو ما سأوضحه فيما يلي:

النوع الأول : الامتناع المحرم :

وهو ما ترك فيه المكلف واجباً أو ارتكب فيه محرماً، قال ابن تيمه رحمه الله: (كل من ترك الواجبات - التي أمر الله بها أو انتهك المحرمات التي نهى الله عنها مما يجب القتال عليها كالصلاة والزكاة - قوتل، ويموت كافراً إن كان جاحداً لها إجماعاً، ذلك هو مقصود الجهاد في سبيل الله ومن أفضل الأعمال عنده سبحانه)¹.

النوع الثاني : الامتناع المكروه :

وهو ترك السنن والمندوبات وهي " ما يثاب فاعلها عند الله، ولا يعاقب تاركها " كابتداء السلام وكالمنظافة العامة والسواك وغيرها، وهو هنا يأخذ حكم الأمر الممتنع ولا جريمة هنا ولا عقوبة، كونه لا ضرر متعد من تركه. فإن تضرر غيره بهذا النوع من الترك دخل في الحظر وفي العقوبة.

النوع الثالث: الامتناع المباح أو غير المجرم.

والمباح كل أمر لا مؤاخذه على تركه ولا أجر على فعله مجرداً، وهو ما كان امتناعاً عن فضول الطعام أو الشراب أو الكلام. كما يفعل على سبيل المثال من أراد بتركه الطعام تخفيف وزنه، أو أراد تأديب ابنه بحرمانه من أمر غير ضروري. وكل ما ذكرناه محدود بحدود الشريعة وبالقاعدة الشرعية التي تقضي بأنه "لا ضرر ولا ضرار" فمن امتنع عن الأخذ برخصة الإفطار للصائم فلا شيء عليه، إلا أن يلحق الضرر بنفسه فهو هنا آثم كما قرره فقهاء الإسلام.²

¹ - 70.

² - 97/4.

وعلى ذلك نجد أن الإسلام جاء لحماية الضروريات الخمس الدين والنفس والمال والعقل والعرض، وأن أي امتناع بما يضرها أو يتلفها فهو محرم، وأكثر الحدود إنما شرعت لحفظها، فكلما كان تأثير الامتناع عليها أكثر كان حرمة وعقوبة الممتنع بما أفضى إليه امتناعه أشد. فمن منع السائل طعاماً أو شراباً حتى هلك جوعاً فقاتل عمد إن قصد ذلك وإلا فشبه عمد إن لم يقصده.

بل تميزت الشريعة الإسلامية بأمر غاية في الإنصاف والعدل وهو أن الحقوق الواجبة في الذمة لو امتنع صاحبها عن أدائها في حياته ولم يتمكن الوالي من ذلك دخلت في تركته، كما ذكره ابن قدامة رحمه الله عند حديثه عن الحج وهل هو واجب على الفور أو التراخي وأنه لا خلاف في أن الشريعة تبقي الواجب معلقاً بالذمة لا يسقطه شيء حتى لو مات انتقل ذلك إلى تركته على قول بعض الفقهاء¹.

مسألة الإضراب عن الطعام

وهنا تأتي مسألة الإضراب عن الطعام وهي مسألة قريبة مما تناولناه من الامتناعات التي تأخذ أحكاماً حسب ما تركه المكلف من الفعل .

يرى الفقهاء المعاصرون كابن باز وابن عثيمين رحمهما الله، وصالح الفوزان وفقه الله، رأياً متقارباً في مسألة الإضراب عن الطعام وهو أنه إذا كان هذا الإضراب أو الامتناع عن الطعام يضره أو يتسبب في هلاكه فإنه لا يجوز له، ولو أدى به إلى حصول مراده لقوله تعالى: " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " .

ولقوله صلى الله عليه وسلم: " لا ضرر ولا ضرار " (327/5). أما إذا كان الامتناع عن الطعام لا يضره، أو امتنع عن نوع

منه دون نوع بغرض مباح كأن كان مظلوماً ويريد أن يتخلص به
من الظلم جاز له ذلك.¹

¹ - 1957 1425/7/10 .

الفرع الثاني: تقسيم الامتناع حسب الأثر المترتب عليه.

ذهب فريق من فقهاء الشريعة الإسلامية إلى تقسيم الامتناع حسب الأثر الذي يترتب عليه عدم القيام بالفعل المأمور بإتيانه إلى نوعين: امتناع غير مؤثر في الحقوق والواجبات، وامتناع مؤثر فيها، وهو ما سأوضحه فيما يلي :

أولاً : الامتناع غير المؤثر في الحقوق والواجبات :

فمن صور الامتناع غير المؤثر في الحقوق امتناع المفلس عن أداء ما عليه بعد حبسه، قال الفقهاء يصار إلى بيع متاعه أدى ما عليه أو منعه، ولو مات ممتنعاً، ويقسم على غرمائه¹،

وقد جاء في الموسوعة الفقهية أن " من صور العقاب في الشريعة: حبس الممتنع عن دفع الحق إلجاءً إليه "².

ومثله - حسب الأنظمة الحديثة - من صدر بحقه أحكام نهائية واجبة التنفيذ نظاماً، ذلك أن امتناعه غير مؤثر في نفاذها، فقد نص على ذلك نظام المرافقات الشرعية السعودي، في باب الحجز والتنفيذ، وهو الباب الثاني عشر، حيث جاء في المادة (196) من النظام ما نصه: "يتم التنفيذ بموجب نسخة من الحكم (والمقصود الحكم النهائي) والموضوع عليه صيغة التنفيذ"³.

¹ - 4 131.

² - 199/2.

³ - 1423 .

ونص صيغة التنفيذ تكون على النحو التالي: " يطلب من كافة الدوائر والجهات الحكومية العمل على تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة".

ثانياً : الامتناع المؤثر في الحقوق والواجبات :

وهو الامتناع الذي تبني عليه الأحكام، ويؤثر سلباً في الحقوق، مثاله الامتناع عن أداء الشهادة، والامتناع عن فعل الطاعات عموماً وتركها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تفسير قوله تعالى : (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ)

(45)؛ قال رحمه الله: " قرن الله أمره بالصبر بأمره بالصلاة في أكثر من خمسين موضعاً، وهو هنا الصبر على أداء الواجبات، والصبر على ترك المنهيات، فمن كان لا يصلي أمر بالصلاة، فإن امتنع عوقب بإجماع المسلمين ثم يرى أكثرهم قتله ¹ .

ومثله الممتنع عن أداء الشهادة والتي دل على وجوبها الكتاب والسنة والإجماع والمعقول، ففي القرآن يقول سبحانه عن الممتنع عن أدائها الكاتم لها: (وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) سورة البقرة آية (283)، وفيه نهي عن كتمان الشهادة، والنهي عن الشيء أمر بضده إذا كان له ضد واحد. ²

وفي إطار هذا النوع من الامتناع – وهو ما كان عن أداء الحقوق والواجبات - صنف الفقهاء الامتناع حسب الأشخاص المتضررين والمتأثرين به، مثالهم:

1 - الأشخاص ذوو العلاقة الخاصة بالممتنع، كالأبناء والزوجة والخدم، إذا امتنع عن أداء حقهم في الطعام والكساء والسكن.

¹ - 1 211.

² - تعارض البيانات في الفقه الإسلامي، د. محمد الشنقيطي، ص96

2 - الأشخاص الذين لا تربطهم علاقة بالمتنّع، مثل من رأى شخصاً من الناس أو سمع أنه محتاج للمساعدة ، حيث تكون مسؤولية المكلف عنهم أقل من سابقهم.

3 - ما ينشأ من العلاقة لسبب مشروع بين المتنّع وغيره، كالمهن الحرة من طب وأمن وغيره، و عقود الالتزامات التي يحدد فيها واجبات وصلاحيات أطرافها، وهنا تتحد مسؤولية المتنّع بعموم العقد أو بخصوص بعض بنوده التي تجرم امتناعه عن أداء ما أسند إليه في العقد.

ومن أمثلة ذلك ما فرضه القانون على ربان كل سفينة تجارية من عدم التخلي عن أي بحار يعمل في سفينة، ويعاقب إن ارتكب ذلك بالحبس مدة قد تصل إلى ثلاثة أشهر، ثم ألزمه بعدم التخلي عن أي محتاج للمساعدة ولو من غير سفينته، ثم ألزمه إلزاماً أشد لو كان هذا المحتاج قد لحقه الضرر بسبب حادثة تسبب فيها المتنّع نفسه، كما في القانون العام الأمريكي لعام 1698 م، ثم أضاف قانون العام 1890م مسؤولية القبطان حتى عن عمال السفن الأخرى التي تحتاج لمساعدة.

المطلب الثاني

تقسيم جرائم الامتناع لدى شراح القانون الوضعي

يقسم شراح القانون الوضعي الجرائم بحسب طبيعة السلوك الإجرامي الذي يعد أهم عناصر الركن المادي في الجريمة إلى نوعين، جرائم إيجابية، وجرائم سلبية،

كما يقسمون هذا النوع الثاني إلى نوعين، جرائم سلبية بسيطة وجرائم امتناع ذي النتيجة، ونظراً لأنه لا يمكن فهم التقسيم الثاني إلا بعد معرفة التقسيم الأول، لذا فإن الباحث سيوضح هذين التقسيمين في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول : تقسيم الجرائم حسب السلوك الذي يرتكبه الجاني.
يقسم شراح القانون الوضعي الجرائم تبعاً للسلوك الذي أتاه الجاني إلى نوعين هما: جرائم إيجابية، وجرائم سلبية، على النحو الآتي.

النوع الأول: جرائم إيجابية.

يتخذ الركن المادي في هذا النوع صورة سلوك إيجابي، وتعد هذه الصورة هي الصورة الشائعة في الغالبية العظمى من الجرائم كالقتل والسرقة والنصب وغيرها، حيث يتمثل السلوك الذي يقوم به الجاني مخالفاً لنهي القانون في " حركة عضوية إرادية لتحقيق النتيجة التي يعاقب عليها القانون، كأن يستعمل الجاني يده أو ذراعه في جرائم السرقة أو القتل أو الضرب، أو أن يحرك لسانه في جرائم السب والقذف وإفشاء الأسرار"¹.

والنوع الثاني: جرائم سلبية يتمثل الركن المادي فيها بالإمتناع عن القيام بعمل كان من الواجب القيام به.

ومن أمثلة الجرائم السلبية أو جرائم الترك و الامتناع بالإمتناع عن دفع النفقة اللازمة المحكوم بها شرعاً، مثال ذلك المادة (292) من قانون العقوبات المصري، والامتناع عن تسليم الطفل لمن له الحق في حضائته شرعاً (المادة 292 من قانون العقوبات المصري)، والامتناع عن التبليغ عن المواليد أو الوفيات (المواد 15 – 29 من

¹ -

قانون العقوبات المصري رقم 260 لسنة 1960م)، وامتناع الشاهد عن الإدلاء بشهادة أمام القاضي (المادة 284 من قانون العقوبات المصري)، وامتناع القاضي عن الحكم في الدعوى التي تطرح عليه، وهو ما يعرف بجريمة إنكار العدالة (المادة 121 من قانون العقوبات المصري)، وترك العمل الجماعي والامتناع العمدي عن واجبات الوظيفة (المادة 124 من قانون العقوبات المصري)، وامتناع الموظف العمومي عن تنفيذ الأحكام والأوامر (المادة 2/123 من قانون العقوبات المصري)، والامتناع عن إبلاغ السلطات العامة حال العلم بإحدى الجنايات أو الجرح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج (المادة 84 من قانون العقوبات المصري).

والامتناع عن تقديم المساعدة للمهوف (المادة 370 من قانون العقوبات العراقي. والامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو الإعلان عنها (المادة 86 من القانون العرقي لسنة 1984م).

الفرع الثاني: تقسيم الجرائم السلبية حسب نتيجة الجريمة.

يقسم شراح القانون الوضعي الجرائم السلبية أو الجرائم التي لا ترتكب بفعل إيجابي إلى نوعين.

النوع الأول:

الجرائم السلبية البسيطة أو ما يعرف بالامتناع المجرد، التي فيها يعاقب القانون على مجرد الامتناع، بصرف النظر عن حدوث نتيجة إجرامية معينة كأثر مترتب على هذا الامتناع، إذ يستوي في نظر القانون وقوع النتيجة أو عدم وقوعها¹، ويطلق عليها تسمية الجرائم الشكلية.

النوع الثاني:

الجرائم الإيجابية التي ترتكب عن طريق الترك أو الامتناع - أو ما يعرف بجرائم الامتناع ذي النتيجة - حيث يتكون الركن المادي في الجريمة قائم على هذا النوع من الامتناع إلى جانب تحقق نتيجة إيجابية ناشئة عن هذا الامتناع بمعنى أن الجاني يتخذ سلوكاً سلبياً يتمثل في الامتناع عن القيام بعمل معين ومن ثم يتوصل من خلال هذا الامتناع إلى تحقيق نتيجة مماثلة لتلك التي تتحقق من ارتكاب جريمة إيجابية.

مثال ذلك حالة الممرضة التي تمتنع عمداً عن إعطاء المريض الدواء فيموت نتيجة لهذا الامتناع العمدى ومن أمثلتها كذلك الجريمة التي يرتكبها حارس زراعة قطن المحجوز عليه الذي يمتنع عن ضم المحصول وتركه على الأشجار حتى ذرته الرياح، ومثالها الجريمة التي تقع من شخص يضرب آخر إلى حد تعجيزه عن الحركة ثم يتركه في مكان منعزل محروماً من وسائل الحياة بنية أن يؤدي ذلك إلى قتله، فيعتبر مرتكباً جريمة قتل عمد بالامتناع. ومثالها الأم التي تمنع عمداً عن إطعام وليدها فيموت، والحارس الذي يمتنع عمداً عن تقديم الطعام للسجين فيموت.

ولقد اختلف شراح القانون الوضعي حول ما إذا كانت الجريمة يمكن أن تقع بفعل سلبي أي بامتناع، خاصة جريمة القتل، حيث أن الصور الغالبة والأخطر للجرائم الإيجابية بالامتناع تكون بصد جريمة القتل العمد.

ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين رأيين:

الرأي الأول:

يأخذ به بعض شراح القانون الفرنسي، ويذهب إلى عدم إمكان وقوع الجريمة الإيجابية بطريق الامتناع، إذ أنه يشترط لقيام الركن المادي في الجريمة الإيجابية حسبما يرى هذا الرأي أن يرتكب الجاني فعلاً إيجابياً، ومن ثم لا يصلح الامتناع - أي المسلك

السلبى - لتكوين هذا الركن. ويرتب هذا الرأي نتيجة على ذلك وهي أنه إذا تم تجريم السلوك السلبى في هذه الجرائم فإن ذلك يعد مخالفاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات من ناحية، كما أنه يصعب إثبات قيام علاقة السببية بين امتناع الجاني وبين النتيجة الإجرامية المعاقب عليها من ناحية أخرى، ذلك لأن الامتناع عدم فلا يمكن أن يكون العدم سبباً في نتيجة إيجابية، حيث أن العدم لا يمكن أن ينتج عنه سوى العدم، ويؤيد هذا الاتجاه أن القانون الفرنسى لا يساوى في العقاب بين القتل بالامتناع والقتل بفعل إيجابى، حيث أنه دخلت بعض تشريعات عام 1898م بتعديل نص المادة 312 من قانون العقوبات الفرنسى، والذي عاقب الشخص الذي يمتنع عن العناية بطفل يقل عمره عن 15 سنة، أو يمنع عنه الطعام بقصد قتله بعقوبة القتل العمد. كما أصدر قانوناً آخر عام 1942م عاقب بمقتضاه الأهل الذين يمتنعون عن إسداء العون الأدبى إلى أبنائهم. إذ لو كان القتل بالامتناع معاقب عليه لما كان الشرع الفرنسى بحاجة إلى مثل هذا التدخل التشريعى¹، أي أن تجريم بعض صور الامتناع بتقنين خاص، ومواد محددة، يقطع بأنه لا يتساوى كقاعدة عامه مع الفعل الإيجابى².

الرأي الثانى : وممن يأخذ به يأخذ به شراح القانون المصرى³، حيث يذهب هذا الرأي إلى إمكان وقوع الجريمة الإيجابية بطريق الامتناع، ذلك أن الامتناع ليس عدماً بل هو امتناع عن سلوك كان يجب إثباته، ولئن كانت الإرادة دافعه في الفعل الإيجابى فهي ما دفعه لذات السلوك في الامتناع⁴، فهذا الأخير يحدث نفس النتيجة شأنه

- 1 . 175 113 .

- 1 . 477 336 .

- 3 . 271 183 .

59 46 . 188 121 .

- 4 . 51 .

شأن الفعل الإيجابي تغييراً في العالم الخارجي. فالمرضة - في المثال السابق شرحه - إذا كانت قد تدخلت وأعطت المريض الدواء لأمكنها الحلولة دون وفاته. أما الحجة التي ساقها القانون الفرنسي والتي تذهب إلى أن تدخل المشرع لتجريم بعض حالات أو صور الامتناع والنص عليها تحديداً، فهو قول مردود بأن مثل هذا التدخل لا يجرم الامتناع كقاعدة عامة من صلاحيته في ترتيب النتيجة حيث يعرف الشرع السلوك بأثره ولا يحصره في شكل معين. فالقتل نموذج القانوني هو إزهاق روح إنساني حي، ولم يحدد القانون الوسيلة التي يتحقق بها القتل أي تتحقق بها هذه النتيجة، ومن ثم فإن كل ما من شأنه أن يحدث الوفاة - بفعل أو امتناع - يعد من قبيل القتل، دون أن يتعتبر هذا من قبيل الخروج على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات. وقد كان للاتجاه الثاني أثره على موقف القوانين الوضعية. فيذهب البعض منها إلى النص صراحة على التفرقة بين السلوك الإيجابي والسلوك السلبي في جميع الأحوال. مثال ذلك المادة (31) من قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تنص على أن: "يتكون الركن المادي للجريمة من نشاط إجرامي بارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل متى كان هذا الارتكاب أو الامتناع مجزماً قانوناً".

وتنص المادة (2/40) من قانون العقوبات الإيطالي لعام 1930م على أن: "الامتناع عن منع نتيجة إجرامية، عقابها معادل لها إذا كان على الممتنع واجب قانوني بالتدخل لمنعها"¹.

ويجزم بعض القوانين الوضعية صوراً معينة من الامتناع، مثال ذلك ما ينص عليه قانون العقوبات الفرنسي من تجريم الامتناع عن تقديم المساعدة لشخص في خطر، إذ تنص المادة (2/163) على أنه: "يعاقب كل من امتنع عمداً عن تقديم المساعدة لشخص في

خطر، سواء بفعله الشخصي أو بطلب مساعدته من الغير، ويشترط عدم تعريض نفسه أو غيره للخطر"، كما نصت المادة (6/223) من قانون العقوبات الفرنسي الجديد على أن: "كل من كان يوسعه بفعله الفوري دون أن يعرض نفسه أو غيره للخطر أن يمنع وقوع جناية أو جنحة ضد السلامة البدنية لشخص و امتنع عمداً عن فعل هذا يعاقب بالحبس خمس سنوات وبغرامة 500.000 فرنك"¹، كما أخذ بهذا الاتجاه بعض القوانين الأوربية كالقانون الإيطالي و الألماني و العربية كالقانون العراقي.

المبحث الثالث

صور جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

تمهيد وتقسيم:

بعد أن قسم فقهاء الشريعة الإسلامية الامتناع إلى ثلاثة أنواع: امتناع محرم، وامتناع مكروه، وامتناع مباح أو غير محرم، ذكروا صوراً عديدة لجرائم الامتناع، كما أن شراح القانون الوضعي تناولوا في شروحهم بيان صور لجرائم الامتناع التي تجرمها القوانين الوضعية، وهذا ما سأتناوله في مطلبين على النحو الآتي :

المطلب الأول

صور جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية

باستقراء معاني الامتناع في اللغة والاصطلاح وبما جاء من ذكر ذلك في القرآن الكريم والسنة النبوية مما سبق للباحث توضيحه، ظهر أن لجرائم الامتناع صوراً عديدة سأوضح بعضها - على سبيل المثال لا الحصر - في خمسة فروع على النحو الآتي:

- الفرع الأول : الامتناع عن دفع الزكاة.
- الفرع الثاني : الامتناع عن أداء الشهادة .
- الفرع الثالث: عدم الوفاء بالعهد وخيانة الأمانة.
- الفرع الرابع: الامتناع عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الفرع الخامس: الامتناع عن تقديم المساعدة.

الفرع الأول: الامتناع عن أداء الصلاة أو إيتاء الزكاة .
توعد الله بالويل والعذاب للمصلين اللاهين عن صلاتهم
المنافقين فيها، يقول تعالى عن أوصافهم الأخرى: () (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ
(الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ) الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ)،
(4 - 7)

والامتناع عن دفع الزكاة يشكل معصية خطيرة مساوية تماماً
لمعصية ترك الصلاة أو الصوم، يقول تعالى: (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ
يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاستَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ
لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ)
(6، 7)، ويقول عز شأنه:- (فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ
فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) (11).

وجاء في معجم ألفاظ القرآن الكريم¹ أن بعض اللغويين يرى أن
الماعون أصله المعونة. وقد قال سيد قطب في تفسير هذه الآيات:-
ومن هنا لا تنشئ الصلاة آثارها في نفوس هؤلاء المصلين الذين هم
عن صلاتهم ساهون و يمنعون الماعون، يمنعون المعونة والبر
والخير عن إخوانهم في البشرية، يمنعون الماعون عن عباد الله، ولو

¹ - ترجمة القرآن، محمد حميد الله، ج 4، ص 44.

كانوا يقيمون الصلاة حقاً لله تعالى ما منعوا العون عن عباده، فهذا هو فعل العبادة الصادقة المقبولة عند الله في أصحابها¹.

وقال ابن كثير في معنى الماعون: قال عكرمة: رأس الماعون زكاة المال وأدناه المنخل والدلو والإبرة.... وهذا الذي قاله عكرمة حسن، يشمل الأقوال كلها، وترجع كلها إلى شئ واحد، هو ترك المعاونة بمال أو منفعة ولهذا جاء في الحديث "كل معروف صدقة"²

أما الطبري فيقول: "أولى الأقوال عندنا بالصواب أن الماعون هو ما وصفناه قبل، وكان الله قد أخبر عن هؤلاء القوم أنهم يمنعون الناس ما يتعاورونه بينهم، ويمنعون أهل الحاجة والمسكنة ما أوجب الله لهم في أموالهم من الحقوق، لأن كل ذلك من المنافع التي ينتفع بها الناس بعضهم من بعض".

قال ابن العربي: "لما بينا أن الماعون من العون، كان كل ما ذكره العلماء في تفسيره عوناً، وأعظمه الزكاة وأقله المنجل، وعلى قدر الماعون والحاجة إليه يكون الذم في منعه"³.

الفرع الثاني : الامتناع عن أداء الشهادة :

يشكل الامتناع عن أداء الشهادة معصية في نظر القرآن الكريم يقول تعالى في كتابه الكريم: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) وفي الحديث عن زيد بن خالد الجهني أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ألا أخبركم بخير الشهداء! الذي يأتي بالشهادة أو يخبر بالشهادة

398 30

1402 - 1982

1 -

2 - تفسير ابن كثير، ج 5 / ص 95.

206 5

4 -

قبل أن يُسألها " .¹ والآية دليل على فرضية أداء الشهادة ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع .²

الفرع الثالث: عدم الوفاء بالعهد وخيانة الأمانة.

يعتبر عدم الوفاء بالعهد وخيانة الأمانة من المعاصي الخطيرة التي نص عليها القرآن الكريم. إذ يقول تعالى: (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ أُولَئِكَ هُمُ أَوْلَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ) (8 - 10)

-1 (3065) .

-2 - تعارض البيانات ، الدكتور محمد الشنقيطي ، ص 100 .

الفرع الرابع: الامتناع عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فقد فرض القرآن واجباً عاماً على المسلمين هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى هذا فإن الامتناع عن ذلك يُشكل في نظر القرآن العظيم مخالفة كبرى، يقول تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) (110)، كما يقول جل شأنه: (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) (79 78).

وما أكثر الأحاديث التي تحت المسلمين على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتنتهي عن الامتناع عن أداء هذا الواجب، وفيما يلي بعضها الأحاديث، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان"،¹ وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إياكم والجلوس في الطرقات، فقالوا: مالنا بد إنما هي مجالسنا نتحدث فيها، قال: فإذا أبيتم إلا الجلوس فيها، فأعطوا الطريق حقها، قالوا: وما حق الطريق، قال: "غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر".² وروي عن أبي بكر

.125

21 2

- 1

. (2501)

- 2

الصديق رضي الله عنه أنه قال في خطبة خطبها: "أيها الناس، إنكم تقرأون هذه الآية وتؤولونها على خلاف تأويلها، "يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم، لا يضركم من ضل إذا اهتديتم"، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما من قوم عملوا بالمعاصي وفيهم من يقدر أن ينكر عليهم فلم يفعل إلا يوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده"، وقال صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا يعذب الخاصة بذنوب العامة حتى يرى المنكر بين أظهرهم قادرين على أن ينكرونه فلا ينكرونه"¹.

وعن حذيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف، ولتنتهون عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه، ثم تدعونني فلا يستجاب لكم"².

(2 307 .)

- 2

.5433

-³

الفرع الخامس :الامتناع عن تقديم المساعدة عموماً :

دعت السنة النبوية المسلمين إلى التعاون والتكاتف وأن يساعدوا بعضهم بعضاً، ونهت عن الامتناع عن ذلك، ومن الأحاديث التي وردت في هذا المعنى ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة" ¹.

وعن أبي سعيد الخدري قال: "بينما نحن في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل على راحلة له، فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا انه لاحق لا حد منا في فضل شيء عنده" ².

وفي حديث أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إفراغك من دلوك في دلو أخيك صدقة، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة، وتبسمك في وجه أخيك صدقة، وإماطتك الحجر والشوك والعظم عن طريق الناس صدقة، وهدايتك الرجل بأرض ضالة صدقة"، (³).

¹ - (504) .

² - 169 .

³ - 306 1977 .

وحدثت السنة النبوية على إعانة المحتاج وإغاثة الملهوف ومن الأحاديث التي وردت في ذلك حديث سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: "على كل مسلم صدقة، قيل: أرايت إن لم يستطع، قال: يأمر بالمعروف أو الخير، قال: يمسك عن الشر فإنها صدقة"¹. وحديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "كل سلامى من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس، قال: تعدل بين الاثنين صدقة وتعين الرجل دابته فتحملة عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة، قال: والكلمة الطيبة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة"². وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أما رجل مات جوعاً بين قوم أغنياء، فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله"³. وفي نفس المعنى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ترك أهل حى شخصاً جائعاً بينهم فالله يتبرأ من خطيئتهم"⁴، ولعله أراد الحديث الصحيح، "ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه"⁵.

بل إن سماحة السنة النبوية الشريفة وصلت إلى درجة الحث حتى على إعانة الحيوان والعطف عليه، ومن الأحاديث الواردة في هذا الشأن ما يلي:

حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "بينما رجل يمشي بطريق، اشتد عليه العطش، فوجد بئراً فنزل فيها

¹ - 3 94 .

² - 7 94 98 .

³ - 114 .

⁴ - 9 .

⁵ - 149 .

فشرب، ثم خرج فإذا كلب يلهث، يأكل الثرى من العطش، فقال: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني، فنزل البئر فملاً خفه ماءً فسقى الكلب، فشكر الله له، فغفر له، قالوا يا رسول الله: وإن لنا في البهائم لأجرًا؟، قال: "في كل ذات كبد رطبة أجر"¹.

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أن امرأة بغياً رأت كلباً في يوم حار يطيف ببئر قد أدلع لسانه من العطش، فنزعت له بموقها فغُفِرَ لها"².

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "عُذِبَت امرأة في هرة، سجننها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقتهَا إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض"³.

فضلاً عن ذلك فقد اهتمت السنة النبوية بحقوق الجار وحثت على معاونة الجار لجاره و من ثم فإن الممتنع عن تقديم المعاونة للجار يخالف تعاليم الإسلام. ومن الأحاديث الدالة على ذلك ما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أتدرون ما حق الجار؟ إن استعان بك أعنته، وإن استنصرك نصرته، وإن استقرضك أقرضته، وإن افتقر عدت إليه، وإن مرض عدته... الحديث"، وعن عائشة رضوان الله عليها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننته ليورثه"⁴.

1 - 14 242

2 - 14 242.

3 - 14 240 - 606

7 3.

1 - (2962)

وهذه النصوص دليلٌ على الأمر بالتكاتف والتكافل والذي يصل الممتنع عنه إلى ارتكاب كبيرة من كبائر الذنوب، فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ليس منا من بات شبعان وجاره جائع"¹، ومثل ذلك حديث: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه أو قال لجاره ما يحب لنفسه" متفق عليه.²

² - في السلسلة الصحيحة صحيحاً برقم 149 .

³ - السلسلة الصحيحة حديث رقم 149 .

المطلب الثاني

صور جرائم الامتناع في القانون الوضعي

لقد تضمنت القوانين الوضعية صوراً كثيرة لجرائم تتم بالامتناع، حيث نصت على تجريمها وتقرير عقوبات جنائية لها، أهمها: جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة، والنص على جريمة امتناع القاضي عن الحكم، وجريمة الامتناع عن التبليغ عن جريمة وقعت، وجريمة الامتناع عن تأدية واجبات الوظيفة، وجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو عدم الإعلان عنها، وجرائم الامتناع المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية، وسأخصص فرعاً لكل منها على النحو الآتي:

الفرع الأول: جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة.

الفرع الثاني: جريمة امتناع القاضي عن الحكم.

الفرع الثالث: جريمة الامتناع عن الإبلاغ عن جريمة وقعت.

الفرع الرابع: جريمة الامتناع عن تأدية واجبات الوظيفة.

الفرع الخامس: جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو الإعلان عنها.

الفرع السادس: جرائم الامتناع المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية.

الفرع السابع: صور متنوعة لجرائم الامتناع في القوانين الوضعية.

الفرع الأول : جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة.

تنص العديد من القوانين العربية والأجنبية على تجريم الامتناع عن تقديم المساعدة. مثال ذلك أن المادة (2/63) من قانون العقوبات الفرنسي تعاقب كل شخص يمتنع عن تقديم العون لشخص آخر في حالة خطر، إذ تنص على انه:

(أ) يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات وغرامه من 36.000 إلى 1.500.000 فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يستطيع أن يمنع بفعله الفوري جناية أو جنحة تتعلق بسلامة الأشخاص، دون أن يعرض نفسه أو غيره للخطر، وامتنع إرادياً عن ذلك.

(ب) ويعاقب بالعقوبات نفسها كل من امتنع قصداً عن تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر بدون أن يعرض نفسه أو الغير للخطر، سواء أكان بإمكانه ذلك بفعله الشخصي أو بطلب النجدة من الغير .

وقد وردت نصوص مماثلة في قوانين أخرى مثل المادة (593) من قانون العقوبات الإيطالي. والمادة (33) من قانون ألمانيا الغربية، والمادة (147) من القانون اليوغسلافي. والمادة (316) من قانون العقوبات الروماني. والمادة (142) من قانون العقوبات للجمهورية اليمنية. والمادة (172) من قانون العقوبات البلغاري. والمادة (307) من قانون العقوبات اليوناني. والمادة (442 مكرر) من قانون العقوبات البلجيكي. والمادة (370) من قانون العقوبات العراقي¹.

ومن الملاحظ أن بعض القوانين العربية لم تتضمن نصاً مستقلاً يعاقب على جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة، وإنما ورد ذكرها مقيدة بحالة طلب المساعدة فقط، مثال ذلك ما تنص عليه

- 1 -

- 1 -

المادة (386) من قانون العقوبات المصري، ثم ألغيت هذه المادة بموجب القانون رقم 169 لسنة 1981م.

ومن ناحية أخرى يجري القضاء الوطني في بعض الدول مثل القضاء الفرنسي على تطبيق هذه الجريمة على حالات امتناع أصحاب السيارات والإطفاء من تقديم المساعدة عند الحاجة إليها. فمثلاً أدانت إحدى المحاكم الفرنسية شخصاً لامتناعه عن مساعدة زوج ابنته الذي كان على وشك الغرق مع أنه كان بإمكانه مساعدته لو أنه قدم إليه خشبة طويلة كانت توجد بالقرب منه¹.

ولا يسأل الشخص جنائياً - طبقاً لأحكام القانون الإنجليزي - إلا إذا كان ملزماً قانوناً بالقيام بعمل يجب عليه تنفيذه، ويدخل في هذه الالتزام مساعدة رجال الشرطة في تنفيذ واجباتهم في حفظ الأمن، والالتزام قبطان السفينة بمحاولة إنقاذ أي من بحارته أو المسافرين معه إذا سقط في البحر. كما يلزم قانون الأطفال والأحداث لعام 1933م الأبوين بحماية أطفالهم.

وهذا يعني أن القوانين الوضعية لا تتخذ موقفاً موحداً أو قناعة عامة تجاه الالتزام بتقديم المساعدة، وتجريم تركها، بل يمكن تقسيم هذه القوانين إلى طائفتين :

الأولى: تضم القوانين التي جعلت الالتزام بالمساعدة قاعدة عامة، مثالها القانون الفرنسي والإيطالي والألماني وغيرها من القوانين التي سبقت الإشارة إليها آنفاً.

الطائفة الثانية تضم قوانين جرمت حالات معينة بذاتها من حالات الامتناع عن المساعدة مثالها القانون الإنجليزي والقانون المصري.

ويشترط لقيام جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة الشروط التالية.

الشرط الأول: أن يوجد شخص معين في خطر وبحاجة للمساعدة.
وذلك بأن يكون هناك شخص معرض لكارثة أو لجريمة، سواء كانت بفعل إنسان أو كانت كارثة طبيعية كالفيضانات والزلازل والأمطار الغزيرة أو حرائق أو انفجارات.

ولا تكتفي بعض القوانين الوضعية بتعرض الشخص للكارثة بل تجعل احتمال تعرضه للخطر بما يهدد حياته أو من شأنه أن يوقع به ضرر جسيم ثم يمتنع شخص آخر عن إنقاذه، أن يصبح هذا الأخير مرتكباً لجريمة امتناع عن المساعدة. و يجب أن يكون الخطر حالاً ومستمراً أو كان وشيك الوقوع ويتطلب تدخلاً سريعاً.

وقد طبق القضاء في بعض الدول هذا الشرط فيعاقب الطبيب الذي يمتنع عن علاج مصاب، وذلك على الرغم من عدم وجود اتفاق خاص بينهما على العلاج¹.

الشرط الثاني: أن يكون الامتناع إرادياً:

بان يعلم الممتنع بالخطر أو بالكارثة أو بالجريمة التي ارتكبت بحق هذا المجني عليه ثم يمتنع عن تقديم المساعدة المطلوبة، أي أن يتوافر لديه عنصر العلم والإرادة، ولهذا يعد امتناعه عمدياً. لذا قضت إحدى المحاكم العراقية بإدانة شخص لدهسه المجني عليه بسيارته التي كان يقودها ثم امتناعه عن مساعدته رغم أنه شاهده والدماء تسيل منه فتركه وهرب².

¹ - الامتناع عن المساعدة، عطا شعبان ص544.

² - /2516

ويكون الامتناع إرادياً حتى ولو لم يقصد الممتنع الإضرار بالغير، ولا يعفى إلا إذا كانت هنالك قوة قاهرة أو إكراه أثر على إرادة الممتنع.

الشرط الثالث: أن يكون باستطاعة الممتنع تقديم المساعدة بدون خطر يقع عليه

سواءً كان تقديمه للمساعدة بنفسه أو بطلبها من غيره، وعلى العكس من ذلك إذا كان الممتنع غير قادر على تقديم المساعدة بنفسه ولا طلبها من غيره فلا يسأل ولا يحاسب إلا بقدر استطاعته، وتقدر محكمة الموضوع ذلك.

وتجعل بعض القوانين الوضعية العذر المعفي من العقوبة مقتصراً على كل من يعرض نفسه أو غيره للخطر، على حين ينص البعض الآخر من القوانين الوضعية على جعل العذر المعفي من العقاب مطلقاً، بحيث لا يقتصر على حالة ضرر اللاحق أو المحتمل لحاقه بالشخص الممتنع عن تقديم المساعدة أو غيره، بل يشمل فضلاً عن ذلك الإضرار بمصالح المجتمع. وإذا توافرت هذه الشروط، وانتفت الموانع، قامت جريمة الامتناع، وترتبت عليها المسؤولية الجنائية، ومن ثم وجب على المحكمة المختصة توقيع العقوبة المقررة قانوناً على الممتنع.

والحكمة من تجريم الامتناع في هذه الصورة هي مبدأ تنبه له القانون مؤخراً وهو مايسى مبدأ صيانة التضامن الاجتماعي الذي يقتضي تقديم العون والمساعدة لمن يحتاج إليها. أي أن الغاية من التجريم هي حث المخاطبين بأحكام القانون الوضعي على عمل الخير وتحطيم الأنانية وحب الذات واللامبالاة لدى الفرد.

الفرع الثاني: جريمة امتناع القاضي عن الحكم.

نصت على هذه الجريمة بعض القوانين الوضعية مثالها ما تنص عليه المادتان (121)، (122) من قانون العقوبات المصري، حيث تنص المادة (121) على أنه: "كل قاض امتنع عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق، وكان ذلك بناء على سبب من الأسباب المذكورة في المادة السابقة، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (105) مكرراً وبالعزل"، وتنص المادة (122) على أنه: "إذا امتنع أحد القضاة في غير الأحوال الجائز فيها امتناعه عن الحكم يعاقب بالعزل وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه".

ويعد ممتنعاً عن الحكم كل قاضي أبي أو توقف عن إصدار حكم بعد تقديم طلب إليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية، ولو حكم بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأي وجه آخر".

الفرع الثالث: جريمة الامتناع عن الإبلاغ عن جريمة وقعت.

تنص بعض القوانين الوضعية على عقاب كل من امتنع عن الإخبار عن جريمة وقعت إلى علم السلطات، سواء كانت الجريمة قد وقعت على شخص المبلغ أو ماله أو عرضه أو على شخص غيره أو ماله أو عرضه، أو على أموال الدولة. ومن المعلوم أن هناك واجب عام مفروض على الكافة يلزمهم بالتبليغ عن وقوع جريمة ما¹. وقد يفرض القانون على كل موظف الالتزام بالتبليغ عن جريمة تقع أثناء تأديته لواجباته الوظيفية، فإذا امتنع عن ذلك عد مرتكباً لجريمة امتناع.

ولا يشترط القانون في الإخبار عن وقوع الجريمة أن يتم بطريقة معينة، فقد يكون شفويًا أو بورقة مكتوبة أو بمكالمة هاتفية، وقد يتم بطريقة موجزة وقد يتضمن تفاصيل الجريمة التي وقعت.

ومن القوانين التي عاقبت على هذه الجريمة القانون الفرنسي الصادر عام 1941م، والقانون الفرنسي لعام 1945م، الذي تنص مادته (66) على أنه: " يعاقب بالحبس مدة ثلاثة سنوات وبغرامة من 36 فرنك إلى 125 فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من علم بجناية تامة أو شروع فيها ولم يبلغ عنها السلطات الإدارية أو القضائية في الوقت الذي كان في الإمكان منعها أو الحد من آثارها، أو إذا كان هنالك اعتقاد بان مرتكبي هذه الجريمة أو معظمهم سيرتكبون جنايات جديدة يمكن منعها على طريق الإخبار " .

كما عاقبت المواد 186 و 219 و 247 من قانون العقوبات العراقي على الامتناع عن الإخبار بوقوع جريمة، حيث قررت عقوبتي الحبس والغرامة أو إحداها على كل من علم بارتكاب جريمة ولم يبلغ أمرها إلى السلطات العامة، وهي الجرائم المتعلقة بأمن الدولة.

ويشترط لقيام جريمة الامتناع عن الإبلاغ عن وقوع جريمة ومن ثم العقاب عليها الشروط التالية:

الشرط الأول: أن يثبت علم الممتنع بوقوع جريمة أو التحضير لها.

سواءً كانت الجريمة في مرحلة الشروع أو كانت تامة، وتذهب بعض القوانين الوضعية إلى معاقبة الممتنع عن التبليغ عن الجريمة سواء كان مواطناً أم أجنبياً.

مثال ذلك المادة (84) من قانون العقوبات المصري التي تنص على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا

تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ولم يسارع إلى إبلاغ السلطات المختصة، وتضاعف العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب"¹، وعلى العكس من ذلك يتطلب بعض التشريعات الوضعية في الممتنع أن يكون مواطناً، مثال ذلك المادة (388) من القانون السوري، والمادة (398) من القانون اللبناني².

الشرط الثاني: الامتناع عن الإبلاغ عن الجريمة إلى السلطات العامة المختصة.

وذلك أياً كان شكل الإبلاغ شفهي أو ورقة مكتوبة، ولم يحدد القانون فترة معينة يشترط أن يتم فيها الإبلاغ. ولكن تختلف القوانين الوضعية حول اشتراط الفورية في الإبلاغ فالبعض منها يشترط ذلك مثالها القانون اللبناني والقانون السوري، على حين لا يشترط البعض الآخر الفورية، مثالها القانون العراقي. ويشترط البعض منها السرعة في التبليغ أي المبادرة بإخبار السلطات، مثالها القانون المصري.¹ الشرط الثالث: أن يكون الامتناع إرادياً.

فيجب حتى يمكن مساءلة الممتنع عن هذه الجريمة أن يكون عالماً بالجريمة المرتكبة، وأن يمتنع إرادياً عن التبليغ. ولكن لا عبء بالباعث الذي دفعه إلى عدم التبليغ. وإذا توافرت هذه الشروط مجتمعة، قامت جريمة الامتناع وترتبت عليها المسؤولية الجنائية، ومن ثم وجب على المحكمة المختصة توقيع العقوبة المقررة قانوناً على الممتنع.

والحكمة من تجريم الامتناع في هذه الصور هي متطلبات التضامن الاجتماعي، حيث أن هذا التضامن يفرض على الأفراد في

¹ -

(186)

(186) .

² -

.. :

1

1385

(1965) 135.

المجتمع المساهمة الفعلية في استتباب الأمن واستقراره، بأن يؤدي كل منهم واجبه تجاه مجتمعه، لاسيما إذا علمنا بأن ما يتم كشفه من الجرائم عن طريق الجمهور لو قام بذلك يفوق ما يتم كشفه، طريق السلطات الأمنية المختصة².

الفرع الرابع: جريمة الامتناع عن تأدية واجبات الوظيفة.
ينص البعض من القوانين الجنائية في الدول العربية والأجنبية على معاقبة الموظف الذي يمتنع عن أداء واجباته الوظيفية، مثال ذلك ما تنص عليه المادة (124) من قانون العقوبات المصري بقولها: "إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين عملهم ولو في صورة الاستقالة، أو امتنعوا عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا يجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنية"، وهذا ما يسمى الإضراب.¹

الفرع الخامس: جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو عدم الإعلان عنها.

تنص بعض القوانين العربية على عقوبة جنائية توقع على من يمتنع عن بيع سلعة بأسعارها المحددة، مثال ذلك ما ينص عليه القانون المصري رقم (173) لسنة 1941م الذي يقرر عقاب كل ممتنع أو موزع أو سمسار أو تاجر بالجملة أو القطاعي يعمل على إحداث تأثير في الأسعار أو في تسويق السوق أو يحاول إحداث شيء من ذلك بمفرده أو بطريق الاجتماع والتواطؤ مع الغير، بأن يحبس عن التداول منتجات أو بضائع أو أغذية أو سلعاً أيا كان نوعها، أو بأن يرفض بيعها بالشروط المألوفة في التجارة والصناعة.²

ويتضح من هذا أنه يشترط لقيام هذه الجريمة والعقاب عليها توافر ركنين هما :

¹

أولاً: الركن المادي: أن تكون السلعة مسعرة من قبل السلطات المختصة، أما إذا لم يكن هناك سعر محدد للسلعة فإن امتناع البائع لا يشكل جريمة.

ثانياً: الركن المعنوي: أي أن يتوافر القصد الجنائي لدى الممتنع بأن يكون امتناعه بقصد إحداث تأثير في الأسعار أو في تسويق السلع. أي أن يعلم بعناصر الركن المادي وأن تتجه إرادته إلى إحداث النتيجة المترتبة على الجريمة¹. وهذا يعني أن يكون هنالك امتناع عمدي. ولهذا قررت إحدى المحاكم المصرية أن القصد الجنائي في هذه الجريمة ينتفي في حق المتهم التي لا تعرف القراءة والكتابة و هي بالتالي لا تعرف الأسعار المقررة، حيث رأت المحكمة أن دفعها الاتهام بعدم معرفة القراءة والكتابة أو التسعيرة دفاع ينفي في حقها قيام القصد الجنائي " ².

وإذا توافر هذان الركنان قامت جريمة الامتناع في حق التاجر الممتنع، وذلك بغض النظر عن الباعث، أي أن الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وبالسعر المقرر معاقب عليه سواء كان الباعث عليه طلب سعر يزيد على السعر المحدد قانوناً أم لم يكن³.

وتذهب بعض القوانين إلى العقاب على الامتناع عن الإعلان عن سلعة مسعرة، ويتمثل الركن المادي في هذه الجريمة في إخفاء السلعة وعدم عرضها للبيع، وقد يتمثل الركن المادي في عدم

¹ - 1953 - 1934

1954 525 380 1963/3/16

308 453

² - 1963/3/16 380

308 453

³ - 1960 119

الإعلان عن سعر السلعة، مثال ذلك ما تنص عليه المادة (16) من قانون تنظيم التجارة العراقي رقم (20) لسنة 1970م.

والحكمة من تجريم الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو الإعلان عنها أو الإعلان عن سعرها، هي أن هذه الجرائم تعد من الجرائم الاقتصادية، وهي جرائم كثيرة الوقوع وتتعلق بالحركة الاقتصادية اليومية والتعامل اليومي بين الأفراد¹. ومن ثم فإنها تثير من الناحية العملية مشكلات واقعية تتعلق بتوافر أركان الجريمة من عدمه ومن ثم العقاب عليها.

الفرع السادس: جرائم الامتناع المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية.

تنص بعض القوانين الجنائية العربية على تجريم بعض الأفعال المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية، وذلك إذا ارتكبت بطريق الامتناع، مثال ذلك ما تنص عليه المادة (8/377) من قانون العقوبات المصري التي تنص على التالي.

"يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية:

8 - من امتنع عن قبول عملة البلاد أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة".

وتنص المادة (8/377) من قانون العقوبات المصري على أنه: "يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية:

8 - من ترك أولاده حديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للأخطار أو الإصابات".

يتضح من هاتين المادتين أن جريمة الامتناع تقع بارتكاب فعل من الأفعال المنصوص عليها فيما يمس بالأمن العام أو الراحة العمومية، أي دون أن يتخذ الشخص سلوكاً إيجابياً، فإذا عرضت عليه عملة البلاد أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة وامتنع عن التعامل بها عد مرتكباً لجريمة امتناع ويعاقب بالعقوبة المقررة لها قانوناً، شريطة أن يتوافر في حقه الركن المعنوي والذي يتمثل في علمه بأن العملة المعروضة عليه هي عملة بلاده وأنها سليمة غير مغشوشة ولا مزورة، واتجهت إرادته إلى عدم التعامل بها. فإذا تحقق الركنان المادي والمعنوي قامت الجريمة وترتبت عليها آثارها فتوقع عليه العقوبة المقررة، أياً كان الباعث لدى الممتنع عن الامتناع.

كما أن جريمة الامتناع تقع إذا ترك أحد الناس أولاده حديثي السن أو مجانين وعرضهم للأخطار والإصابات في الطرق العامة، حيث أن مجرد تركهم على هذه الحال يشكل الركن المادي في هذه الجريمة، ولكن يجب أن يقتصر به الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي، أي العلم بعناصر الركن المادي (السلوك والنتيجة وعلاقة السببية بينها) واتجاه إرادته إلى إحداث النتيجة.

وإذا توافر هذان الركنان ترتبت آثار الجريمة، ووجب توقيع العقوبة المقررة أياً كان الباعث لدى الممتنع. والحكمة من تجريم هذا النوع من الامتناع هي حماية الأمن العام وكفالة الراحة والطمأنينة العمومية.

كما تنص بعض القوانين الوضعية على تجريم تعريض الآخرين للخطر، سواء كان ذلك بفعل إيجابي أم بفعل سلبي أي ترك، مثال ذلك ما تنص عليه المادة (285) من قانون العقوبات المصري وهي أنه: "كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ ست أو سبع سنين كاملة بتركه في محل خال من الأدميين، أو حمل غيره على

ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين"، وتنص المادة (287) على أن " كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمر بالأدميين - سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ست شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه".

الفرع السابع: صور متنوعة لجرائم الامتناع في القوانين الوضعية.

فضلاً عن الصور السابقة لجرائم الامتناع تتضمن بعض القوانين الوضعية صوراً أخرى لها، من أهمها ما يلي:

أولاً : جريمة الامتناع عن الإدلاء بالشهادة أمام القاضي :

مثال ذلك ما تنص عليه المادة (119) من قانون الإجراءات الجنائية المصري التي تنص على أنه: "إذا حضر الشاهد أمام القاضي وامتنع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين، يحكم عليه القاضي في الجنب والجنابات بعد سماع - أقوال النيابة العامة - بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه. ويجوز إعفاؤه من كل أو بعض العقوبة إذا عدل عن امتناعه قبل انتهاء التحقيق"¹.

ثانياً: جريمة الامتناع عن دفع دين النفقة المحكوم بها.

فتنص عليها المادة (293) من قانون العقوبات المصري بقولها: "من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانه أو رضاعة أو مسكن، وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه، يسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين".

¹ (63)

ثالثاً: جريمة الامتناع عن تسليم الطفل لمن له الحق في حضانته شرعاً.

حيث نصت على هذه الجريمة المادة (292) من قانون العقوبات المصري بقولها : " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنه أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه الوالدان أو الجدان – أو أحدهم – إذا لم يسلم ولده الصغير، أو ولد ولده إلى من له الحق في حضانته بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضانته أو حفظه".

رابعاً: جريمة عدم التبليغ عن المواليد والوفيات.

نصت عليها المواد من 15 إلى 29 من القانون المصري رقم (260) لسنة 1960م، حيث قررت عقوبات جنائية توقع على من يمتنع عن التبليغ عن المواليد والوفيات دون عذر مقبول.

والملاحظ أن القانون الوضعي يعاقب في هذه الحالات على مجرد الامتناع بصرف النظر عن حدوث نتيجة إجرامية معينة لهذا الامتناع¹، و يستوي في نظر القانون وقوع النتيجة أو عدم وقوعها على الإطلاق²، ولهذا يطلق على هذا النوع من الجرائم تسمية "الجرائم السلبية البسيطة".

الفصل الثاني

المسئولية عن جرائم الامتناع في الفقه الإسلامي

1962 308 335.

2005 172.

¹ -

² -

تمهيد وتقسيم :

يلزم لقيام أي جريمة ركنان، الأول مادي يتحقق بالسلوك المنهي عنه بفعل المحرم أو ترك الواجب. والثاني هو العلم والقصد وهو الركن المعنوي فيها. والبعض يضيف ركن ثالث هو الركن الشرعي والبعض يضيفه للركن المعنوي وإمكان ربط ما قام به الجاني وبين ما نتج عنه سلوكه من نتيجة أو ضرر.

كل ذلك يقودنا إلى محصلة ذهنية لازمة وهي أنه ما دام فلان فعل كذا أو حصل نتيجة لفعله أو تركه كذا، وتأكد لدينا أن النتيجة كانت بسبب سلوكه فإننا هنا ننتقل إلى الجاني فنقول: هل تصح مساءلته عن فعله! وإلى أي حد! خصوصاً مسؤوليته الجنائية في الترك المترتب عليه جريمة معاقب عليها. وهذا الفعل يعالج المسؤولية بوصفها مدار العقاب أو التعويض.

فالمسؤولية في اللغة هي: الإلزام والالتزام. أو هي موقف الشخص من سلوكه وأفعاله وهي بمعنى تحمل ما يحصل نتيجة لسلوك¹ ما.

واصطلاحاً : أن يتحمل الإنسان نتيجة جريمة أتاها مختاراً عالماً².

وسأقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول: مبدأ الشرعية في الشريعة الإسلامية وتطبيقه على جرائم الامتناع.

.723

911

- 1

. 392 /1

- 2

المبحث الثاني: أركان جريمة الامتناع في الشريعة الإسلامية .
المبحث الثالث: المسؤولية عن الشروع في جريمة الامتناع في الشريعة الإسلامية.
المبحث الرابع: المسؤولية عن الاشتراك في جريمة الامتناع في الشريعة الإسلامية .

المبحث الأول

مبدأ الشرعية في الشريعة الإسلامية وتطبيقه على جرائم الامتناع

يعتبر مبدأ الشرعية من أهم المبادئ في الإسلام لاعتبار الفعل أو الترك جريمة، وذلك بأن يكون هناك نص يجرم هذا الفعل أو الترك ويعاقب عليه وهو ما يسمى اليوم الركن الشرعي للجرائم، ووجود النص الذي يجرم الفعل أو الترك لا يكفي للعقاب بل لابد أن يكون ساري المفعول وقت اقتراف الجريمة سارياً على المكان وعلى الشخص ، فإن تخلف منها أمر فلا عقاب .
ولتناول هذا المبدأ الهام لا بد لنا من دراسة مطلبين هما :
المطلب الأول: مفهوم مبدأ الشرعية في الشريعة الإسلامية.
المطلب الثاني: تطبيق مبدأ الشرعية على جرائم الامتناع.

المطلب الأول

مفهوم مبدأ الشرعية في الشريعة الإسلامية
ولقد ظن البعض أن هذا المبدأ وغيره من مبادئ التنظيم و العدالة الحديثة، أنها إنما جاء بها الغرب من تلقاء نفسه وأن أول بداياتها كانت في القرنين التاسع عشر والعشرين.

ناسين أوجاهلين أنها مبادئ عرفتها الشريعة وأرسى دعائمها الإسلام بصفقتها وصياغتها الخالدة منذ الوهلة الأولى، وكان أهمها مبدأ الشرعية الذي ربط الخلق بالخالق والعباد بالأمر والناهي سبحانه وهو مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" وهذا يقودنا إلى تعريف الشرعية لغة واصطلاحاً.

الفرع الأول: الشرعية لغة:

من الشرع، و منه الشريعة: بمعنى السنن، ورسم الطريق، وترك الاثر، وشرع الدين أي سنّه¹. وهي الطريقة والمنهج قال تعالى: (لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) (المائدة: 48) .

الفرع الثاني: الشرعية في الاصطلاح.

وهي أن تكون أفعال المكلف وأقواله وفق مراد الشرع أمراً ونهياً وإباحة، و هي أن يستند فعل المكلف إلى نص شرعي أو قاعدة شرعية أو حكم شرعي تكون أعماله بها شرعية موافقة لمراد الله².

وعليه فمعنى الشرعية مبني على تعريفنا للجريمة وقد قلنا أنها "محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير"³، أي حُظر إتيانها بنص شرعي، والمحظور إتيان الشيء المنهي عنه، أو ترك المأمور به، فلا بد من نص يأمر بهذا ويحرم هذا .

والنص الذي يحظر الجريمة ويعاقب عليها ركن أساسي في التجريم و في العقاب وهو الركن الثالث الذي يسبقه ركن أي جريمة وهما العمل (فعل أو ترك) المكون للجريمة، وهو الركن المادي للجريمة. والركن الثاني أن يكون الجاني مكلفاً أي مسئولاً عن

197

-1

² - الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، لمحمد أبوزهرة ص 66.

207.

-3

جريمته. وسيمر معنا تفصيل ذلك في هذا الفصل إن شاء الله.

وقد وضعت الشريعة الإسلامية مصادر لهذه الشرعية وهي كتاب الله جل وعلا وسنة نبيه ع والإجماع والقياس. فالقرآن هو "كتاب الله المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم المدون بين دفتي المصحف المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس" قال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) " المائدة 48.

والسنة هي "ما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم من فعل أو قول أو تقرير". والسنة تلي القرآن في الحجة، تؤكد حكمه، أو تفسره، أو تنشئ حكماً

شرعياً، قال تعالى عنها: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ) النساء (13-14)

والإجماع هو "اتفاق جميع المجتهدين من الأمة في عصر من العصور - بعد وفاته صلى الله عليه وسلم - على حكم شرعي . وهو حجة لقوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (59). وقد فسرت الآية على أن أولي الأمر هم العلماء والأمراء معاً ماداموا لم يخرجوا عن الكتاب

والسنة، قال القرطبي رحمه الله: حكمه الحديث الصحيح والمشهور "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"¹.

القياس وهو "إلحاق حكم ما لا نص فيه بما فيه نص لا شتر اكهما في العلة"، وأصله حديث معاذ رضي الله عنه حينما بعثه الرسول صل الله عليه وسلم إلى اليمن، وقال له: كيف تقضي إذا عرض لك القضاء؟ فذكر أنه يقضي بالكتاب وبالسنة وأنه إن لم يجد فيجته رأيه ولا يألو"، وإن كان في الحديث مقال إلا أن له شواهد من غيره كفعل الصحابة رضي الله عنهم عندما حدوا شارب الخمر قياساً على المفترى ثمانين جلده.

وهذه مصادر الشريعة عموماً ويصار إليها في مسائل التجريم والعقاب مع تحفظ الفقهاء على مصدر القياس في مسائل التشريع الجنائي، لأن الجنايات - تجريماً وعقاباً - إما أن تكون حدوداً وإما تعازيراً، ولكل حالته التي سنتحدث عنها في المطلب الثاني .

المطلب الثاني

تطبيق مبدأ الشرعية على جرائم الامتناع

لا تؤاخذ الشريعة شخصاً أجرم لا يعرف أنه أجرم، وإن أجرم فلا يؤاخذ إلا بما نصت عليه الشريعة من العقاب، ولمرة واحدة، بل قد تتداخل في حقه عدة عقوبات - في حقوق الله كالكفارات - دون حقوق العباد. ولا تكون أي جريمة في الإسلام إلا حداً أو قصاصاً أو

¹ - 410 3 -

" (752) .

/ :

مما يوجب التعزير. وقد قلنا أنه في التشريع الإسلامي لا يجتهد في المسائل التي حددها الشرع من حيث التجريم والعقاب وهي الحدود والقصاص ، ويجتهد فيما دون ذلك مما لا نص فيه وهي التعازير.

وهذا يقودنا إلى أخذ نبذة مختصرة عن معنى الحدود والقصاص والتعازير.

فالحدود هي "عقوبات مقدرة جنساً وقدرًا على جرائم محددة وهي الردة و الزنا والشرب والسرقه والحراية والبغي، فالقاتل يقتل والسارق يقطع وهكذا.

والقصاص والدية خمس هي: القتل العمد والقتل شبه العمد والقتل الخطأ والجراح العمد والجرح الخطأ. وفيها إما العقاب للجاني بمثل ما فعله، أو العقوبة المالية بقدر ما فعله، ولذا سمي قصاصاً أي تماثلاً وتساوياً، قال في المغني: فلو منع الطعام عن رجل حتى يموت جوعاً، فعل به مثله¹.

والتعزير هو "التأديب على مخالفات لم يشرع فيها عقوبة"، يبدأ بأقل عقوبة كالتوبيخ، وقد ينتهي بالقتل تعزيراً كعقوبة مهرب المخدرات مثلاً²، وهي تشمل كل المخالفات والجرائم عدا ما ذكرنا من الحدود والقصاص وتقديرها إلى القاضي حسب ظروف المجرم والجريمة.

ومما سلف نجد أن ما ارتكب من جرائم بالامتناع فإن كان من قبيل الحدود كالقتل أو السرقة بالامتناع، أو ما يوجب القصاص كطبيب امتنع عن علاج مريض حتى تلف منه عضو فهذه كلها لا اجتهد فيها لورود النصوص الخاصة بها في أبوابها. وإن كان من غير الحدود فهو من باب التعازير وله حالات:

الحالة الأولى:

¹ - 320/ 6

² - وقد صدرت به فتوى هيئة كبار العلماء، وبني عليها المرسوم الملكي رقم 137 عام 1407 هـ القاضي بقتل المروج تعزيراً.

ما كان عقابه الحد ودخلته الشبهة فنزلت به عن منزلة الحد، وهذا يكثر في جرائم الامتناع الكبرى بأن كانت الجريمة حدية كالقتل والسرقة وغيرها فإنه يصعب إثبات ارتكابها بالامتناع لصعوبة الاستدلال على قصد الجاني بامتناعه، وهذه شبهة تهز ركن الجريمة الثاني وهو الركن المعنوي (أي القصد والنية) لتركه ما أدى إلى الجريمة، فهي تنزل عن مستوى الحد، ولكنها لا تبعد عنه كثيراً، وسيأتي معنا في الجانب التطبيقي للرسالة كيف أخذ بعض القضاة بهذا في جرائم الدهس مثلاً وترك المصاب وعدم إسعافه كل هذا دفع بعض القضاة إلى الحكم بالدية المغلظة التي ليس فوقها إلا القصاص نكايه بالجاني.

الحالة الثانية:

أن يكون الامتناع سلوكاً مشيناً من الجاني يؤدي إلى جريمة دون الحد والقصاص، كامتناع حارس الأمن عن حماية ما أوكل إليه حمايته، أو الموظف عن أداء عمله مقابل رشوة مثلاً، وسيأتي معنا تطبيقات توضح ذلك.

فهذه الجرائم فيها التعزير كل جريمة ومجرم بحسبه، وقد تضع الدولة أو المؤسسة قانوناً ومواداً تحدد فيه المخالفة والعقاب، كما جاء في نظام مكافحة الرشوة الصادر عام 1419هـ، الذي جعل امتناع الموظف عن أداء عمله أو مهمته مقابل مبلغ من المال يدفعه له الراشي رشوة حكمها السجن والغرامة.

وبهذا نجد أن ما ارتكب من الجرائم بطريق الامتناع خاضع إما لكونها حد من حدود الله، أو مما فيه القصاص أو التعزير، وهذا سبق للشرعة الإسلامية لتغطية جميع الجرائم الحالية والمستقبلية، المعهودة لدى البشرية والمستجدة في يومها وفي غدها بمرونة عجيبة ورقى رائع.

المبحث الثاني

أركان جريمة الامتناع في الشريعة الإسلامية

بعد ما تبين لنا ماهية جرائم الامتناع في اللغة والاصطلاح، ثم المقصود بهذه الجرائم عند الفقهاء، وبعض صورها في الشريعة، فأنا هنا أتناول توضيح أركان جريمة الامتناع، إذ أن للجريمة بشكل عام ركنين: هما الركن المادي، والركن المعنوي.

ويقصد بالركن في اللغة ما يستند عليه غيره فلا يقوم إلا به، وهو الشيء الأقوى والأعز في غيره¹. وفي الاصطلاح: ركن الشيء ما يتوقف عليه وجوده، وكان جزءاً منه².

..44

92 13

-¹

.36

-²

المطلب الأول الركن المادي

يقصد بالركن المادي جوهر ما يرتكبه الجاني من فعل أو امتناع وما يترتب على ذلك من نتيجة ضارة، مع وجود علاقة بين الفعل أو الترك وما نتج عنه (تسمى علاقة السببية). دون التطرق إلى القصد لأنه يدخل في الركن المعنوي¹.

والركن المادي من الناحية الشرعية: هو الفعل أو الترك يترتب عليه إلحاق أذى أو ضرر بالغير أو إفساد في المجتمع²، وعليه فالركن المادي يتكون من ثلاثة عناصر هي:
العنصر الأول:

السلوك: ويقصد به النشاط الذي يقوم به الإنسان عموماً³، ويخصنا هنا السلوك الذي أدى إلى وقوع الجريمة بالأخص السلوك السلبي أي الامتناع عن فعل مأمور به أدى إلى وقوع جريمة أو ضرر.

وحكم السلوك في الشريعة - أو الوسيلة كما يسميها ابن القيم - هو حكم ما تفضي إليه، فإن كان امتناعاً عن واجب فهي محرمة، وإن كانت عن مندوب أو سنه فمكروهة، وإن كانت عن المباح فلا شئ فيها كما مر معنا⁴.

العنصر الثاني:

¹ - 26.

² - 380.

³ - 93.

⁴ - 130 - 3 - - -

النتيجة : ونتيجة الشئ ثمرته، وفي المنطق: ما تفضي إليه مقدماته، والمتحصل عن الفعل سواء كانت إيجابية أو سلبية¹.
والمقصود هو ما نتج عن السلوك الضار من نتائج ضارة قال ابن حزم : " استسقي رجل على باب قوم فلم يسقوه - وهذا سلوك الامتناع المحرم - قال: حتى أدركه العطش فمات. وهذا يعني النتيجة بغض النظر عن المقصود فما كان من عمر رضي الله عنه إلا أن ضمنهم إياه، ولو أرادوا قتله بذلك لقتلهم به².

هذا إذا نتج عن السلوك المجرم نتيجة، لكن إذا لم ينتج عنه جرم ولا ضرر فإن فقهاء الحنابلة والمالكية يرون أن للوسائل أحكام الغايات عملاً بالقصد منها، فيصح عندهم تعزيره، فقد كان متجهاً لفعل الجريمة وهو ما يسمى الآن (الشروع وهو التحضير للأمر والبدء فيه)³.

قال ابن قيم الجوزية: " والاحتياط لحرمان الله يوجب الضرب على يد الآثم من وقت ابتداء السير في الطريق لئلا يصل إلى غايته، وهذا مذهب الحنابلة بخلاف الشافعية والأحناف الذين ألحقوا هذا النوع من التصرفات وقاسوه على النوايا، والله لا يحاسب عليها ما دام العمل في ذاته في دائرة المباح⁴.

وبهذا يلتقي هذا المذهب مع القانون الحديث، إلا أن الرأي الأول عاقب على الشروع أو التحضير بالتعزير وهو متروك لولي الأمر بما يحقق المصلحة عامة، وهذا في رأيي ما يوقف إلى حد كبير التحضير والشروع في الجرائم عامة، والجنايات منها على وجه الخصوص. وقد ذهبت الأنظمة الحديثة في العالم وتنبهت إلى

¹ - 510.

² - المحلى لابن حزم، ص 130.

³ - 93.

⁴ - إعلام الموقعين، لابن القيم، ج 2، ص 44.

ذلك وجرمته غاية التجريم كتحريم حيازة الأسلحة أو المتفجرات وغيرها، لمجرد الحيازة ولو دون الشروع في أي جريمة.

العنصر الثالث: علاقة السببية.

بعد أن تحدثنا عن عنصري الركن المادي للجريمة وهما السلوك وما ينتج عنه فإنه يلزمنا الحديث أو يتبادر إلى أذهاننا سؤال منطقي وهو، هل كل سلوك خاطئ يلزم منه نتيجة خاطئة؟ أو العكس هل كل نتيجة أو أمر مشاهد خاطئ هو نتاج سلوك خاطئ؟ ماذا لو رأينا جنازة يسار بها للمقبرة فهل يلزم كون هناك قاتل، أو العكس لو امتنع رجل عن إطعام رجل سألته أن يطعمه فامتنع، ثم وجد السائل ميتاً بعدها، فهل يلزم من هذا أن الممتنع عن اطعامه هو سبب موته؟ إن هذا العنصر من عناصر الركن المادي هو العلاقة المنطقية والحساسة بين السلوك والنتيجة، وهل هذا سبب في هذا؟ وهذا العنصر إذا لم يرقم بين سابقه انهار ركن الجريمة المادي.

وقد اعتبر فقهاء الإسلام من كان سبباً في وقوع جريمة بسلوك خاطئ فاعلاً، وإن لم يحقق ما أراد مباشرة، فقد جاء في المغني "ومن طلب إنساناً بسيف مشهور فهرب منه فتلف، أو وقع من شاهق أو سقط في بئر أو نار فهو قاتله"¹، لأنه تسبب في موته بمطاردته إياه. ومثله من أخذ طعام إنسان أو شرابه الذي ليس له غيره، وكان في البرية فتلف، أو تلفت دابته فعليه الضمان لأنه سبب هلاكه.

فنجد أن الفقهاء يذكرون السلوك - سواء كان فعلاً أو امتناعاً - ويذكرون النتيجة التي ترتبت عليه، ثم يقولون عليه كذا مادام تسبب فيه. أما إذا انتقت علاقة السببية بين السلوك والنتيجة، فإن الجريمة تنزل عن رتبها إلى الرتبة الأقل وينظر إلى كل من السلوك والنتيجة نظرة خاصة. وقد تحدثنا عن التحضير أو الشروع في الجريمة دون أن تقع، أو أن تقع الجريمة دون معرفة فاعلها على وجه التحديد،

وفي كلا الحالين لا قصاص ولا دية إلا ما يكون من بيت المال في حال حصول القتل دون معرفة القاتل، وذلك لحرمة الدماء في الشريعة فلا يهدر في الإسلام دم.

والمستقرئ لنصوص الفقهاء في الشريعة الإسلامية يجدهم اشترطوا أن يكون بين الفعل أو الترك وبين النتيجة المتحققة رابطة وعلاقة هي رابطة السببية، ولا يمنع ذلك من إمكان أن تشترك بعض العوامل الأخرى في إحداث النتيجة، فالشريعة الإسلامية تجعل الشخص مسؤولاً عن النتيجة متى كان من الممكن نسبتها إلى ما صدر منه من فعل أو ترك¹، وقد جاء في المذهب: "إذا زنى بامرأة وهي مكرهة وأحبها وماتت من الولادة ففيه قولان:

أحدهما أنه تجب عليه ديتهما لأنها تلفت بسببه. والثاني أنه لا تجب لأن السبب انقطع حكمه بنفي نسبه إليه"².

وبهذا نخلص إلى أن الجاني يسأل عن فعله أو تركه فإن كان وحده تحمل العقوبة وحده، وإن اشترك معه غيره اشترك معه بنفس القدر في العقوبة، فإن كان فعل كل منهم صالح بذاته أن يحدث النتيجة تعدد العقاب وتكرر عليهم جميعاً، لقول عمر رضي الله عنه: "لو تمالأ أهل صنعاء على قتل رجل مسل لقتلتهم به جميعاً". فإن جرح رجل رجلاً عمداً حتى كاد يموت، وجاء آخر فقطع رقبة الجريح فالقاتل هو الأخير، والأول جرح لا قاتل لأن فعله انقطع بجناية الثاني"³.

¹ - .49

² - 3 200

³ - 2 157

المطلب الثاني الركن المعنوي

وهو الركن الثاني من أركان الجريمة وهو هنا بعد أن يقع الركن الأول كاملاً وهو الركن المادي من حيث أن هناك سلوكاً مجرمًا أدى أو تسبب في حدوث نتيجة ضارة أدت إلى تلف المجني عليه أو بعضه. وقلنا معنوي لأنه لا يمكن إدراكه بالحواس، فهو ما بني على الاستنتاج والذهن لا المشاهد المحسوس¹.

ويقال هو النشاط الإجرامي النفسي أو الذهني للمجرم المبني على إرادة وعلم، فإذا توفر ذلك وتزامن مع الركن المادي لأي جريمة كان العمد والقصد فيها بقدر توفره في ركنها المعنوي. وبعبارة أوضح لا يمكن نسبة جريمة ما إلى فاعلها تماماً لقاء ما قام به من سلوك، بل يجب أن تكون صادرة عن إدراكه وإرادته أو خطئه وإهماله².

والمقصود بالإرادة والعلم في هذا الركن، أن الإرادة في اللغة بمعنى "قوة في النفس تمكن صاحبها من عمل الشيء"، أو العزم على الشيء وقصده³. هنا بمعنى "أن يريد الجاني بسلوكه ما يؤدي للجريمة عن علم"، والعلم ضد الجهل "التصور لحقيقة الشيء على نحو يطابق الواقع، فيعلم أن ما يفعله معاقب عليه ثم يصد ويفعل⁴، لذا تجد بعض المهتمين بالتشريع الجنائي الحديث جعل الجرائم إما أن تكون مقصودة أو غير مقصودة، فالمقصود العمدي منها ما تعمد

¹ - 434.

² - 41.

³ - 112 93.

⁴ - 350.

الجاني فيه إتيان الفعل المجرم عالماً بأنه محرّم فإن وقع المحرّم دون قصد منه فهو من قبيل الخطأ¹.

ومن المتفق عليه بين العلماء أن من حبس رجلاً ثم لم يطعمه ولم يسقه (وهذه جريمة امتناع) وهو هنا يعلم أن الجوع والعطش تقتل الإنسان فهو قاتل عمداً ما دام قصد بالمنع قتله، وذلك ما يراه جمهور الفقهاء قاتلاً بالترك عداً أبا حنيفة².

وهذا في حد ذاته سبق للفقهاء الإسلامي إذ اعتبر أن الترك جريمة إذا أدى إلى جريمة، وهذا ما لم يتنبه إليه واضعوا القوانين الحديثة إلا ابتداء من القرن التاسع عشر حيث لم يكن أحد يرى أنه يمكن حدوث الجريمة بالترك³.

وليكون بحثنا مقصوراً على الجرائم الجنائية وفي الامتناع بالذات، فقد رأيت التنويه أن لقصد الجاني أثراً على عقوبته وهو ما يسمى اليوم بالقصد الجنائي. وهو تعمد إتيان الفعل المجرم أو ترك الفعل اللازم مع العلم بأن الشارع يحرم هذا الفعل أو يوجب ذاك. وهنا ينبغي ألا يفوتنا الفرق بين المعصية وقصد المعصية، فالمعصية أو العصيان موجود في كل جريمة صغيرة أو كبيرة عمدية أو بالخطاء، وإن لم يتوفر عنصر قصدها فليست بجريمة، فمن ألقى حجراً من نافذة منزله ليتخلص منه فلا شيء عليه، فإن أصاب شخصاً فلا يعد قاصداً للجناية.

أما قصد المعصية أو العصيان فهو اتجاه الإرادة والقصد أن يؤدي فلاناً بفعله أو تركه وهو يعلم أن ذلك معاقب عليه شرعاً فهذا عامد الجناية قاصد لها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فإن امتنعت طائفة أو أهل مصر عن الزكاة - ويقاس عليها غيرها من فروض الإسلام - وجب جهادها، بعد بيان الحق لها، ومثلها شعائر الإسلام الظاهرة، فإنه

¹ 1 470.

² 9 332.

³ 1 88 / 1.

يجب قتالها باتفاق أئمة الإسلام، ولإجماع الصحابة على ذلك
رضوان الله عليهم، ولأمره صلى الله عليه وسلم في حياته بقتال
الخوارج المارقين الممتنعين عن السمع والطاعة إذا ظهروا " ¹.

المبحث الثالث

المسئولية عن الشروع في جرائم الامتناع

بعد أن عرّفنا توضيح أركان الجريمة، نستطيع القول أن توافر هذه الأركان ينتج عنه مجرم وجريمة، ولكن إذا عرف المجرم وشرع في جريمة ولكن نتيجتها لم تتحقق، فيثار التساؤل عما قطعه من مراحل فيها وعن مسئوليته عن شروعه في جريمة الامتناع وإعداده لها، مما يقتضي بيان المقصود بالشروع وأدلة تجريمه والعقاب عليه، والمسئولية عن الشروع في الجرائم، وهذا ما سأوضحه في مطلبين هما:

المطلب الأول: المقصود بالشروع وتجرّمه والعقاب عليه .

المطلب الثاني: المسئولية عن الشروع في جريمة الامتناع.

المطلب الأول

المقصود بالشروع وتجرّمه والعقاب عليه

أولاً : الشروع في اللغة والفقه :

من الفعل "شرع" بمعنى "بدأ"، أو "سدّد" و"صوب"¹.

وقد تعرض فقهاء الشريعة للشروع عند كلامهم عن فعل مستقل ضمن جريمة لم تتم، كمن رمى رجلاً بسهم وهو يريد قتله فأعطب منه عضواً فعليه الدية، أو القصاص (أي في العضو) دون النظر إلى مراده من قتله ولو صرح به وأقر، إلا أن الإمام مالك يرى تعزيره أيضاً على قصده².

ثانياً : المقصود بالشروع في القانون :

.97

-1

² - مواهب الجليل، ج 6، ص 236.

ظهر مصطلح الشروع في القوانين الحديثة لصبغ كل فعل أو ترك ممنوع يؤدي للجريمة بصبغة الجريمة وذلك في كل مرحلة من مراحلها رفعا للحد الأعلى من السجن والغرامة إذا ثبت أن هذا الشروع كان تمهيدا أو جزء من جريمة أكبر. وكما عرفنا فالجريمة تمر بمراحل قبل وأثناء وبعد ارتكابها، فالجاني يفكر فيها ثم يعقد العزم على ارتكابها، ثم يحضر معداتها وآلاتها كالسلاح والمفتاح، ثم تأتي أخيراً مرحلة التنفيذ، فأى مرحلة تعد جريمة؟ وأي مرحلة يعاقب عليه؟

1 - مرحلة التفكير والعزم :

وهذه مرحلة حديث النفس وأوهام لا تعد في الشريعة معصية ولا عقاب فيها للحديث: "إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به" متفق عليه¹. وهذا بإجماع الأمة وهو ما ذهبت إليه القوانين الوضعية في عصرنا هذا.

2 - مرحلة التحضير.

وهذه المرحلة كسابقتها لا تعد جريمة ولا عقاب عليها، كرجل أشتري منقبا وإن كان ينوى نقب دار جاره لسرقتها. إلا أن يكون الفعل في حد ذاته أو الامتناع عنه معصية، كحيازة سلاح غير مصرح ويمتنع عن إصدار تصريح به، أو مواد متفجرة يمنع على الجميع الحصول عليها، فإن ذلك يعد في حد ذاته جريمة منفصلة يعاقب عليها.

3 - مرحلة التنفيذ:

وهي المرحلة المجمع على كونها جريمة بفعل أو امتناع عن فعل يجرمه الشرع منذ الشروع فيه، كنقب جدار ليسرق ما وراء، أو ربط شخص ويمتنع عن إطعامه أو إسقائه حتى يموت. وهنا يصح عقابه ولو لم يصل إلى سرقة الدار، أو قتل النفس، كونه شرع في تنفيذ الجريمة.

وممن ذهب إلى عقاب من شرع في الجريمة ولو لم يتمها الإمام أبو عبد الله الزبيدي وقال: يعتبر مرتكباً لمعصية من شرع فيها كمن نقب جداراً وأراد السرقة¹.

ثالثاً: العقاب على الشروع. إذا شرع الشخص في فعل أو ترك مما فيه حد أو قصاص ولم يتم هذه العملية فتعزيره يكون بما دون الحد، لأن الحدود تدرأ بالشبهات كما مر معنا، ويصار إلى تعزيره بحسب حال المجرم والجريمة وجدوى العقاب. مرد ذلك إلى القاضي وإليه تقديرها، ولا حد في الشريعة لما يدخل في اختصاص القاضي، بل يحدده المصلحة وحاجات الناس وأعرافهم².

205.

1 -

74.

2 -

المبحث الرابع المسؤولية عن الاشتراك في جريمة الامتناع

قد يرتكب الجريمة جان واحد، وقد يرتكبها عدة جناة، إما بفعل أو ترك، فالجاني المباشر في حالة التعدد يسمى شريكاً مباشراً، ويسمى من أعانه بأي وسيلة من مساهمة أو اتفاق أو تحريض دون مشاركة فعلية شريكاً متسبباً¹. فالمشارك في الركن المادي شريك مباشر، وفي الركن المعنوي شريك متسبب. والاشتراك لغة: من فعل يشرك "اشترك"، وهو في الفقه احتمال أكثر من معنى وهو بمعنى كون عدة أشخاص يجمعهم أمر واحد أو نشاط واحد². وفي الاصطلاح: اشتراك أو دخول أكثر من جان في جريمة واحدة في أي مرحلة من مراحلها³.

وقد ركزت الشريعة على المشاركين مادياً في الجريمة، وهم الفاعلون المباشرون لها، وألحقت بهم بعض صور المشاركة في ركن الجريمة المعنوي وهو الشريك بالتحالف، فلو اجتمع رجلان وأعدا وجهاً لقتل ثالث وهاجماه فقطع أحدهما يده، والثاني رأسه، فكلاهما قاتل إجماعاً. وإذا اجتمع رجلان على قتل شخص دون اتفاق وشدا وثاقه دون تحالف، فمنعه أحدهما الزاد والآخر الماء حتى مات فكلاهما قاتل عند أبي حنيفة والشافعي وبعض أصحاب أحمد دون تفريق بين الصورتين⁴. وعلى ذلك فالشريك المباشر لا يخلو من إحدى حالتين :

¹ - - 8 11.

² 114 " " 143.

³ 90.

⁴ 9 301 2 697.

الحالة الأولى: إما أن تتم الجريمة فيعاقب بعقابها إن حداً أو قصاصاً كالفاعل.

الحالة الثانية: ألا يتم له ما أراد فيصار إلى تعزيره.

ويقاس عليه الشريك المتسبب إذا أصبح المباشر كالآلة في يده، فإنه ينال ما ينال المباشر إجماعاً، فلو أغرى رجل مجنوناً بقتل آخر ففعل فالقاتل هو المتسبب المغربي إجماعاً¹.

ولكن ماذا لو تعدد المباشرون أو المتسببون في جريمة امتناع؟ القاعدة الشرعية أن تعدد الجناة لا يؤثر على العقوبة فكل من صلح فعله لقيام الجريمة، صح إيقاع كامل العقوبة عليه، لقول عمر رضي الله عنه: "لو تمالأ أهل صنعاء على قتله لقتلتهم به"، ولكن إذا اختلف القصد في الجناية فلا تتحد العقوبة إجماعاً، فلو أن رجلاً منع رجلاً من الطعام وجاء آخر فقتله بعد أن منعه الأول بلحظات، فلا يعد الأول قاتلاً إذ انتفى عنه قصد القتل².

جاء في المذهب: "العامد والمخطئ إذا اشتركا في قتل عوقب كل منهما على أساس قصده، فعلى العامد القود، وعلى المخطئ الخطأ"³، ولا تتأثر هنا عقوبة الأول بتخفيفها عن الثاني، لأن أساس التخفيف أو المسؤولية هو القصد وانعدامه في حق الثاني فحسب وليس في حق العامد.

ويرى الإمام مالك أن من حضر أثناء ارتكاب جريمة وإن لم يفعلها ولكنه رضيها بحيث إن لم يباشرها الجاني باشرها فهو مباشر مثله، وقد تكون الإعانة سلوكاً أو تصرف سلبى، كمن رأى

¹ - 3 410.

² - 8 381.

³ - 2 541.

جماعة يسرقون فسكت عنهم أو يقتلون فلم يمنعهم، أو رأى شخصاً ألقى صبيّاً في النهر فلا نهى الفاعل ولا أنقذ الصغير¹.
ومن الفقهاء من لا يرى ذلك أعانه للجاني، ولا مشاركة له في جريمة لعدم اتفاقهما على ذلك ولانية للأخير في الجريمة، لانتفاء علاقة السببية - التي تحدثا عنها - بين تركه لإنقاذه والنتيجة وهي موته، بحيث لولا تركه النهي أو الإنقاذ لما وقعت الجريمة². إلا أن بعض الفقهاء يرى أن من قدر على منع حدوث الجريمة وترك ذلك فهو مسئول جنائياً عن سكوته، إذ قد يعد دليلاً على قصده، أما إن لم يقدر فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها³.

¹ - 8 15.

² - 1 379.

³ - 9 590.

المطلب الاول

أسباب الإعفاء من المسؤولية عن جرائم الامتناع

لم تنزل جرائم الامتناع أو الترك مجالاً للجدل في كونها مما يصح معاقبة مرتكبها أم لا، وإلى أي درجة يعد مسئولاً إذا عوقب، وذلك على قسمين:

القسم الأول: الجرائم الكبرى وهي الحدود والقصاص فهذا لاخلاف البتة في تحميل مرتكبها أو المشارك فيها بالترك - كما مر معنا - مسئولية حسب ما تسبب فيه تركه أو امتناعه من ضرر أو جريمة وقد يصل عقابه إلى القتل، ولا يقل عقابه عن تعزيره إن ثارت شبهة تدراً عنه الحد ولم يصل ولي الأمر إلى درجة القناعة اليقينية في إدانته بجريمة الامتناع الموجب للحد .

القسم الثاني: ما كان موجباً للتعزير، وقد قلنا أن العقوبات التعزيرية تختلف باختلاف الجريمة وأطرافها وظروفها، وفيها ثلاثة أنواع.

أولاً: ماله مستند من الشرع أو النظام أو ما تحكمه العقود والاتفاقات مثال ذلك: من الشرع أخذ شطر مال الممتنع عن أداء الزكاة سياسة¹. أو بما جاء في الأنظمة الحديثة من سجن وغرامة للمتنعين عن أداء أعمالهم مقابل الرشوة، إضافة إلى مصادرة المال الذي كانت الرشوة مقابله². أو بما تنص عليه الاتفاقات العامة أو العقود الخاصة بين

1- / 3 132 -:-

-1

."

1417 (8) (3) -:-

- 2

الأفراد أو المؤسسات أو الدول كأن يجعل صاحب العمل عقاباً لمن امتنع عن أداء عمل يوم أن يخضم منه أجر ذلك اليوم. فجميع ما له أصل في الشرع أو في النظام أو في العقد يصار إليه، إما بتطبيقه أو بالقياس عليه، مما يعطي القاضي مجالاً محدداً لتكييف الجريمة والعقاب عليها.

ثانياً: ما لانص فيه ولا نظام ولا عقد من جرائم الامتناع الأخرى، ومنها ما طرأ حديثاً من جرائم منظمة، وجرائم إلكترونية وغسيل أموال وإرهاب وغيرها. فهذه جرائم طارئة فما كان له نظام فيلحق بما سبق بيانه في أولاً، وما لم يكن له نظام مما يخضع لسلطة القاضي التقديرية المتاحة له في الشريعة الإسلامية في حدود المصلحة العامة ومبادئ الشرع الحنيف. ولكن عندما ينص في أي نظام على الفعل دون الترك فهل يلحق الترك به فيعد الترك فعلاً، أم لا؟

اختلف في الترك وهل يعد فعلاً، فقليل: هو قسم من الأفعال، وقيل: ليس منها، وذكر بعض العلماء من فروع المسألة مايلي: لو رأى الإنسان رجلاً في نار، أو ماء لا يمكنه التخلص منه، فتركه حتى مات، فهل يكون أثماً ويضمن، أم لا ولا يضمن؟ اختلف في ذلك على قولين: أحدهما، تأثيمه وتضمينه، والثاني: أنه لا إثم عليه ولا ضمان، والخلاف مفرع على الخلاف في أصل القاعدة. فمن قال الترك من أقسام الأفعال، قال بتأثيمه وتضمينه، ومن قال: ليس بفعل، لم يقل بذلك.

ومن فروعها أيضاً: ما لو علق طلاق زوجته على فعلها معصية، فتركت صوماً أو صلاة، فهل تطلق؟ قيل: إنها تطلق، بناء على قول من يرى أن الترك فعل. وقيل: لا تطلق، بناء على أن الترك

ليس بفعل¹. و بهذا أميل إلى إفساح المجال لاجتهاد القاضي في هذا النوع من جرائم الامتناع ولكن بالشروط السابقة.

أسباب إعفاء مرتكب الجريمة بالامتناع
بعد أن عرفنا أنواع المسئوليات فنحن هنا نتحدث عن أسباب الإعفاء أو تخفيف عقوبة الممتنع ، ومن أسباب الأعفاء ما يلي :

أولاً : الجهل :

الجهل ضد العلم ويكفي في العلم بالتحريم إمكانه، فمتى بلغ الإنسان عاقلاً وأمكنه معرفة الحلال من الحرام فلا يقبل عذره بالجهل.

لذا نص الفقهاء على : "أنه لا يقبل في دار الإسلام العذر بجهل الأحكام"². وهو في باب الجنائيات وحقوق العباد ألزم. لذا يكفي فيه إمكان العلم وليس حقيقته، كالعلم بحرمة الدماء والأموال والأعراض على وجه العموم، وإن كان لا يلزم معرفة دقائق وتفاصيل ذلك وعقوباته.

ثانياً : الخطأ :

الخطأ هو وقوع الأمر على غير إرادة الجاني. كمن ترك فتح الباب لطارق لا يعلم حاله وأنه طالب نجدة فمات فهو تعدد الترك ولم يتعمد القتل، خاصة إن كان بالمنزل غيره فقد يصبح الترك هنا غير مجرم، أو خاف على نفسه.

ومثله من أراد الصيد ولكنه أخطأ فأصاب إنساناً فقتله، فالفعل هنا أو الترك مقصود مباح والنتيجة غير مقصودة وجناية.

60 3

-¹

.430 /1

-²

والمخطئ كالعامد مسئول جنائياً لتركه الأخذ بالحيطه والحذر الذي لو فعله لخفت أو انعدمت النتيجة. لذا تجد الآية الكريمة جعلت المخطئ قاتلاً ، وتكرر ذلك في الآية : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ) (النساء 92). وقد تحدثنا عن العقاب على جرائم الترك فلو قتله بالترك العمد قيد به وإن قتله بالترك الخطاء فالدية. ومن استعار مال غيره و ترك رد ه وتعمد ذلك قطعت يده حداً كالمخزومية، فإن لم يقصد جده بقي في ذمته و يضمن المال لو تلف بيده¹. وقد ألحق الإمام مالك الخطاء بالفعل أو بالترك المتعمد المؤدي للموت أو تلف عضو أو جرح بالخطأ غير العمدى إذا كان له فيه عذر شرعي كاللعب أو كالمعلم أو الأب يؤدب طالباً، كل ذلك ألحقه بالخطأ ولا قود فيه ولا قصاص بل التعزير².

ثالثاً : النسيان :

النسيان هو "عدم استحضار وتذكر الشيء وقت الحاجة إليه"، وقد قرنه القران بالخطأ فقال سبحانه: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) (البقرة 286) ويرى ابن القيم وغيره أن النسيان عذر عام في العبادات والعقوبات دون الدماء والأموال لأن لها عصمة عظيمة في الشريعة الإسلامية³، فالنسيان عذر في حقوق الله تعالى دون حقوق العباد. فترك الصلاة نسياناً كفارته القضاء إذا ذكرها، لكن أن تحبس إنساناً وتدعي نسيانه حتى يتلف أو يتلف منه عضو فلا عذر البتة إجماعاً.

¹ 5 140.

² 7 217.

³ 2 140.

أسباب رفع العقوبة في الشريعة الإسلامية

مما سبق يتضح لنا أن على الجاهل والمخطئ والناسي مسئولية عامة، وتكون خاصة في الجرائم الجنائية دون استثناء، ولكن من الذي يعفى من هذه المسئولية بشكل أكبر وبالتالي يعفى من العقاب؟ هذا ما يسميه الفقهاء أسباب رفع العقوبة وهي حالات قائمة في الجاني لا في الفعل وعددها أربعة أسباب وهي.

أولاً: الإكراه. وهو ما يفعله الإنسان بغيره فيزيل رضاه واختياره، قال في مواهب الجليل: ويكون من قادر بما يضره أو يؤلمه إذا امتنع مما أكرهه عليه¹. وهو إما تام أو غير تام². فالتام مثل ما فعله المشركون بعمار بن ياسر رضي الله عنه ليترك دينه من ضرب وتعذيب حتى فعل ما أرادوا ، ونزل قوله تعالى إغذاراً له: (إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) (النحل: من الآية 106) وهنا مسألتان مهمتان :

الأولى: قال القرطبي رحمه الله عند تفسير هذه الآية: لما رخص الله في النطق بكلمة الكفر وترك الدين في هذه الآية وهو أصل الشريعة كلها، فإذا وقع الإكراه عليه لم يؤخذ التارك ولم يترتب عليه حكم صح ترك ما دونه³.

الثانية : نقل ابن قدامه أن الإكراه بالفعل إكراه تام ملجئ والتهديد به مثله عند الجمهور إلا رواية عن أحمد⁴، وقد نقل الإجماع غير واحد أن الإكراه إذا جاء من قادر بأمر حال وليس أن يقول له إن لم تفعل

1 - 40 4

2 - "

3 - 360 9

4 - 251 8

قتلتك بعد سنة، وغلب على ظن المكره أن المكره سينفذ وعيده فلا مؤاخذه على الجاني في فعل أو ترك أدى إلى الجريمة، عدا الاعتداء على النفس بقتل أو إتلاف عضو فيكون القصاص من المكره ويكون الإكراه شبهة تدرا الحد عن المكره¹.

ثانياً: السكر.

والسكر هو غياب العقل بالخمير وما يفعل به فعلها. وحكم السكران حكم النائم أو المجنون فلا مسئولية جنائية عليه ولذلك حالان:

الأولى: إذا سكر مكرهاً أو جاهلاً ، أو شرب دواء للتداوي ، أو مضطراً لدفع الهلكة عن نفسه فسكر، فهنا لا مسئولية عليه إن ارتكب أي جريمة ويبقى ضمان ما أتلّفه دون إقامة حد أو قصاص عليه.

الثانية: من شربها مختاراً بغير عذر فمسئول مسئولية كاملة، لأنه أزال عقله بنفسه².

ثالثاً: الجنون.

وهو زوال العقل بالكلية أو اختلاله وضعفه. ويلحق به ويكون في أحكامه ما عرف الآن بالحالات النفسية والمرضية التي تصيب الإنسان إما فجأة أو بسبب بعض الأمراض أو العقاقير³، وحكم أفعال المجنون إما أن يسبق جنونه جنايته فلا يؤاخذ على فعله ويسقط عنه الحد والقصاص وهذا بإجماع العلماء لأنه لا قصد للمجنون فعمده خطأ⁴. أما ما يكون بعد ارتكاب الجريمة فللعلماء فيه رأيان هما.

¹ - 362 9 .

² - 35 9 2 .180

³ - 19 1991 1 .

⁴ - 491 9 .

الأول: أنه مسئول مسئولية تامة فالعبرة بوقت وحال الجاني حين وقوع الجريمة ولا يمنع حاله بعدها من محاسبته، قياساً على الأبكم والأصم. عند الشافعية والحنابلة.

الثاني: أنه غير مسئول عن فعله ولا يقام عليه حد ولا قصاص لأن مناط التكليف وهو العقل أصبح في حقه معدوماً. وعلى ذلك فالتنفيذ في حق من طرأ عليه الجنون بعد الجريمة غير صحيح اعتباراً بحاله حين التنفيذ لا قبله ولا بعده¹. ومن اعتبر حاله وقت التنفيذ رأى التوقف حتى يفيق، ومنهم الإمام مالك رحمه الله حين قال: " فإن ينس من إفاقته دُفع إلى أولياء الدم وهم بالخيارين القصاص أو الدية " ².

رابعاً: صغر السن.

قلنا إن مناط التكليف هو تمام الإدراك والاختيار، والإنسان يولد منعدم الإدراك والاختيار، ثم تبدأ هاتان الملكتان في النمو معه تدريجياً حتى تكتمل مع سن البلوغ وتنمو مع كل مرحلة نوع مسئولية يحددها إدراكه وتمييزه للأمور. وقد صنفها الفقهاء إلى ثلاث مراحل رئيسية وهي، مرحلة عدم الإدراك، وهو الصغير دون التمييز. وبعدها مرحلة إدراك غير كامل، وهي مرحلة الصبي المميز. ثم الإدراك الكامل، وهي مرحلة البلوغ أو سن الرشد. وهي بالسنوات كآلاتي:

1 - مرحلة ما دون التمييز.

وهي من الولادة إلى سن السابعة اتفاقاً. فلا إدراك ولا اختيار ولا مسئولية. وإن كان بعض الصغار أذكى وأميز عن أقرانه إلا أن الحكم هنا للأغلب، ولا يعني إعفاؤه من المسئولية الجنائية بسقوط الحدود أو القصاص عنه سقوط الديات والضمانات المالية، وتعزيز

¹ - 9 370.

² - 6 222.

وليه الذي ترك رعايته و امتنع عن تأديبه لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما :- " ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالأمير الذي على رأس الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسئولة عنهم، والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته".¹

2 - مرحلة ما بعد بلوغ السابعة ودون البلوغ.

وقد حدده الفقهاء بسن معينة، فمنهم من قال الخامسة عشر، وقيل الثامنة عشر، ومنهم من حددها بظهور علامات البلوغ الخاصة بالرجل أو المرأة كالاحتلام وإنبات الشعر وغيره. عملاً بحديث: " وعن الصبي حتى يحتلم"². وهذه المرحلة كسابقتها لا يساءل جنائياً ولا يقام عليه حد ولا قصاص إلا انه يمكن عقابه بالعقوبات التعزيرية البدنية وسجنه دون ان تسقط عنه الديات والأروش.

3 - مرحلة البلوغ.

وهي مرحلة الإدراك التام والاختيار وصاحبها مكلف بتكاليف الشرع من قبل المأمور وترك المحظور بلا خلاف.³

1 - 2541.

2 - صححه الألباني في السلسلة برقم 3701.

3 - 120 7

211 10 - 3

الفصل الثالث

المسئولية عن جرائم الامتناع في القانون الوضعي
بعد أن تحدثنا عن المسئولية عن جرائم الامتناع في الشريعة
الاسلامية، ننتقل إلى الحديث عنها في القانون الوضعي.

المبحث الأول: تجريم الامتناع في القانون الوضعي.

لقد سبقت الإشارة في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى أن بعض القوانين الوضعية قد جرم صراحة السلوك السلبي في جميع الأحوال، حيث ساوى بينه وبين السلوك الايجابي، ولكن البعض الآخر منها اقتصر على تجريم حالات معينة من الامتناع ولم يجرم صوراً أخرى، مما يثير تساؤلاً عن مدى شرعية التجريم لهذه الحالات دون وجود نص قانوني. إذ من المعلوم أن هناك مبدأ عام وأساسي في قانون العقوبات يعرف بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وهو يطبق على الجرائم والعقوبات، فهل يمكن إعماله بالنسبة للجرائم التي ترتكب بالامتناع؟ وعلى هذا سأقسم هذا المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول : مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.
المطلب الثاني : مبدأ الشرعية وجرائم الامتناع.

المطلب الأول : مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.
أولاً : المقصود بهذا المبدأ.

يقصد بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني. وعلى ذلك لا يملك القاضي أن يعاقب على

فعل لم يجرمه القانون¹. ويعد هذا المبدأ أحد الركائز الهامة للقانون عموماً والجنائي خصوصاً، فالسلطة التشريعية وحدها من يملك سلطة التجريم والعقاب. " فلا يجوز اعتبار فعل أو امتناع عن فعل جريمة، إلا إذا كان هنالك نص محدد في القانون سابق على ارتكاب الفعل، كما لا يجوز توقيع عقوبة ما لم تكن محددة سلفاً نوعاً ومقداراً بنص قانوناً كجزاء على ارتكاب الجريمة"².

ثانياً : مبررات مبدأ الشرعية.

مبررات مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات عديدة ومنها :

1 - حماية الحريات الفردية في مجالي التجريم و العقاب، أي أن هذا المبدأ يمثل ضمانه هامة للحقوق والحريات الفردية في مواجهة أي تحكم أو تعسف ولو محتمل من جانب إحدى السلطتين القضائية أو التنفيذية. ولهذا فإن مبدأ الشرعية يقيد السلطات الثلاث في أي دولة وهي: السلطة التشريعية "التنظيمية"، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية. حيث تلتزم السلطة التنظيمية بإصدار النصوص الجنائية التي تجرم الأفعال والتروك، بحيث تكون مفصلة وواضحة تبين على وجه الدقة كافة أركان الجريمة وعناصرها ومن ثم لا يجوز أن تكون النصوص التجريبية غامضة أو تستخدم قوالب حرة عامة في التجريم لا تحدد أركان كل جريمة وعناصرها. وتلتزم السلطة التنفيذية بأن لا تجرم أفعالاً أو تروكاً أو تعاقب عليها إلا في الحدود القانونية التي يرخص لها فيها بالتجريم كأن تصدر بعض اللوائح الإدارية وفي حالة التفويض مع خضوعها لرقابة القضاء الإداري.

¹ - 324 222.

² - 38-39 16.

أما بالنسبة للسلطة القضائية فإن مبدأ الشرعية يفرض على القاضي عدداً من الالتزامات المثبتة للعدل والمساواة، أهمها: الامتناع عن تطبيق قانون العقوبات بأثر رجعي، لما في ذلك من الاعتداء على حرية الأفراد والمساس بحقوقهم المكتسبة، إذ لا يسرى النص التجريمي إلا على الوقائع التالية لنفاذه، فالنص القانوني الذي يجب تطبيقه على الجريمة هو النص القائم والساري المفعول وقت ارتكابها، ولا يجوز تطبيق قانون جديد بأثر رجعي على وقائع ارتكبت قبل صدوره ما لم يكن هذا القانون الجديد هو الأصلح للمتهم من القانون القديم الذي ارتكب الجريمة في ظله، وعلى القاضي كذلك أن يلتزم بتطبيق العقوبات المقررة للجرائم والتي قررتها النصوص الجنائية نوعاً ومقداراً، فلا يجوز له أن يوقع عقوبة لم ترد في النص أو عقوبة يختلف نوعها أو مقدارها بالزيادة أو النقص عن الحدود التي قررها النص القانوني، كما لا يجوز له أن يستخدم القياس ليمد حكم نص قانوني على قضية لم يورد لها القانون حكماً لاتحادهما في العلة، ذلك لأن القياس يمكن أن يفتح الباب على مصراعيه لتحكم القضاة وإضرارهم بمبدأ المساواة بين المواطنين¹.

2 - أن هذا المبدأ يعد تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، وهذا الأخير من أهم المبادئ التي تنظم عمل سلطات الدولة الحديثة، حيث تختص كل من سلطاتها الثلاث بالقيام بأعمال معينة لا يشاركها فيها أي من السلطتين الأخرين، فليس لأحدهما أن تفتت على مهام واختصاصات الأخرى. ومن ثم فإن إصدار القوانين التي تجرم الأفعال التي تشكل اعتداء أو تهديداً لقيم ومصالح المجتمع هو من اختصاص السلطة التنظيمية (التشريعية)، لا يجوز للسلطتين القضائية والتنفيذية مشاركتها في ذلك.

3- أن مبدأ الشرعية يعد وسيلة هامة من وسائل تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في مواجهة السلطات العامة، حيث أن الجميع يخضعون لنصوص التجريم والعقاب دون أي تمييز بينهم، لهذا ترد نصوص التجريم والعقاب في صورة عامة موجهة لكل المخاطبين بها.

ثالثاً: النقد الموجه إلى مبدأ الشرعية.

على الرغم من الميزات التي يحققها هذا المبدأ والتي وردت ضمن المبررات التي سبق بيانها، إلا أن البعض قد انتقده من عدة نواح، أهمها:

1 - أنه يقف عقبة في سبيل تقدم المجتمع وتطوره، أي أنه " يصيب التشريع بالجمود ويجرده من المرونة اللازمة في مواجهة الظواهر الإجرامية المستحدثة التي قد لا تتدرج - بالنظر لحداتها وأساليب ارتكابها - تحت نص التجريم"¹ فقد يكشف تطور المجتمع أو تطور الأساليب التي يتبعها المجرمون عن أفعال تستحق التجريم والعقاب لما تمثله من خطر أو تهديد لأمنه وتطوره، ومع ذلك لا يستطيع القاضي أن يعاقب عليها لعدم وجود نص صريح أمامه، ومن ثم فإن تمسك القاضي بمبدأ الشرعية يؤدي إلى إفلات كثير من الأفعال الضارة بمصالح المجتمع وأمنه من كل عقاب لعدم وجود نص يجرمها².

2 - أن الأخذ بهذا المبدأ على إطلاقه قد يترتب عليه الانتقاص من حق المجتمع في المعاقبة على الأفعال التي تضر بمصالحه.

¹ - 328 224.

² - 41 17.

3 - أن الأخذ بمبدأ الشرعية من شأنه أن يسهل للمجرمين الأشرار فرصة التحايل على القانون والإفلات منه، وذلك عندما يرتكبون أفعالاً ضارة وسلوكاً غير أخلاقي ولكنه لا يندرج تحت نص التجريم.

4 - أن هذا المبدأ لا يساير الاتجاهات الحديثة في تقرير العقاب والتي تأخذ في اعتبارها شخصية الجاني وظروف ارتكابه الجريمة. فالقانون عندما يضع النص التحريمي ويحدد له العقوبة لا يراعي ظروف مرتكبها، كما أن القاضي يتقيد بالنص ومن ثم لا يستطيع أن يراعي ظروف المجرم.

وعلى الرغم من هذه الانتقادات لمبدأ الشرعية إلا أنه يظل مبدأ هاماً وأساسياً في مجال التجريم والعقاب، ويمكن تفادي الانتقادات الموجهة إليه من خلال تدخل القانونيين للعقاب على الأفعال التي يقدر أنها تشكل خطراً على المجتمع وعلى أمنه، كما يمكنه - عند وضع نصوص التجريم - أن يستعمل عبارات يسمح تفسيرها بتحقيق التوازن بين المحافظة على مبدأ الشرعية وما يتطلبه من نصوص محدده، وبين الحاجة إلى تمكين القاضي من حماية المجتمع إزاء الأفعال الضارة به"¹. كما أن النقد الموجه إلى هذا المبدأ والمتعلق بتقرير العقاب يرد عليه بأن الكثير من التشريعات الجنائية الحديثة أضحت تنص على حدين للعقوبة: أعلى وأدنى، بحيث يكون للقاضي حرية الانتقال بينهما تشديداً وتخفيفاً في ضوء ظروف كل مجرم وجريمة. كما أن هنالك عقوبات تخيرية لبعض الجرائم، وأخذت هذه التشريعات كذلك بنظام وقف التنفيذ والإفراج الشرطي. مما يعني أنه لا يوجد تعارض بين مبدأ الشرعية وبين الأخذ بمتطلبات تفريد العقاب. فالقاضي يتمتع بسلطة تقريرية في حدود النص القانوني، وهذا لا يعد خروجاً على مبدأ الشرعية لأن النص القانوني هو الذي أعطى للقاضي هذه السلطة التقريرية.

وعلى ذلك فقد أصبح من المستقر عليه في القوانين الوضعية أن مبدأ الشرعية يعد ضماناً للحرية الفردية وأساساً للثبات والاستقرار القانوني وأداة للفصل بين السلطات في الدولة الحديثة.

رابعاً: النتائج المترتبة على مبدأ الشرعية.

يترتب على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات نتائج عدة، أهمها:

1 - أن النص القانوني هو مصدر التجريم والعقاب، أي النص المكتوب الوارد في صورة قاعدة عامة مجردة، فلا يجوز التجريم استناداً إلى العرف أو قواعد العدالة والقانون الطبيعي. ويجب أن يكون هذا النص صادراً عن السلطة المختصة بإصداره.

2 - وجود التفسير الضيق المباشر للنصوص، ومن ثم لا يجوز الاستعانة بالقياس في مجال التجريم لأن القياس يؤدي إلى التوسع في التفسير، فالتفسير هو استخلاص المعنى الذي قصده واضعوا النص القانوني لجعله صالحاً للتطبيق على الوقائع التي تعرض أمام القضاء، فهو عملية ذهنية تستهدف استخلاص مضمون النص الجنائي، أما القياس فهو مد حكم حالة منصوص عليها على أخرى لا نص فيها لوجود تشابه بين الحالتين أو لاتحادهما في العلة، ويقصد به في مجال

التجريم " إلحاق فعل لم يرد نص بتجريمه على فعل ورد نص بتجريمه لاشتراكهما في علة التجريم"¹ .
والحكمة من خطر القياس في مجال التجريم هو أنه سيؤدي إلى إنشاء جرائم وعقوبات بغير نص مما يتعارض صراحة مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.
3 - عدم جواز تطبيق النص الجنائي بأثر رجعي، إلا إذا كان تطبيقه لصالح المتهم. لهذا تنص القوانين الوضعية على هذا المبدأ، مثالها المادة (1/5) من قانون العقوبات المصري التي تنص على أنه : " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها. ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم منه نهائياً قانوناً أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره"² .

¹ - 31 59 .

² - 43 85 .

1994 71 110 . 99 114 .

المطلب الثاني

مبدأ الشرعية وجرائم الامتناع

نظراً لان مبدأ الشرعية يعد أحد المبادئ الأساسية لقانون العقوبات، فإنه يسري على كافة أنواع الجرائم، إيجابية كانت أم سلبية بطريق الامتناع. فإذا جرم القانون الوضعي الامتناع بنصوص صريحة كما هو الحال في بعض القوانين الوضعية كالقانون الإيطالي والعراقي وغيرها، فلا تبرز صعوبات في إعمال النص، ولكن الصعوبات تبدو عندما لا يوجد نص تجريمي يحرم الامتناع بذاته ويعاقب عليه، إذ سيصبح العقاب على مجرد الامتناع مخالفاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، ولمبدأ مادية الجريمة. ذلك انه يجب ان نميز بين الحقيقة الطبيعية للامتناع والحقيقة القانونية له، فمن الناحية المنطقية يمكن ان تترتب النتيجة الإجرامية على الامتناع، فمثلاً يمكن أن تحدث الوفاة نتيجة امتناع شخص عن إنقاذ آخر، ولكن من الناحية القانونية لا يمكن القول بان الامتناع يعد حقيقة قانونية تجرم فعل الممتنع وتجزر عقابه، إذ لا يجوز ان نفرض أن الامتناع يمكن ان يؤدي إلى النتيجة، عندها يجب أن يوجد نص قانوني يقرر مسؤولية الممتنع عن النتيجة التي حدثت في العالم الخارجي، إذ بدون مثل هذا النص يعد تجريم الامتناع مخالفاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، لأنه يتضمن إما تفسير موسعاً للنص التجريمي الذي يجرم السلوك الإيجابي، أو قياساً للحالة التي ينطبق عليها هذا النص على حالة أخرى لم يرد النص بشأنها، وكلاهما غير جائز، فلا يجوز التوسع في تفسير النص الجنائي، ولا يجوز البعض من القوانين الوضعية تجريم الامتناع وتعميم ذلك دون نصوص صريحة اتباعاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، مثال ذلك القانون الإيطالي والألماني والفرنسي والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ولكن يجب ان نشير هنا إلى ان القياس المحظور في المواد الجنائية هو القياس في نصوص التجريم والعقاب، وذلك نظراً لأن هذه القواعد والنصوص التجريبية هي وحدها التي تخضع لمبدأ الشرعية، أما القياس بالنسبة للقواعد المعنية التي قررت أسباباً للإباحة¹ أو الامتناع المسؤول، أو الامتناع الفعال أو موانع رفع الدعوى الجنائية فلا يتعارض مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات².

المبحث الثاني أركان جريمة الامتناع

¹ . :

.1962

.32 60

. 82 95

² .

تمهيد وتقسيم

من المعلوم أنه يشترط للقول بارتكاب جريمة معينة ضرورة توافر أركانها، وهي عند أكثر شراح قانون العقوبات: الركن المادي، والركن المعنوي، والركن الشرعي¹. وبتطبيق ذلك على جريمة الامتناع فإنه يشترط لقيامها توافر هذه الأركان الثلاثة. ولكن البعض الآخر من الشراح يذهب إلى القول بأن أركان جريمة الامتناع هي الركن المادي وعنصر الالتزام والعنصر النفسي². حيث يرون أن الركن المادي يسبق الركنين الثاني والثالث، بحجة أنه لا يمكن فهم كل ما يتعلق بجريمة الامتناع وحتى العناصر الأخرى إلا بعد أن تتضح أمامنا صورة العنصر المادي، وبالأخص ماهية الامتناع باعتباره السلوك الذي ترتكب الجريمة من خلاله³. فضلاً عن أن الإلزام لا يعتبر في بعض الأحيان إلا شرطاً لعدم المشروعية، أي أنه يعد عنصراً في الركن الشرعي وليس الركن الشرعي ذاته في جريمة الامتناع، خاصة في الأحوال التي يكون فيها وارداً في غير قانون العقوبات.

ولما كان الركن الشرعي يتمثل في النص التجريمي الذي يقرر تجريم فعل الامتناع وتقرير العقاب عليه فإنني سأوضح المقصود بالركنين المادي والمعنوي لجريمة الامتناع، حيث سأخصص لهما مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الركن المادي.

- 1

- 2 : 137.

1982 . 138

- 3

المطلب الثاني: الركن المعنوي.

المطلب الأول الركن المادي

يعد الركن المادي بمثابة الظواهر الخارجية التي يعاقب عليها القانون نظراً لمخالفتها أحكامه¹. فالركن المادي "فعل خارجي له طبيعة مادية ملموسة تدركه الحواس، ولا توجد جريمة بدون هذا الركن المادي"²، ذلك أن المقنن الجنائي حينما يتدخل بالجريمة والعقاب فإنما يضع في حسابه الأفعال المادية المحسوسة التي تحقق عدواناً على الحقوق والمصالح المراد حمايتها، أما الأفكار والنوايا فلا ضرر منها طالما ظلت داخل النفس البشرية وطالما أنها لم تتجسد في شكل سلوك مادي تظهر في العالم الخارجي"³، ومن ثم لا تعاقب القوانين الوضعية الإنسان على النوايا الآثمة والمقاصد الشريرة مهما كانت واضحة ومهما أقر بها صاحبها، ما لم تخرج إلى حيز الوجود في شكل سلوك مادي ملموس⁴.

ويكاد يتفق شراح القانون الجنائي على أن الركن المادي للجريمة يتكون من ثلاثة عناصر هي: السلوك الإجرامي سواء كان إيجابياً أو سلبياً، والنتيجة الإجرامية وهي الأثر الذي يترتب على هذا السلوك في العالم الخارجي، وعلاقة السببية التي تربط بين السلوك والنتيجة بحيث يقال أن هذه النتيجة لم تحدث إلا من هذا السلوك.

1- 1975 235 .

2- 2005 220 138 .

3- 124 .

4- 221 140 .

وبتطبيق ذلك على جريمة الامتناع يتضح أنها تتضمن ركناً مادياً، وأن هذا الركن المادي يتكون من ثلاثة عناصر هي الامتناع والنتيجة وعلاقة السببية بينهما.

وسأوضح ذلك في ثلاثة فروع، على النحو التالي.

الفرع الأول : الامتناع.

الفرع الثاني : النتيجة في جريمة الامتناع.

الفرع الثالث : علاقة السببية بين الامتناع والنتيجة.

الفرع الأول: الامتناع.

يشترط لقيام جريمة الامتناع تحقق سلوك معين من الفاعل يتمثل في تصرف سلبي معين يأتيه الفرد، ويرتب عليه القانون أثر وهو التجريم والعقاب، فالفرد لا ينظر له في جريمة الامتناع على ضوء جميع تصرفاته، وإنما ينظر له فقط من خلال اللحظة التي كان عليه فيها أن يقوم بعمل معين، فإذا أدى خلال تلك الفترة أعمالاً أخرى و لم يتخذ موقفاً إيجابياً بصورة عامة فإنه يعتبر ممتنعاً عن أداء العمل في نظر القانون، ولا ينظر إلى ما سوى ما طلب منه من أعمال¹.

وعلى ذلك فإن السلوك الذي يقع من الإنسان ويشكل جريمة يعاقب عليها القانون قد يتخذ مظهراً إيجابياً، وقد يتخذ مظهراً سلبياً، ففي الحالة الأولى يكون السلوك عبارة عن حركة عضوية إرادية ومما تلمسه الحواس وتدركه بسهولة، وهو فعل يتنوع تبعاً للجريمة التي ينوي الجاني ارتكابها، فيستخدم أحد حواسه أو أكثر من حاسة في إتيان هذا السلوك، مثال ذلك ارتكاب جرائم القتل والضرب والسرقة والقتل، حيث أنه يستخدم يده أو لسانه، ويجب أن تكون لدى الجاني إرادة واعية عند إتيان هذا السلوك الإيجابي، لذا يعبر البعض من الشراح عن السلوك الإيجابي بقولهم أنه "حركة دفعت بها الإرادة إلى الخارج"².

أما السلوك السلبي أو الامتناع فإنه يشترك مع السلوك الإيجابي في أنه يشترط في كل منهما توافر الإرادة في التصرف، أي ضرورة تحقق إرادية التصرف ومن ثم فالسلوك السلبي ما هو إلا حركة قابضة دفعت لها إرادة مائعة تنحصر وظيفتها في ربط الحركة أو السكنة بإنسان معين فتتحقق بذلك تبعية هذا السلوك لذلك

² - سعد رزق، موسوعة علم النفس، ط1، مطابع الشروق، بيروت، 1977م، ص156.

الإنسان¹ ، أي أن السلوك السلبي أو الامتناع يعني وجود إرادة دافعة لأعضاء الجسد، لكنها تدفع الأخير إلى الانقباض بالتخلي عن القيام بالنشاط المطلوب، لذلك عرفت الحالة السلبية بأنها " نوع من عدم التعاون وعدم وجود الامتثال في موقف يتطلب المسايرة " ².

ولقد ترتب على عدم فهم حقيقة الامتناع وتمييزه عن السلوك الإيجابي أن أنكر البعض من الشراح وجود جريمة الامتناع أصلاً، وقالوا إن الآثار التي تترتب على امتناع الفرد عن إتيان تصرف معين لا تتولد من السلوك ذاته، بل من أفعال أخرى سابقة له أو معاصرة له، أو بناء على إرادة المجرم ، وذهب البعض منهم إلى القول بأن الامتناع عدم، والعدم لا ينتج شئ، ومن ثم لا تكون هناك جريمة امتناع، باعتبار أن النتيجة التي تحققت بمناسبة الامتناع وجود، والوجود لا يمكن أن يخلق من عدم الوجود³.

ولقد فسر هؤلاء الشراح الآثار التي تحدث بمناسبة الامتناع، أي حاولوا الربط بين الامتناع وبين إقرار المساءلة عن الجريمة التي حدثت بمناسبةه ، فقالوا أن الامتناع في حقيقته لا يحدث نتيجة ما، ولكنه مع ذلك يفتح الطريق أمام بقية الطاقات التي يكون لها الدور الفاعل في حدوث الأثر.

ورأى البعض منهم أن الفرد باتخاذ موقف سلبياً فإنه دائماً يفعل شيئاً ايجابياً بدلاً من الفعل المأمور به، ذلك أن كل أمر يحمل في طياته أوفي جوهره ومعناه نهى، وعلى ذلك فالأمر الصادر بالقيام بعمل معين يتضمن بالمقابل نهى يتمثل في الامتناع عن القيام بفعل متعارض مع ما هو مطلوب من فعل إيجابي، لذلك كان

¹ - أنظر محمد إبراهيم زيد، مرجع سابق، ص8، 66/62.

² -

الامتناع ليس مجرد عدم فعل، وإنما عدم إتيان الفعل المأمور به¹. فالإنسان حين امتناعه عن القيام بتصرف معين لا يتخذ موقفاً ينم عن حالة سلبية مطلقة، وإنما يتخلل ذلك قيامه بتصرف إيجابي معين، تتولد عنه الآثار وتكون له الفاعلية، وتكون له قيمة قانونية في تحديد المسؤولية عن النتيجة الضارة التي تحققت. ويضربون مثلاً لذلك حارس الممر الذي يمتنع عن إغلاق الممر في أثناء مرور القطار بسبب نومه، أو قيامه ببعض الأعمال الخاصة، فيتسبب في وقوع حادث التصادم للقطار بقطار آخر، لذا ينسب أنصار هذا الرأي إلى النوم أو الحركة التي قام بها الحارس عند قيامه ببعض الأعمال الخاصة ما حدث من نتيجة، أي أن هذه النتيجة حدثت بسبب امتناع الحارس عن إغلاق الحارس الممر أثناء مرور القطار². لهذا يقولون أن الامتناع هو " ارتكاب فعل مخالف لما تأمر به القاعدة الجنائية"³. ومعنى هذا أن أنصار هذا الرأي يرون أن المسؤولية عن السلوك الذي يشكل أحد عناصر الركن المادي في جريمة الامتناع تترتب بسبب ارتكاب فعل بديل.

لهذا فقد انتقد هذا الرأي، بحجة أن التصرف الذي قام به الممتنع قد لا تكون له أية أهمية قانونية، وقد لا يقوم الممتنع بأي تصرف، ففي المثال السابق قد لا ينام الحارس أو لا يقوم ببعض الأعمال الخاصة ومع ذلك يقع الحادث⁴.

ويذهب فريق آخر من الشراح إلى تفسير سلوك الممتنع بأنه سلوك ذو أثر، واستندوا في ذلك إلى مبررات فلسفية وقانونية، منها قولهم أن القواعد القانونية التي تنظم السلوك الإنساني وتترتب على

1. 143.

2. 143

3. 248.

248

85

ضوئها حقوق للأفراد يجب أن تتضمن التزامات معينة عليهم، فإذا امتنع الفرد الذي وجه إليه الأمر فإنه يتعرض للعقاب. ذلك لأن السلوك لا يظهر إلى العالم الخارجي إلا من خلال منبه سواء كان داخلياً أم خارجياً يؤدي دوراً موقظاً للعوامل التي تدفع إلى ظهور السلوك الإنساني الحركي، وهو ما يسمى "الغرائز والميول والنزعات". فإذا التزم الفرد الامتناع عن القيام بالسلوك الحركي الإيجابي، فمعنى ذلك أنه خرج من حالة اللاسلوك إلى حالة اتخاذ قرار وهي حالة تصرفه عن طريقها بحركته الامتناعية، وهذا يعني أن السلوك السلبي ليس مجرد (فراغ سلوكي) أو (توقف كلي عن الحركة)، لأن هذا الوصف يكون له وجه من الصحة إذا ما أخذنا هذا السلوك بالمفهوم الطبيعي المجرد والمتصل بشخص الجاني¹، بحيث يمكن وصفه وهو بتلك الحالة بأنه (لا سلوك)، لكن لو صح أن طبيعة تصرف الفرد على هذه الشاكلة عبر الامتناع فإن قانون العقوبات لا يعنى به.

ولكن الحقيقة أن الامتناع غير ذلك، إذ أنه جاء عبر قرار اتخذه الفرد من خلال التحكم في أعضاء جسمه بالامتناع عن القيام بالسلوك المطلوب، ومن ثم فجوهره "إمساك عن الحركة بواسطة الإرادة"²، هذا الإمساك هو "وضع النشاط في حركة قابضة"³، فالإرادة لا تلتزم الصمت، بل إنها تقوم بدور هام وهو "التحكم في سياق السلوك ذاته"⁴. لهذا يقول البعض أن "الامتناع عن عمل شئ هو عمل شئ"⁵، أي أن الامتناع ظاهرة ايجابية، لذا فإنه ليس عدماً⁶. بل هو نشاط

29 1972

174

672 1980 14 3

.58

. 166 1960 . 1

(91-90) 1

. 59

يسعى إلى تحقيق غاية خارج نطاق الإنسان ذاته¹، هذا النشاط يترتب عليه أثر معين يتمثل إما في ضرر لحق مصلحة يحميها القانون، أو تهديد بخطر المساس بالحق أو المصلحة المحمية²، وعلى ذلك يتفق الامتناع مع الفعل الإيجابي في قدرة كل منهما على إحداث النتائج التي يترتب عليها القانون الجنائي أثراً وهو العقاب عليها.

لهذا فقد أقرت قوانين العقوبات في العديد من دول العالم مساواة السلوك السلبي بالسلوك الإيجابي، مثال ذلك أن المادة (2/أ) من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1970م، قد ساوت بين السلوك الإيجابي والسلبي في العقاب، حيث قررت أن " الفعل يشمل عدم الفعل أو الترك " ، وتنص المادة (31) من القانون الاتحادي على أنه : " يتكون الركن المادي للجريمة من نشاط إجرامي بارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل، متى كان هذا الارتكاب أو الامتناع مجرمًا قانوناً".

وتنص المادة (2/40) من قانون العقوبات الإيطالي لعام 1930م على أن: " الامتناع عن منع نتيجة معادل لإحداثها إذا كان على الممتنع واجب قانوني للتدخل".

وتنص المادة (4/19) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969م على أن: " الفعل كل تصرف جرمه القانون، سواء كان ايجابياً أو سلبياً كالترك والامتناع ما لم يرد نص على خلاف ذلك ".

وتنص المادة (30) من القانون اليوغسلافي لعام 1967م على أن:

1- الجنائية أو الجنحة قد تكون بفعل أو امتناع.

2- الجنائية أو الجنحة التي تقع عن طريق فعل (الامتناع) يشترط فيمن وقع منه التترك أن يكون ملزماً قانوناً بالقيام بالفعل¹.

كما أخذ بنفس الاتجاه مشروع قانون العقوبات المصري لسنة 1967 م، حيث تنص المادة (2/23) منه على أنه: "إذا ارتكبت الجريمة العمدية بطريق الامتناع ممن أوجب عليه القانون أو الاتفاق أداء ما امتنع عنه، عوقب عليها كأنها وقعت بفعله"².

ويعتبر بعض القوانين الوضعية الامتناع عن تقديم المساعدة لشخص في خطر جريمة خاصة، مثال ذلك ما تنص عليه المادة (2/263) من القانون الفرنسي، التي تقرر أنه: "يعاقب كل من امتنع عمداً عن تقديم المساعدة لشخص في خطر، سواء بفعله الشخصي أو بطلب مساعده من الغير، ويشترط عدم تعريض نفسه أو غيره للخطر"³.

وتنص المادة (25) من القانون السوداني على أن: "الكلمات التي تشير في أي جزء من أجزاء هذا القانون إلى فعل شيء تشمل أيضاً الامتناع المخالف للقانون إلا إذا ظهر من النص أن المقصود خلاف ذلك.

كما ساوت بعض القوانين العربية بين السلوك الإيجابي والامتناع، مثالها المادة (20) من القانون السوري، والمادة (14) من قانون عقوبات اليمن الديمقراطية الشعبية، والمادة (2/4) من القانون العقوبات اللبناني، والمادتين (57) و(58) من قانون العقوبات الليبي.

1975 .

1953

(13)

- 1

:

- 2

1986 .

114 179 .

- 3

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الشريعة الإسلامية قد سبقت هذه القوانين الوضعية وغيرها في تقرير المساواة بين السلوك السلبي والإيجابي، فقد أقرت استواء نسبة الفعل والترك شرعاً¹. ذلك أن الحقوق في نظر الشريعة الإسلامية تتعلق بالترك كما تتعلق بالفعل².

بل إن فقهاء الشريعة الإسلامية لم يقتصروا على بحث مسألة المساواة بين الفعل والترك، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حيث امتد نقاشهم إلى البحث عن أساس المباح، إذ أن الفعل والترك في المباح لا يختلفان، "والحساب يتعلق بطريقة الترك كما يتعلق بطريقة الفعل"³، ولقد ذكر صاحب المحلى⁴ حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الصحيح: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه"⁵، ولذلك فمن ترك أخيه المسلم يجوع ويعرى وهو قادر على إطعامه وكسوته فقد أسلمه، وفي هذا يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الأغنياء، وحق الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه"⁶.

1- . 115

. 116

. 116

. 158

. 623

. 158

الفرع الثاني : النتيجة في جريمة الامتناع.

النتيجة الإجرامية هي " الأثر الذي يترتب على السلوك الإجرامي. وهي العدوان الذي ينال المصلحة أو الحق الذي يقرر له القانون حماية جنائية ¹ ، فهي في مدلولها المادي عبارة عن " التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر للسلوك الإجرامي"، لذا يجب أن ترتبط النتيجة بالسلوك الذي أدى إليها برابطة سببية مادية. ومع ذلك فهناك جرائم لا يشترط لقيامها تحقيق نتيجة معينة، بل إن مجرد حدوث السلوك الإجرامي يكفي لتوافر ركنها المادي، لذا يقسم شراح قانون العقوبات الجرائم إلى طائفتين، الأولى : تتضمن الجرائم ذات النتائج والتي تسمى "الجرائم المادية"، كالقتل والسرقة. وتتضمن الثانية، الجرائم الشكلية والتي تسمى " جرائم السلوك المجرد"، حيث لا تترتب عليها نتائج ملموسة في العالم الخارجي ويتكون ركنها المادي من السلوك الإجرامي فقط، مثالها جرائم إحراز وحمل السلاح بدون ترخيص، وحياسة المخدرات، ففي هذا النوع من الجرائم يأخذ القانون بنظرة الاعتبار لسلوك الفرد المادي، إيجابياً كان أم سلبياً بصرف النظر عما يترتب عليه من نتائج متميزة عنه ². لهذا يوصف هذا النوع من الجرائم بأنها مجرد عدم إطاعة أمر القانون أو نهيه ³.

ويذهب شراح قانون العقوبات عند تحديدهم لمفهوم النتيجة، إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول : يميل إلى الأخذ بالمفهوم المادي للنتيجة، أي ما يترتب على السلوك من أثر واقعي ملموس، ولذا عرفوا النتيجة بأنها " التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر للسلوك" ¹، وحتى تتوافق هذه النتيجة مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات فإن القانون لا يعتد بأية نتيجة تترتب على سلوك الفرد، وإنما يعتد بأحدها ويرتب على ضوئها الآثار الجنائية ².

الاتجاه الثاني ويميل إلى القول بأن لكل جريمة نتيجة، ولكن هذه الأخيرة تُفهم هنا لا على أساس الأثر الطبيعي أو المادي المترتب على السلوك وإنما المقصود بها المعنى القانوني ³، ووفقاً لهذا المعنى يكون المقصود بالنتيجة هو " العدوان على مصلحة يحميها القانون" ⁴، وهذا العدوان يتمثل إما في الإضرار بتلك المصلحة أو تهديدها بالضرر ⁵، لهذا تعد النتيجة وفقاً لهذا الاتجاه " صفة في السلوك وليست عنصراً متميزاً عنه"، أما الأثر الذي يترتب على السلوك وهو الأثر المادي فهو عبارة عن ظهور لهذا العدوان ⁶.

ويترتب على المفهوم الذي نادى به أنصار هذا الاتجاه أن قسموا الجرائم من حيث نتائجها إلى جرائم ضرر وجرائم خطر.

119- 118

1

. 83

84

2

.252

3

.252

83

4

.119

5

.97-96

6

وأميل إلى ترجيح الاتجاه الأول، حيث أنه يعطي معنى واضحاً للنتيجة، فضلاً عن أن المفهوم القانوني للنتيجة قد انتقد من ناحية أنه يؤدي إلى التعارض مع قواعد رابطة السببية، التي تعني أنه لا بد من وجود علاقة بين فعل ونتيجة مادية، لا بين فعل وصفة يكتسبها السلوك من تطابقه مع النموذج القانوني وتحقيق العدوان على المصلحة¹. كما أن أنصار المفهوم القانوني للنتيجة قد خلطوا بين الحكمة من التجريم وبين العناصر القانونية اللازمة لقيام الجريمة².

ويذهب فريق من شراح القانون الجنائي إلى الجمع بين المفهوم المادي والقانوني في مفهوم واحد، وذلك بأن جعل للنتيجة مدلولين: الأول مادي، والآخر قانوني³.

					87.	1
7	2					2
	101.	122		309	1965	3
		288 – 289.	1973			

الفرع الثالث: علاقة السببية بين الامتناع والنتيجة.

لتحديد الدور الذي تلعبه علاقة السببية في جرائم الامتناع سأوضح هنا المقصود بعلاقة السببية والنظريات المفسرة لها وتطبيق السببية على هذا النوع من الجرائم:

أولاً: المقصود بعلاقة السببية.

لا يكفي لقيام الركن المادي في الجريمة توافر السلوك الإجرامي وتحقيق النتيجة التي يعاقب عليها القانون، بل يجب أن تجد علاقة سببية بين السلوك والنتيجة، أي أن يكون هذا السلوك هو السبب الذي أدى إلى حدوث النتيجة، فيرتبط السلوك بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب¹. ومن ثم فإذا انتفت علاقة السببية فلا يسأل الفاعل عن جريمة تامة، بل تقتصر مسؤوليته على الشروع إذا كانت الجريمة عمدية، ولا يسأل على الإطلاق في الجرائم غير العمدية، حيث أنه لا شروع فيها².

ويثير البحث في علاقة السببية صعوبات خاصة، وذلك عندما لا يكون سلوك الجاني هو العامل الوحيد الذي أحدث النتيجة المعاقب عليها، بل أسهمت عوامل أجنبية أخرى في إحداثها، سواء كانت سابقة على السلوك الإجرامي (كالاعتداء على شخص مريض بالقلب مما ساعد على وفاته)، أو معاصرة له (كما لو طعن الجاني المجني عليه بسكين في نفس اللحظة التي يطلق عليه آخر النار فيقضي عليه).

1

. 1984

1984

.146 230

2

ثانياً: النظريات المفسرة لعلاقة السببية.

وقد وجدت نظريات عدة لتفسير علاقة السببية أهمها ثلاث هي: نظرية تعادل الأسباب، ونظرية السبب المباشر، ونظرية السبب الملائم.

1 - نظرية تعادل الأسباب:

يذهب فريق من شراح قانون العقوبات إلى تفسير العلاقة التي تربط بين السلوك والنتيجة في الجريمة بنظرية مفادها أن جميع العوامل التي تسهم في إحداث النتيجة الإجرامية تعتبر عوامل متكافئة ومتعادلة¹.

2 - نظرية السبب المباشر :

يذهب فريق آخر من شراح قانون العقوبات إلى القول بأن : " الجاني يسأل عن النتيجة متى كان نشاطه هو السبب الفعّال أو الأقوى في حدوثها، أما العوامل التي تضافرت مع هذا السبب وهيأت له أو ساعدت في إحداث النتيجة فتعتبر ظروفًا لها، لا تعد أسباباً، لأن فعل الجاني كان كافياً بذاته لإحداث هذه النتيجة" ²

3 - نظرية السبب الملائم :

تذهب النظرية الثالثة التي تعرف باسم "نظرية السبب الملائم" إلى أن نشاط الجاني لا يعتبر بذاته سبباً لوقوع نتيجة إجرامية معينة إلا إذا تبين أن هذا النشاط يصلح لأن يحدث تلك النتيجة وفقاً للمجري العادي للأمر .

ويبدو من الدراسات التي تناولت قوانين العقوبات في الدول العربية والأجنبية أنها لم تضع معياراً دقيقاً يحدد علاقة السببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية، بل تركت ذلك للفقهاء، ومع ذلك فإن البعض منها يتضمن نصوصاً تحدد علاقة السببية، مثالها قانون العقوبات الإيطالي الذي ينص في المادة (40) منه على أنه: "لا يعاقب شخص من أجل واقعة اعتبرها القانون جريمة إلا إذا كانت النتيجة الضارة أو الخطرة التي يتوقف عليها وجود الجريمة أثراً لفعله أو امتناعه". وتنص المادة (41) من هذا القانون على أنه: "إذا تعاونت في إحداث الجريمة عوامل سابقة أو معاصرة أو لاحقة، ولو كانت مستقلة عن سلوك المجرم فإن هذا لا يمنع من قيام رابطة السببية بين فعله أو امتناعه وبين الحادث الإجرامي. كما أن العوامل اللاحقة لا تقطع رابطة السببية إلا إذا كان من شأنها إحداث النتيجة بمفردها، وحينئذ تطبق على الفعل أو الامتناع العقوبة المقررة له إن كان كَوْن في ذاته جريمة، وتسري نفس الأحكام ولو تمثل العامل السابق أو المعاصر أو اللاحق في فعل مشروع صادر عن الغير"¹.

وقد أخذ بهذا الاتجاه - لوضع ضوابط العلاقة السببية بين الفعل الإجرامي والنتيجة الإجرامية - قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (3) لعام 1987م، حيث تنص المادة (32) منه على أنه: "لا يسأل الشخص عن جريمة لم تكن نتيجة لنشاطه الإجرامي، غير أنه يسأل عن الجريمة ولو كان قد أسهم مع نشاطه الإجرامي في إحداثها سبب آخر سابق أو معاصر أو لاحق، متى كان هذا السبب متوقعاً أو محتملاً وفقاً للسير العادي للأمر. أما إذا كان ذلك السبب وحده كافياً لإحداث نتيجة الجريمة فلا يسأل الشخص في هذه الحالة إلا عن الفعل الذي ارتكبه"².

1 234 150 .

2 1966 (24)

(203)

154 239

وتتجه أحكام القضاء الداخلي في بعض الدول العربية إلى الأخذ بنظرية السببية الملائمة، مثال ذلك أحكام القضاء المصري، حيث عبرت عن ذلك محكمة النقض المصرية في بعض أحكامها بقولها: إنه من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتيجة المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغير"¹.

كما قضت محكمة النقض المصرية بأن: "رابطة السببية تنقطع ولا يسأل الجاني إلا عن فعله مجرداً عن النتيجة، إذا ساهمت مع فعله عوامل شاذة غير مألوفة"، وتطبيقاً لذلك قررت عدم مسئولية الجاني عن الوفاة الناشئة مباشرة عن مضاعفات الإصابة، متى كانت هذه المضاعفات لم تحت إلا بسبب إهمال المجني عليه إهمالاً شديداً في حق نفسه أو بسبب امتناعه عن العلاج دون ما عذر مقبول أو بنية الإساءة إلى مركز الجاني"². ويترتب على ذلك أنه يجب على محكمة الموضوع أن تثبت في حكمها توافر علاقة السببية باعتبارها عنصراً من عناصر الركن المادي للجريمة، فإن لم تفعل كان حكمها قاصراً التسبب مما يستوجب نقضه.

ومن المعلوم أن علاقة السببية بمفهومها السابق تنطبق على كافة الجرائم، سواء ارتكبت بفعل إيجابي أو بامتناع، لهذا يطلق البعض على علاقة السببية بين النشاط السلبي والنتيجة عبارة "السببية السلبية". ومن ثم فإذا لم توجد صلة بين الممتنع وبين النتيجة التي حدثت فلا يسأل الممتنع، وإن كان البعض من الشراح الذين ذهبوا من قبل إلى القول بأن الامتناع عدم، يرى أنه لا توجد

25 85 395.

1984 (8)

1

1038 (210) 19 1968 (25)

2

جريمة الامتناع ذات النتيجة، لاستحالة سببية الامتناع استحالة مطلقة، ولكن البعض الآخر يرى أن للامتناع سببية نسبية تتأتى من خلال النص في القانون على تجريم الامتناع، و بحث فريق من الشراح تأثير النشاط السلبي في ذات المجني عليه أوفي ذات الممتنع، وأطلقوا عليه تسمية "السببية الإنسانية"¹.

بل لقد ذهب البعض منهم إلى القول بأن "السببية تظهر من خلال عدم حيولة الممتنع دون إحداث النتيجة"²، حيث أن عدم الحيولة يتساوى مع التسبب لوجود صلة منطقية بين النشاط السلبي والنتيجة الإجرامية، والتي تبرز عبر إثبات أن المتهم لو قام بما هو مطلوب منه قانوناً لما حدثت الجريمة، أي أن هناك تقصيراً من جانبه أدى إلى حدوث النتيجة .

وبهذا نخلص إلى القول بأن العلاقة بين النشاط السلبي والنتيجة التي تحققت هي في حقيقة الأمر علاقة سببية، يمكن بيانها من خلال التثبت من أنه لولا الامتناع لما حدثت النتيجة.³ ويطلق على هذا الاتجاه تسمية "السببية المنطقية" .

98 97 .

1

.113

2

.109

3

ثالثاً : تطبيق مفهوم رابطة السببية على جرائم الامتناع

لقد سبقت الإشارة إلى مفاهيم النظريات التي قيلت لتفسير رابطة السببية بصفة عامة، وبتطبيق هذه المفاهيم على جرائم الامتناع يتضح أنها تصلح كذلك لوضع معيار لعلاقة السببية بين الامتناع والنتيجة، وذلك على النحو التالي :

1 - معيار تعادل الأسباب :

يقوم هذا المعيار على أساس الأخذ في الاعتبار كافة الأسباب التي أدت إلى حدوث الجريمة والتي توجد بينها وبين النتيجة علاقة سببية، سواء كانت هذه الأسباب إيجابية أم سلبية¹، بحيث أنه يكفي أن يكون فعل الجاني هو أحد العوامل التي تضافرت في إحداث النتيجة الإجرامية، فلا يشترط أن يكون هو العامل الوحيد في إحداثها.

وبتطبيق هذا المعيار على جرائم الامتناع يمكن القول بأنه في المثال الذي يضربه الشراح والمتعلق بإثارة المسؤولية الجنائية عن جرائم الامتناع التي يرتكبها السجناء عندما يمتنع عن تقديم الطعام إلى السجناء مما ترتب عليه وفاته، فقد تتداخل عوامل أخرى يكون لها دور في إحداث الوفاة، ذلك أن عدم تقديم السجناء الطعام للسجناء أدى إلى إصابته بمرض تم نقله على أثره إلى أحد المستشفيات، فإذا انقلبت المركبة التي نقلته أو احترق في المستشفى، فإن هذين العاملين قد ساهما بطريقة معينة في إحداث الوفاة. والراجح أنه طبقاً لمعيار تعادل الأسباب فإن هذه العوامل كلها تؤخذ في الاعتبار عند تحديد المسؤولية الجنائية عن هذه الجريمة ، أي أن تدخل العاملين

الأخيرين بعد الفعل الذي وقع من السجان لا يقطع السببية بين الامتناع والنتيجة.

2. معيار السبب المباشر:

يأخذ أنصار هذا المعيار في اعتبارهم فاعلية النشاط الذي قام به الفاعل، بحيث أن هذا النشاط لا يعد سبباً للنتيجة التي تحققت إلا إذا اتصلت هذه النتيجة اتصالاً مباشراً بالفعل، وبعبارة أخرى ينظر إلى مختلف الأسباب التي أسهمت في إحداث النتيجة لمعرفة أيها يعد بمثابة السبب المباشر، بحيث تعد الأسباب الأخرى مجرد ظروف ملازمة ساعدت أو هيأت له، أي أنها ساعدت على إحداث النتيجة بطريقة غير مباشرة. ويشترط البعض من الشراح لتطبيق هذا المعيار على جرائم الامتناع أن يكون الامتناع هو الذي أدى مباشرة إلى النتيجة التي حدثت، وإلا فلا يجوز نسبتها إليه. لهذا فقد ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى استبعاد المسؤولية الجنائية للشرطي الذي لم يحل دون وقوع السرقة، أو لم يحل بين القاتل والمقتول، لأن فعله لم يمكن السبب المباشر في وقوع جريمة السرقة أو جريمة القتل¹.

3- معيار السبب الملائم :

ومفاده أنه يجب الأخذ بالسبب الملائم لإحداث النتيجة، وهو يكون كذلك إذا احتوى بطبيعته إمكانية إحداث تلك النتيجة طبقاً للمجرى العادي للأمر². وطبقاً لهذا المعيار توجد علاقة بين نشاط الجاني والنتيجة التي حدثت إذا ما توسطت عوامل أخرى مما يجري به السير العادي للأمر، بحيث أنه يصبح حصول مثل هذه

¹ 109 .159

⁻¹ 2 . 1979 .272

⁻²

1963 .148

⁻³ .242

⁻⁴ .149

النتيجة ممكنًا وعادياً على الرغم من توسط هذه العوامل¹. ومثال العوامل العادية إصابة المجني عليه بمرض كضعف القلب، أما العوامل الاستثنائية أو الشاذة فمثالها عندما يتم نقل المصاب في حادث إلى المستشفى ثم نشب حريق فيه أدى إلى وفاته، حيث يعد الحريق عاملاً شاذاً يترتب عليه قطع تلك العلاقة²، ويترتب عليه عدم مساءلة الجاني عن النتيجة، لأن هذا العامل الشاذ يتسبب في وجود علاقة سببية جديدة³.

أما إذا كانت العوامل الأخرى التي شاركت مع سلوك الفاعل في إحداث النتيجة عوامل عادية وغير شاذة فيسأل عن النتيجة، مثال ذلك إذا امتنعت مرضعة عن إرضاع طفلها لمدة زمنية معينة فترتب على ذلك أن اعتلت صحته، وعند نقله إلى المستشفى انقلبت السيارة التي نقله مما أدى إلى وفاته، فإن علاقة السببية في هذه الحالة بين الامتناع والوفاة تعد منقطعة، أما في الحالة التي تكون فيها الوفاة قد حدثت نتيجة لما صاحب عدم الإرضاع من اعتلال صحة الطفل نتيجة لمرض عجل بوفاته، فإن تلك العلاقة لا تعتبر منقطعة بين فعل عدم الإرضاع (أي الامتناع) وبين الوفاة.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الشريعة الإسلامية تأخذ بنظرية السببية الملائمة⁴، والامتناع الذي تأخذه الشريعة الإسلامية بعين الاعتبار هو الامتناع الذي يكون متعارضاً مع أحكامها ومقاصدها⁵. و سنتناول أحكام المسؤولية عن جرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية في موضع لاحق من هذه الدراسة.

ونخلص مما سبق إلى القول بأن هناك علاقة مادية قائمة تربط بين نشاط الامتناع وبين ما تخلف عنه من نتيجة .

160 .

4 _

82 .

5 _

المطلب الثاني الركن المعنوي

سأوضح في هذا المطلب تعريف الركن المعنوي للجريمة،
وصوره، وتطبيقه على جرائم الامتناع :

أولاً : تعريف الركن المعنوي :

لا يكفي لقيام الجريمة ارتكاب الفاعل الركن المادي فقط، بل
يلزم فضلاً عن ذلك أن يتوافر الخطأ أو الإثم الجنائي من جانبه،
حيث يجري التعبير عنه بأنه " لا جريمة بغير خطأ " ¹
ويتمثل الإثم الجنائي في إرادة آثمة اتجهت اتجاهًا إراديًا منحرفاً
مخالفاً للقانون ². فهو يتضمن لوماً موجهاً إلى مرتكب الفعل بسبب
الخيار الذي أقدم عليه وبين مخالفة القاعدة القانونية واحترامها ³.

¹ - انظر عبد العظيم وزير، افتراض الخطأ كأساس للمسؤولية الجنائية، دراسة مقارنة في النظامين اللاتيني والأنجلو أمريكي، دار
النهضة العربية، القاهرة، 1988 م، ص22، بند 6؛ محمد محيي الدين عوض، القانون الجنائي، مبادئه الأساسية في القانون الأنجلو
أمريكي، 1987 م، ص84، بند 104.

² - 16 18 1988

³ - 20 23

ثانيا : صور الركن المعنوي :

يتخذ الإثم الجنائي إحدى صورتين :الأولى صورة العمد و تسمى " القصد الجنائي " ، والثانية صورة الخطأ (أي الخطأ غير العمدى). ويوصف هذا الركن بالركن الشخصي للجريمة ،لأنه يبحث في الخصائص الشخصية لمرتكب الجريمة كما يعنى بمجموع العناصر الداخلية ذات الطابع النفسي للجاني.

وتأخذ بعض القوانين الجنائية الوضعية بشخصية المتهم في الاعتبار ،فتعتبرها ظرفاً مشدداً للعقاب في بعض الحالات، أو عنصراً في الجريمة في البعض الآخر منها، مثال ذلك ما تنص عليه المادة (63) من قانون العقوبات السويسري من أخذ الحالة الشخصية للمتهم في الاعتبار عند التفريد القضائي للعقوبة. على حين لا يأخذ البعض الآخر من هذه القوانين هذا العنصر المعنوي في الاعتبار كظرف مشدد للعقاب.

ويذهب فريق ثالث من القوانين الوضعية إلى اعتبار الإثم الجنائي شرطاً أساسياً لقيام المسؤولية الجنائية، مثال ذلك ما تنص عليه المادة (43) من قانون العقوبات الإيطالي، التي تقرر أن الجريمة تكون عمدية إذا كان الحدث ضاراً أو الخطر الناتج عن الفعل أو الامتناع الذي تتوقف عليه الجريمة قانوناً متوقعاً مراراً من الجاني بوصفه نتيجة لفعله أو امتناعه¹.

وقد يقصد الجاني بفعله تحقيق نتيجة معينة، ولكن تحدث نتيجة أخرى تتعدى قصده فتسمى الجريمة متعدية القصد، ويحدث ذلك عندما يتولد عن الفعل أو الامتناع حدث ضار أو خطر أشد جسامه من ذلك الحدث الذي قصده الجاني.

1 - القصد الجنائي.

لم تعرف الغالبية العظمى من قوانين العقوبات الوضعية القصد الجنائي، وإنما يتم الرجوع إلى النص القانوني لمعرفة مدى تطلب القصد الجنائي في الفعل، وهو ما يحدث من خلال النص الصريح كأن ينص على أن " كل من أتلف أو عيب أو عطل عمداً

عهدة سلمت له....."، أو "كل من قتل نفساً عمداً.....".
أو من خلال تطلب القصد الجنائي باشتراط العلم مثل النص على أن
"يعاقب ب.....كل من أخفى أشياء مسروقة، مع علمه
بذلك.....".

لهذا فقد اجتهد شراح القانون الجنائي في وضع تعريف للقصد
الجنائي، حيث وجدت نظريات عدة في هذا الصدد :
النظرية الأولى: نظرية العلم.

تقوم هذه النظرية على أن القصد الجنائي يتحقق بإرادة السلوك
الإجرامي، أما النتيجة الإجرامية المترتبة على هذا السلوك فيكفي أن
يكون الجاني عالماً بها، مع توافر علمه بجميع الوقائع التي تدخل في
تكوين الركن المادي للجريمة. فإرادة السلوك هي السبب المنشئ
للفعل، ولا عبره بإرادة النتيجة، بل يكفي أن يتوقعها الفاعل¹.

النظرية الثانية: نظرية الإرادة.

يرى أنصار هذه النظرية أن القصد الجنائي لا يتوافر من
مجرد إرادة الفعل وتوقيع النتيجة أو العلم بها، بل يجب فضلاً عن
ذلك أن تتجه إرادة الجاني نحو تحقيق النتيجة، لأن القول بغير ذلك
يعني تجريد الإرادة من طبيعتها النفسية وصفتها الواعية المدركة².

- 1

357

69 98 1959

238 1996

329 348 1996 6

280

283

166 231

.185

- 2

229 349

634 560

099 326

327

وتتجه الغالبية العظمى من شراح قانون العقوبات إلى الأخذ بنظرية الإرادة في القصد الجنائي، وطبقاً لها يعرف القصد الجنائي بأنه: " اتجاه إرادة الجاني نحو ارتكاب الجريمة مع العلم بارتكابها وعناصرها كما يتطلبها القانون"¹. وعلى ذلك يجب أن تتجه إرادة الجاني نحو ارتكاب الجريمة وأن يعلم بعناصر الجريمة من حيث الواقع والقانون، أي أن يعلم بأركانها المتمثلة في العلم بالواقعة المكونة لنشاطه الإجرامي والعلم بالنتيجة وتوقع علاقة السببية، والعلم بالظروف المشددة التي تغير وصف الجريمة فتقلبها من جنحة إلى جناية، مثل حمل السلاح أثناء السرقة، والعلم بالشرط المفترض في الجريمة، مثل صفة الموظف العام في جريمة الرشوة، ويجب فضلاً عن ذلك أن يعلم بالقانون الذي يجرم الفعل المكون للجريمة التي ارتكبها الجاني، أي العلم بالركن الشرعي، ويشترط أن يكون القصد الجنائي معاصراً لارتكاب السلوك الإجرامي وتحقق النتيجة الإجرامية التي يعاقب عليها القانون .

2 - الخطأ غير العمدى:

يقصد بالخطأ غير العمدى "الإخلال بالتزام عام يفرضه المنظم على الأفراد بالتزام مراعاة الحيطة فيما يباشرونه حرصاً على الحقوق والمصالح التي يحميها القانون"². ويتخذ هذا النوع من الخطأ صوراً عدة، أهمها الرعونة، وعدم الاحتياط والتحرز، والإهمال وعدم الانتباه، وعدم مراعاة القوانين واللوائح والأنظمة.

¹ 284 185.

² 343 221.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الإرادة المعتبرة في الركن المعنوي للجريمة يجب أن يتوافر فيها شرطاً التمييز وحرية الاختيار، أي أنه يجب أن يكون الفاعل كامل الأهلية.

ثالثاً: تطبيق الركن المعنوي على جرائم الامتناع.

من المتفق عليه لدى شراح قانون العقوبات الوضعي أنه يجب أن يتوافر الركن المعنوي في جريمة الامتناع، وذلك بانصراف إرادة الجاني إلى السلوك والنتيجة وتوافر شرطاً التمييز وحرية الاختيار، أي أن الركن المعنوي في الجرائم الايجابية ينطبق كذلك على جريمة الامتناع، فلا تنفرد هذه الأخيرة بخصوصية معينة.

لذا فإنه من الملاحظ أن اتجاه إرادة الممتنع إما أن يكون عمدياً أو غير عمدي. ويشترط في الامتناع تحقق الصفة الإرادية في كل مرحلة من المراحل. ومن ثم فإذا تطلب القانون من الفرد أن يقوم بإتيان فعل معين، خلال فترة محددة، لكنه امتنع عن القيام به، فيشترط لمساءلته عن جريمة امتناع أن تتوافر الإرادة لديه في الامتناع طوال تلك الفترة، فإذا حدث ما يقطع إرادة الامتناع هذه (مثل إصابته خلال تلك الفترة بما يهدم إرادته) فلا ينسب إليه الامتناع¹.

ومع ذلك فإن فريقاً من هؤلاء الشراح يذهب إلى تجزئة الإرادية إلى مظهرين :

الأول: إيجابي، عندما يريد الشخص أن يفعل شيئاً ما.

الثاني: سلبي، عندما يمسك الفرد عن القيام بالعمل، ففي هذه الحالة الثانية لا تكون إرادة الامتناع معدومة، وإنما هي إرادة عدم الإرادة².

ولكن يبرز تساؤل هام يتعلق بالحالات التي يكون فيها الامتناع عمدياً، وتلك التي يكون فيها الامتناع غير عمدي، وهو ما سيوضحه الباحث فيما يلي:

1 - الامتناع العمدي :

يقصد بالامتناع العمدي إحجام الجاني عن ارتكاب فعل مطلوب منه قانوناً القيام به عن طريق توجيه إرادته لذلك، هادفاً من وراء هذا الإحجام تحقيق غاية معينة، بمعنى أن الإرادة هنا لا تدفع أعضاء الفرد إلى الحركة بإتيان فعل إيجابي، بل تدفع الأعضاء إلى عدم إتيان الحركة المطلوبة قانوناً¹.

ويتمثل القصد الجنائي في جرائم الامتناع في العلم بالسلوك، وإرادته، وإرادة النتيجة التي تترتب عليه، حيث تتمثل هذه الإرادة فيما كان بإمكان الممتنع إتيان الفعل المفروض عليه قانوناً. أي أنه إذا اقترنت عناصر القصد الجنائي بالامتناع أصبح الامتناع عمدياً، لهذا يعرف البعض من الشراح القصد الجنائي بأنه: " توجيه الفعل أو الترك إلى إحداث النتيجة الضارة التي تتكون منها الجريمة".

وذهب فريق من الفقه الإنجليزي إلى اعتبار القصد الجنائي متوافراً في جرائم الامتناع، حيث يميز هذا الرأي بين الامتناع العمدي والامتناع بإهمال، ويضربون لذلك أمثلة منها: إذا تعمد الوالدان قتل أو تعذيب ابنهما عن طريق الامتناع عن إطعامه، فإنهما يعتبران مرتكبين لجريمة عمدية.

ولقد نص القانون الإنجليزي الصادر عام 1922 والمعروف باسم قانون قتل الأطفال، على أنه: " عندما تتسبب المرأة في قتل طفلها حديث الولادة عن طريق أي فعل أو امتناع عمدي فتكون مرتكبة لجريمة قتل الطفل".

وكذلك ما ينص عليه القانون السوفيتي لعام 1960م، حيث قررت المادة (8) منه أنه: "تعتبر الجريمة مرتكبة عن عمد إذا كان الفاعل الذي ارتكبها عالماً بالخطورة الاجتماعية المترتبة على نشاطه أو امتناعه".

كما نصت عليه المادة (43) من قانون العقوبات الإيطالي بقولها: "الجريمة تكون عمدية إذا كانت النتيجة - الضارة أو الخطرة المترتبة على فعل أو امتناع الجاني والتي يتوقف عليها وجود الجريمة - مقصودة ومعلومة من الجاني كنتيجة لفعله أو امتناعه". ونصت على ذلك أيضاً المادة (34 - أ) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969م.

كما نص عليه مشروع قانون العقوبات المصري لعام 1961م (المادة 46)، والمشروع الذي أعد عام 1966م (المادة 23) على تجريم الامتناع العمدي¹.

ولكن البعض الآخر من قوانين العقوبات الوضعية لم يتضمن نصوصاً تجرم الامتناع العمدي، مثالها قانون العقوبات المصري، والفرنسي، وبعض القوانين الجنائية العربية الأخرى.

2 - الامتناع غير العمدي.

إذا كان الأصل أن الجرائم تكون عمدية، فإن الاستثناء أن تكون غير عمدية، لذا فإنه يجب للعقاب على الفعل غير العمدي أن يوجد نص صريح يقرر ذلك. ويذهب البعض من الشراح إلى القول بأنه إذا ثبت تجرد الامتناع من الإرادة فإن هذا يعني عدم اعتداد القانون به.

ولما كانت قوانين العقوبات الوضعية تكاد تخلو من تعريف محدد للخطأ غير العمدي، حيث تقتصر على تعداد صورته فقط على

نحو ما سبقت الإشارة إليه، فإن البعض من الشراح يذهب إلى القول بأن "هذه الصور من السعة، بحيث يمكن أن تستوعب صور الجريمة عن طريق الامتناع مثلما يمكن أن تستوعب وقوعها عن طريق الفعل الايجابي"¹.

وهذا ما أيدته بعض الأحكام الصادرة عن القضاء الفرنسي وعن بعض المحاكم في الدول العربية، مثال ذلك ما قرره محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في (13) سبتمبر 1964م، والذي قررت فيه أنه: "إذا أغفل أو أهمل المولد في أثناء عملية الولادة ربط الحبل السري للطفل وتركه بغير عناية بعد مولده مما ترتب عليه موت الوليد فإنه يكون مسئولاً عن جريمة قتل خطأ"².

.287

- 1

. 190 . 1982 . 2

- 2

المبحث الثالث المسئولية عن الشروع في جرائم الامتناع

تمهيد وتقسيم.

تتشرط القوانين الوضعية لقيام الجريمة تحقق أركانها على النحو الذي تم توضيحه في المبحث السابق، بأن يتوافر الركن المادي بعناصره الثلاثة وهي (السلوك والنتيجة وعلاقة السببية)، والركن المعنوي بعنصريه (العلم والإرادة)، فضلاً عن توافر الركن الشرعي. ويترتب على ذلك أن عدم توافر أي من هذه الأركان العناصر يجعل الفعل غير معاقب عليه وهذا هو الأصل العام. ولكن في بعض الحالات يتدخل القانون بالعقاب إذا كان النقص في هذه العناصر قد اقتصر على عنصر النتيجة، أي عندما تكون الجريمة في حالة شروع، إذ أن أهم ما يميز جرائم الشروع هو عدم تحقق النتيجة التي يقصدها الجاني. لهذا يبرز سؤال مفاده: هل يسأل الجاني عن الشروع في جرائم الامتناع؟.

وللإجابة على هذا السؤال سيوضح الباحث المقصود بالشروع في الجريمة، ثم يحدد كيفية الشروع في جرائم الامتناع المجرد وفي جرائم الامتناع ذي النتيجة والعقاب عليها. وذلك في مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول : المقصود بالشروع في الجريمة وأساس العقاب عليه.

المطلب الثاني : الشروع في جرائم الامتناع المجرد.

المطلب الأول

المقصود بالشروع في الجريمة وأساس العقاب عليه

يقصد بالشروع في الجريمة وقوع الفعل المادي أي السلوك المكون للعنصر الأول من عناصر الركن المادي للجريمة، أي أن الشروع جريمة ولكنها جريمة ناقصة غير مكتملة، مثالها من يطلق عياراً نارياً على آخر ولا يتم إصابته، أو من يفتح باب منزل بهدف سرقة ولكنه لا يتمكن من إتمام السرقة. والشروع جريمة يتوافر لها الركن المعنوي ولكن الركن المادي فيها يتخلف بصورة كلية أو جزئية¹، فالنتيجة الإجرامية لم تتحقق لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه. أما الركن المعنوي فهو متوافر في صورة القصد الجنائي، إذ أن الحكمة من تجريم الشروع هي تحقق النية الإجرامية التي اقترنت بقدر من السلوك أو به كله. ولقد عرفت القوانين الوضعية.

كقانون العقوبات المصري الذي عرفه بأنه: "البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها"².

ونستخلص من هذا المعنى للشروع النتائج التالية:-

1 - أن الشروع لا يتصور كقاعدة عامة إلا بالنسبة للجرائم المادية (أي الجرائم ذات الضرر)، وذلك أن هذا النوع من الجرائم

¹ -

1980

1970

² - (45)

لا يتحقق إلا بوقوع النتيجة المحظورة قانوناً. وعلى ذلك فإن تحقق هذه النتيجة يجعل الفعل معاقباً عليه إذ تتحقق عناصر الركن المادي للجريمة ومن ثم يسأل الجاني عن النتيجة حتى يثبت توافر الركن المعنوي كذلك، لتكون مسؤوليته عن جريمة تامة. وإذا لم تتحقق النتيجة فلا يسأل الفاعل .

2 - أن الجرائم الشكلية أو ما يعرف بجرائم السلوك المجرد التي ليست لها نتيجة ملموسة في العالم الخارجي وقت ارتكابها يمكن أن يسأل عنها الفاعل، إذ انه يمكن أن يتصور الشروع فيها.

3-إذا انتفى القصد الجنائي لدى الفاعل فلا تقوم الجريمة أصلاً، لا في صورتها التامة ولا في صورة الشروع إذ أن القاعدة أنه لا شروع في الجرائم غير العمدية ولا في الجرائم متعدية القصد. فمثلاً السائق الذي يقود سيارته مسرعاً سرعة شديدة مخالفاً قواعد المرور في أحد الشوارع العامة بما ينذر تهديد أرواح الناس وسلامتهم لا يعد مرتكباً لجريمة شروع في قتل خطأ، ذلك على الرغم من أنه يمكن أن يعتبر مرتكباً لجريمة من جرائم المرور.

4 - أن الحكمة من تجريم الشروع هي في المقام الأول عدم تحقق النتيجة الإجرامية، ومع ذلك فإن الشروع يمكن أن يعد صورة من صور جرائم الخطر، فهو يكشف عن شخصية خطيرة إجرامية، ذلك أن عدم تحقق النتيجة في جرائم الشروع يرجع لعامل غير إرادي منبت الصلة عن إرادة الجاني، الذي لولا تدخل هذا العامل في الوقت الذي ترتب فيه عدم تحقق النتيجة لمضى قدماً في مشروعه الإجرامي حتى نهاية المطاف¹. وقد تكون عقوبة الشروع في الجناية مساوية لعقوبة الجريمة التامة أمثال ذلك جريمة نقل

المرفقات أو المواد القابلة للإشتعال في وسائل النقل) وقد تكون أقل منها (كما في جنح السرقة والنصب).

5 - أن القانون الوضعي يعاقب على الشروع في الجنايات إلا ما يستثنى بنص خاص. أي أن كل جنائية يتصور فيها الشروع يعاقب عليه ولو لم ينص على ذلك صراحة، ولكن قد يتضمن القانون نصاً يقرر عدم العقاب على الشروع في الجنائية. مثال ذلك ما تنص عليه المادة (260) من قانون العقوبات المصري من عدم العقاب على الشروع في جنائية إسقاط الحوامل عمداً. أما الجنح فلا عقاب على الشروع فيها إلا بمقتضى نص خاص يجيز ذلك، مثاله نص المادة (321) من قانون العقوبات المصري التي تعاقب على الشروع في جرائم السرقات المعدودة من الجنح. ولكن القانون لا يعاقب على الشروع في المخالفات مطلقاً، و الحكمة في ذلك هي ضالة جسامتها وانتفاء الخطورة الإجرامية لشخص فاعلها.¹

6 - تكون العقوبة على الشروع أقل من العقوبة على الجريمة التامة، فإذا كانت عقوبة الجنائية التامة الإعدام فإن عقوبة الشروع فيها هي الأشغال الشاقة المؤبد. وفي الجنح تختلف عقوبة الشروع من شخص لآخر.

المطلب الثاني الشروع في جرائم الامتناع المجرد

يقصد بجرائم الامتناع المجرد على نحو ما سبقت بيانه آنفاً "الجرائم التي يتوافر لها الركن المادي بمجرد الإحجام عن إتيان الفعل الذي يوجب القانون أداءه". وقد اختلف شراح القانون الوضعي حول مدى إمكانية تصور الشروع في هذا النوع من الجرائم، بحيث يمكن القول بأن طبيعة

2- انظر د. سليمان عبد المنعم، مرجع سابق، ص591، بند 416.

الامتناع المجرد تتنافى مع إمكان تصور الشروع فيه، مادام أن ركنه المادي لا يزيد على السلوك السلبي، ومن ثم فإنه يندرج تحت مجموعة الجرائم الشكلية التي يتمثل ركنها المادي في خطوة واحدة فيها بداية الجريمة ونهايتها، فإن خطأها الجاني فقد تمت الجريمة وإن لم يخطئها فلا شئ عليه، أي أن السلوك السلبي فيها هو الركن المادي وهو ما لا يقبل التبعض¹. وعلى ذلك يمكننا أن نميز بين رأيين في هذا الصدد.

الرأي الأول: يذهب إلى القول بأن الشروع يمكن قيامه في بعض حالات جرائم الامتناع المجرد، وذلك عندما يصنع الشخص في العالم الخارجي فعلاً مناقضاً لإرادة ارتكاب الفعل الإيجابي المأمور به².

الرأي الثاني: يذهب إلى القول بأن الشروع غير متصور في جرائم الامتناع المجرد، وذلك بحجة أن الشروع جريمة عمدية من ناحية، وأنها جريمة مادية ذات نتيجة من ناحية أخرى. وهذه الطبيعة للشروع تتنافى تماماً مع طبيعة جرائم الامتناع المجرد، التي ترتكب بمجرد ارتكاب السلوك السلبي³.

وأرى الأخذ بالرأي الثاني لقوة حججه، وأن الحكمة من تجريم جرائم الامتناع المجرد هي العقاب على محض النشاط المتمثل في عدم تنفيذ الواجب الذي فرضه القانون بغض النظر عن النتيجة. كما أن تجريم الشروع في الجريمة يعد استثناء على القواعد العامة في التجريم، ومن ثم لا يجوز التوسع في تفسيرها وتطبيقها دون وجود نص صريح في القانون يقضي بذلك.

.158

41

1 -

2 -

3 -

1949 118.

الفصل الرابع

نماذج تطبيقية لجرائم الامتناع

المبحث الأول: نماذج تطبيقية لجرائم الامتناع في الأنظمة السعودية.

تضمن العديد من الأنظمة الصادرة من المملكة العربية السعودية الإشارة إلى الامتناع المعاقب عليه، حيث تفرض هذه الأنظمة التزامات معينة على المخاطبين بأحكامها، فإن امتنع أحدهم عن إتيان السلوك عوقب على امتناعه جزاءات جنائية أو تأديبية.

وذلك سواء كان امتناعاً ترتبت عليه نتيجة أو نتائج ضارة ، أو لم ترتب.

ولقد سبق أن تناولت في الفصول السابقة توضيح جرائم الامتناع المجرد وتمييزها عن غيرها من جرائم الامتناع وهي جرائم الامتناع ذي النتيجة، حيث تتميز جرائم الامتناع المجرد بأنها جرائم سلبية يعاقب فيها الممتنع على مجرد الترك في حد ذاته ، إذ أنه لا توجد ثمة نتيجة تحظرها الشريعة أو يحظرها النظام ، فهي جرائم شكلية لا يتصور فيها حصول نتيجة ، أي أن الشريعة الإسلامية أو النظام يعاقب على مجرد الامتناع فيها عن إتيان السلوك المأمور بإتيانه ، وذلك بصرف النظر عن أن هذا الامتناع لا يفضي إلى نتيجة ما.

ويتضح للباحث من مطالعة العديد من الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية أن هناك نصوصاً كثيرة تعاقب على الامتناع عن القيام بالعمل المأمور بالقيام به وتقرر عقوبات يتم توقيعها على الممتنع، حتى ولو لم تتحقق نتيجة ضارة بسبب هذا الامتناع.

وسأتناول في هذا المبحث بعض الأمثلة التطبيقية لجرائم الامتناع في الشريعة الإسلامية وفي الأنظمة السعودية ، سواء كانت امتناعاً مجرداً أو امتناعاً له نتيجة حيث سأعرض لعشر تطبيقات نظامية من واقع نصوص الأنظمة السعودية ، على النحو التالي :

التطبيق الأول : الامتناع عن الوفاء بالشيك.

تنص المادة (108) من نظام الأوراق التجارية على أنه :
" لحامل الشيك الحق في الرجوع على الملتزمين به ، مجتمعين أو منفردين ، إذا قدمه في الميعاد النظامي ولم تدفع قيمته ، وأثبت امتناعهم عن ذلك، بطلب احتجاج يقدمه للجهة المعنية " .

من هذا يتضح أن النظام السعودي يجعل الامتناع عن الوفاء بقيمة الشيك فعلاً يقوم به الركن المادي في جريمة إصدار الشيك دون رصيد ، حيث يتساوى الامتناع عن الوفاء بقيمة الشيك مع حالة عدم وجود رصيد كاف وقائم وقابل للسحب وقت إصدار الشيك.

التطبيق الثاني : امتناع الطبيب عن تقديم المساعدة للمريض.
حيث يفرض عليه نظام مزاولة مهنة الطب في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ 1372 هـ أن يقدم الطبيب المساعدة الممكنة للمريض الذي يكون في حالة خطر وأن يتأكد من أنه يتلقى العناية الضرورية ، وإلا تعرض لتوقيع الجزاء النظامي. فضلاً عن أنه يأتهم شرعاً في حال امتناعه، ويضمن للمجني عليه أو ورثته والمتضررين من الجريمة تعويض الضرر الذي أصابهم من جراء هذا الامتناع ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " من امتنع عن إنجاء شخص بإطعام أو سقي فلم يفعل ، فمات ، ضمنه " ¹.

التطبيق الثالث : امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى.

فلا يجوز طبقاً للأنظمة السعودية أن يمتنع القاضي عن الحكم في قضية رفعت إليه، إلا إذا كان ممنوعاً من نظرها أو قام لديه سبب من أسباب رده عن الحكم فيها. فهذا ما تنص عليه صراحة المادة (93) من نظام المرافعات الشرعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/21) وتاريخ 1421/5/20 هـ، التي تنص على أنه : " لا يجوز للقاضي الامتناع من القضاء في قضية معروضة عليه إلا إذا كان ممنوعاً من نظر الدعوى ، أو قام به سبب للرد ، وعليه أن يخبر مرجعه المباشر للإذن له بالتنحي، ويثبت هذا كله في محضر خاص يحفظ في المحكمة ".

ويتضح للباحث أن هذا النص الذي يلزم القاضي بالفصل في القضية التي رفعت إليه وتوافرت فيها شروط قبولها، لم يشترط ضرورة تحقق نتيجة معينة ترتبت على امتناع القاضي ، فلم يشترط وقوع ضرر على المدعي نتيجة هذا الامتناع ، ويطلق على امتناع القاضي في القانون المقارن تسمية " جريمة إنكار العدالة". كما أن هذا النص يتوافق تماماً مع ما تنص عليه المادة (11) من هذا النظام التي تقرر أنه " لا يجوز نقل أي قضية رفعت بطريقة صحيحة لمحكمة مختصة إلى محكمة أو جهة أخرى قبل الحكم فيها "، حيث إن امتناع القاضي عن الحكم قد يتخذ صورة إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى أو جهة أخرى بحجة أنه غير مختص بنظرها والفصل فيها، لهذا فقد بينت اللائحة التنفيذية لهذه المادة أن الدعوى تدخل في ولاية القاضي بإحالتها إليه ، فلا يجوز إحالتها إلى جهة أخرى ولا يملك سحبها منه إلا بعد الحكم فيها، أما إذا رفعت القضية وأحيلت إليه وهو غير مختص بها، فيعيدها إلى الجهة المختصة ، أي أن القاضي يلتزم بالفصل في القضية حتى نهايتها، ولا يجوز له أن يمتنع عن الفصل فيها بإحالتها إلا إذا ثبت عدم اختصاصه بنظرها. كما يلاحظ الباحث كذلك أن هذا النص يتفق مع ما يقره نظام القضاء في المملكة العربية السعودية الذي يفرض على كل قاضي تأدية واجباته الوظيفية، وأهمها الفصل في القضايا التي تعرض عليه، كما يلزمه هذا النظام بعدم التغيب عن مقر عمله ، لأن ذلك من شأنه أن يهيئ له إمكانية الفصل في القضايا وعدم الامتناع عن الحكم ، فتتنص المادة (61) من نظام القضاء على أنه : " لا يجوز للقاضي أن يتغيب عن مقر عمله ، ولا أن ينقطع عن عمله لسبب مفاجئ قبل أن يرخص له في ذلك كتابة. فإذا أخل القاضي بهذا الواجب نبه إلى ذلك كتابة. فإذا تكرر منه ذلك وجب رفع الأمر إلى مجلس القضاء الأعلى للنظر في أمر محاكمته تأديبياً ".

التطبيق الرابع :

**جريمة الامتناع عن تقديم الوثائق والسجلات والمعلومات
للسلطة القضائية أو السلطة المختصة عند طلبها.**

نصت على هذه الجريمة المادة (8) من نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/39) وتاريخ 1424/6/25 هـ ، حيث تفرض هذه المادة على المؤسسات المالية وغير المالية التزاماً بتقديم الوثائق والسجلات والمعلومات للسلطة القضائية أو السلطة غير القضائية عند طلبها، ومن ثم فإن الامتناع عن تقديمها يُعد جريمة امتناع يعاقب عليها الممتنع بمقتضى هذا النظام ، إذ تنص المادة (8) على أنه : " استثناء من الأحكام المتعلقة بالسرية المصرفية فإن على المؤسسات المالية وغير المالية تقديم الوثائق والسجلات والمعلومات للسلطة القضائية أو السلطة المختصة عند طلبها " .

وتنص المادة (18) من هذا النظام على أنه : " دون الإخلال بالأنظمة الأخرى يعاقب بالسجن - مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة مالية لا تزيد على خمسمائة ألف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين - كل من أخل من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات المالية وغير المالية أو أعضائها أو أصحابها أو مديريها أو موظفيها أو ممثليها المفوضين عنها أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات بأي من الالتزامات الواردة في المواد "الرابعة، والخامسة ، والسادسة ، والسابعة ، والثامنة ، والتاسعة ، والعاشرة من هذا النظام، ويسرى تطبيق العقوبة على من يزاول النشاط دون الحصول على التراخيص اللازمة " . وتنص المادة(20) من هذا

النظام على أنه : " فيما عدا العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام يعاقب كل من يخالف أحكامه بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة مالية لا تزيد على مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين ".

التطبيق الخامس : الامتناع عن تنفيذ الأحكام والأوامر :

نصت على هذه الجريمة المادة (230) من نظام المرافعات الشرعية بقولها : " إذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر ضده - لغير عذر الإعسار ولم يمكن التنفيذ على أمواله - جاز للمحكوم له طلب توقيف المحكوم عليه، بموجب عريضة يرفعها إلى الحاكم الإداري المختص، وعلى الحاكم أن يأمر بوقف الممتنع لمدة لا تزيد عن عشرة أيام، وإذا أصر المحكوم عليه على الامتناع عن التنفيذ بعد تلك المدة فيحال إلى المحكمة التي يقيم المحكوم عليه في نطاق اختصاصها للنظر في استمرار توقيفه أو إطلاق سراحه على ضوء النصوص الشرعية ".

التطبيق السادس : امتناع المحامي عن الإبلاغ عن التغيير في بياناته.

نصت على هذه المخالفة المادة (4/2) من اللوائح التنفيذية لنظام المحاماة في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/38) وتاريخ 1422/7/28هـ التي قررت أنه : " على المحامي إبلاغ الإدارة بكل تغيير يطرأ على بياناته المرفقة بطلب القيد في الجدول ، أو بياناته المدونة في الجدول في النموذج المعد لذلك " . ذلك أن المحامي يلزم طبقاً لهذه المادة بالإبلاغ عن أي تغيير يطرأ على بياناته ، فإذا امتنع عن ذلك عُد مرتكباً لهذه

المخالفة ، ومن ثم ترفع عليه الدعوى التأديبية، طبقاً لما نصت عليه المادة (29) وما بعدها من نظام المحاماة.

التطبيق السابع : الامتناع الجماعي عن أداء واجبات الوظيفة.

فالامتناع العمدي عن أداء واجبات الوظيفة كما أنه قد يتم في صورة فردية ويسمى الاستقالة ،وقد يتم في صورة جماعية فيسمى الإضراب ، وتحظر الأنظمة المعمول بها في البلاد الامتناع الجماعي وتنظم كيفية استقالة الموظف حتى تضمن استمرار العمل في المصالح الحكومية وعدم تعطيله.

والحكمة من تحريم الإضراب هو أنه يتعارض مع واجبات الموظف في تأدية أعماله الوظيفية ، لهذا تنص المادة (21) من نظام تأديب الموظفين ومذكرته التفسيرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/7) وتاريخ 1397/25/1هـ على أن : " يعاقب تأديبياً كل موظف يثبت ارتكابه مخالفة مالية أو إدارية، وذلك مع عدم الإخلال برفع الدعوى العامة أو دعوى التعويض. كما يحرم نظام خدمة الضباط في القوات المسلحة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/43) وتاريخ 1397/8/28هـ والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/9) وتاريخ 1397/3/24هـ على الضابط ترك الوظيفة أو التوقف عن أدائها لأي سبب من الأسباب دون تصريح رسمي من رئيسه.

التطبيق الثامن : الامتناع عن الامتثال لأمر القاضي.

جعلت المادة (143) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي لرئيس الجلسة – والمقصود القاضي - سلطة ضبطها، وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها، فإن لم يمتثل كان للمحكمة أن تحكم على الفور بسجنه مدة لا تزيد على أربع وعشرين ساعة ، ويكون حكمها نهائياً ، وللمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن ذلك الحكم ". والامتناع عن الخروج من قاعة الجلسة يعد إخلالاً بنظامها، يدخل ضمن ما يسمى " بجرائم الجلسات " التي يحق للقاضي أن يعاقب مرتكبها " الممتنع عن الخروج " بعقوبة تعزيرية، حددها النص بمدة (24) ساعة ، بحيث يُحكم بها فوراً على الممتنع ، ويجوز للقاضي أن يعدل عن هذا الحكم، فيفرج عن الممتنع السجين قبل انتهاء الجلسة. وهذه الجريمة يعاقب عليها، حتى ولو لم يترتب على الامتناع ضرر أو نتيجة مادية ملموسة.

التطبيق التاسع: جريمة الامتناع عن تنفيذ الأمر الصادر من رجل الضبط الجنائي في حالة التلبس بالجريمة.

فتنص المادة (32) من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على أن : " لرجل الضبط الجنائي عند انتقاله - في حالة التلبس بالجريمة - أن يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه ، حتى يتم تحرير المحضر اللازم لذلك. وله أن يستدعى في الحال من يمكن الحصول منه على معلومات في شأن الواقعة. وإذا خالف أحد الحاضرين الأمر الصادر إليه من رجل الضبط الجنائي أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور ، يُثبت ذلك في المحضر، ويُحال المخالف إلى المحكمة المختصة لتقرير ما تراه بشأنه ".

ويتضح للباحث أن هذا النص قد اعتبر أن امتناع أحد ممن دعاهم رجل الضبط الجنائي عن الحضور جريمة تعزيرية تستوجب الحكم عليه بالعقوبة التي يقدرها القاضي المختص ، حتى ولو لم يثبت أن هناك ضرر ما قد ترتب على مثل هذا الامتناع.

التطبيق العاشر: امتناع الشاهد عن الإدلاء بشهادته أمام القضاء.

فقد تضمنت نصوص نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية بيان كيفية سماع الشاهد في مجلس القضاء منها المواد من (117) إلى (123) من نظام المرافعات الشرعية، حيث تنص المادة (118) على أنه: " إذا كان للشاهد عذر يمنعه عن الحضور لأداء شهادته فينتقل القاضي لسماعها أو تندب المحكمة أحد قضااتها لذلك، وإذا كان الشاهد يقيم خارج نطاق اختصاص المحكمة فتستخلف المحكمة في سماع شهادته محكمة محل إقامته ".

أما الشاهد الذي يمتنع عن الحضور للإدلاء بشهادته في المحكمة ولم يكن لديه عذر شرعي يمنعه من الحضور فيعد ناكلاً عن أداء الشهادة لكن نظام المرافعات الشرعية لم ينص على عقوبة تعزيرية توقع عليه ، ولذا يرجع في شأنه إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي توجب على المسلم أداء الشهادة ، إذ يقول تعالى : (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ).

وتسمى هذه الجريمة وتصنف على أنها تدخل ضمن الجرائم السلبية غير المعتادة حيث أن مجرد الامتناع يُعد جريمة، حتى وإن كان ذلك للمرة الأولى.

التطبيق الحادي عشر : الامتناع عن حلف اليمين أمام القاضي.

نصت المادة (109) من نظام المرافعات الشرعية على أن : " من دعي للحضور للمحكمة لأداء اليمين، وجب عليه الحضور فإن

حضر وامتنع دون أن يناع من واهت إليه اليمين لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى، وحب عليه - إن كان حاضرأ بنفسه أن يحلفها فورأ

أو يردّها على خصمه، وإن تخلف بغير عذر عأ ناكلاً كذلك"، وتنص اللائحة التنفيذية لهذه المادة على أنه: " لا يُعد الممتنع عن أداء اليمين ناكلاً حتى ينذر ثلاث مرّات ويدوّن ذلك في الضبط".

التطبيق الثاني عشر: الامتناع عن الإبلاغ عن المواليد والوفيات واللقطاء.

فقد نص نظام الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/38) في 1377/10/22 المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/7) في 1407/4/20 هـ، في الفصل التاسع منه وعنوانه " العقوبات"، في مادته الثمانين على معاقبة كل من خالف المواد (32، 39، 45، 52، 70، 71)، بغرامة لا تزيد عن عشرة آلاف ريال. وبالعودة إلى هذه المواد وأيها يرتكب بالامتناع أو الترك نجد أن المادة (32) تنص على أنه: " يجب التبليغ عن جميع المواليد داخل وخارج المملكة خلال المدة المقررة في النظام". والمادة (39) أوجبت على من وجد لقيطأ الإبلاغ عنه، والمادة (52) أوجبت الإبلاغ عن الوفيات داخل وخارج المملكة. والمادة (71) أوجبت على أصحاب الفنادق والملاجئ وكل ما أعد لإيواء الناس إثبات كل من ينزلها.

التطبيق الثالث عشر : امتناع الأجنبي المخالف للأنظمة عن مغادرة البلاد :

نصت أحد أقدم الأنظمة السعودية وهو نظام الإقامة الصادر في عهد الملك عبد العزيز برقم 17 - 1337/25/2 بتاريخ

1371/9/11هـ في المادة (27) على تجريم امتناع الأجنبي الذي انتهت مدة إقامته في البلاد عن السفر إذ نصت على أن : " كل أجنبي تنتهي مدة التأشيرة الممنوحة له من السلطات القنصلية أو الدبلوماسية لحكومة جلالة الملك في الخارج ، ولم تتوفر الشروط اللازمة لمنحه الإقامة يكلف بمغادرة البلاد مختاراً ، خلال فترة لا تزيد عن أسبوع واحد، فإذا امتنع ترحله إدارة الأمن العام برصيده والذي دفعه عند دخول البلاد أو على حساب كفيله المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا النظام ".

وفي نظام الجوازات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2/3/17) وتاريخ 1357/1/19هـ "طبقاً للمادة (4) فإن من تعود السفر وترك الجواز أو ترك عمل تذكرة مرور بحرية أو برية مما نص عليه النظام يعاقب بالسجن أو الغرامة".

وفي المبحث التالي سأعرض لبعض التطبيقات القضائية لجرائم الامتناع التي عرضت على المحاكم والجهات القضائية المختصة، وأصدرت فيها أحكاماً، وسأقوم بتحليل مضمونها على ضوء الدراسة النظرية.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية

(تحليل مضمون عشر قضايا صادرة من المحاكم السعودية)

المطلب الأول : الامتناع عن تقديم المساعدة.

القضية الأولى

أولاً: نوع القضية :-

جنائية، (قتل عمد).

ثانياً: الجهة التي أصدرت الحكم:-
المحكمة العامة بالرياض.

ثالثاً : ملخص وقائع الدعوى :-

حضر والد القتيل (أ) وادّعى بأن المدّعى عليه الحاضر (ب) دفع ابنه (ج) في حريق في أحد الصناديق المعدة لأفران القمامة، واستنجد به المتوفى، ولم ينجده، ولما خرج من النار بعد تأثره بالحريق تركه ولم يسعفه حتى مات، وطلب ورثة المقتول القصاص من القاتل لأنه قتله عمداً وعدواناً بما يقتل غالباً، فقد تركه بعد خروجه حتى فارق الحياة متأثراً بجراحه. وبعرض اللجنة القضائية ذلك صادق المدّعى عليه على الدعوى جملة وتفصيلاً .

رابعاً : أسباب الحكم في القضية :

استند الحكم الصادر في هذه الدعوى إلى الإجابة المتضمنة اعتراف المدعى عليه بأنه قد دفع المتوفي داخل النار وتركه دون إسعاف.

وبناءً على التقرير الطبي الصادر من المستشفى المتضمن أن سبب الوفاة يعزى إلى إحتراق المتوفي بالنار، وعدم إسعافه، وإلى عموم قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...الآية) البقرة 178.

وقوله صلى الله عليه وسلم " لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة"، متفق عليه.

وقوله صلى الله عليه وسلم " العمد قود ".
ولأهلية المدعى عليه ولتوفر شروط القتل الموجب للقصاص، وتوفر شروط استيفاء القصاص.

خامساً : الحكم الصادر في الدعوى :

صدر الحكم بقتل المدعى عليه قصاصاً، لقاء قتله صاحبه وقرر القضاة رفعه لمحكمة التمييز، وقد صدق الحكم من محكمة التمييز ومن مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة.

سادساً: تحليل المضمون:

هذه القضية تدل دلالة واضحة على أن امتناع الجاني عن إسعاف ومساعدة المجني عليه، وتعمد ذلك حتى يتلف كله أو بعضه حكمه القتل إن مات والقصاص إن تلف منه عضو. ويلاحظ الباحث أن القتل إنما قتله تركه وإلا فقد خرج من الحريق وهناك احتمال كبير لنجاته ولكن الذي لا نجاة معه تركه بتلك الحالة ومنعه من مواصلة طلب النجاة حتى مات.

والشريعة الإسلامية بهذا تعدّه قاتلاً وذلك بالنظر إلى نتيجة الجريمة بالإجمال وهو موت المجني عليه بقصد من الجاني، مخالفة في ذلك لبعض القوانين الوضعية التي تفصل الجناية ولا تعتبر القاتل قاتلاً لأن المجني عليه نجا من جناية الإحراق، وليس للجاني دور في موته فيما بعد ويُحكم عليه هنا بالسجن المؤبد أو بعقوبة غير قتله به.

القضية الثانية

أولاً : نوع القضية :-

جنائية، (قتل عمد).

ثانياً : الجهة التي أصدرت الحكم:-

المحكمة العامة بالرياض.

ثالثاً : ملخص وقائع الدعوى :-

ادّعى شخص وهو والد المجني عليه (أ) بقول : إنه في يوم كان إبني المجني عليه (ب) مع هذا الحاضر (ج) في رحلة برية، وكانا يمارسان عملية الصيد، فأخطأ هذا الحاضر الصيد في إحدى طلقاته فأصابته إبني، فتركه في البر، فنزف إبني لمدة عدة أيام، ولم يسعفه، ولم يخبر عنه أحداً، فمكث ثلاثة أيام حتى مات من ذلك، وحيث أن هذا من القتل العمد أطلب الحكم بقتل هذا الحاضر المدّعى عليه قصاصاً هذه دعواي .

وبسؤال المدّعى عليه (ج) عن الدعوى أجاب قائلاً : ما ذكره المدّعي (أ) في دعواه كله صحيح، فقد كنت اصطاد أنا وإبني القليل (ب)، وفي إحدى المرات صوبت على الصيد فأخطأته وأصبت إبني فسقط، ومن الخوف والفرع تركته ينزف، ولم أسعفه، فجلس ثلاثة أيام وأنا أتابعه من وقت لآخر حتى مات، فتركته وهربت.
رابعاً : أسباب الحكم في القضية :

وباجتماع اللجنة القضائية التي نظرت الدعوى، ومصادقة الجاني(ج) على أقواله أمامها فقد صدر الحكم من المحكمة الكبرى

بقتل المدّعى عليه (ج) قصاصاً لقاء قتله ابن المدّعي مستنداً إلى الأسباب التالية :

- 1 - مصادقة المدّعى عليه على ما في الدعوى .
- 2 - ولقوله تعالى (كتب عليكم القصاص في القتلى .. الآية) .
- 3 - ولقوله صلى الله عليه وسلم : " من قتل له قتيل فهو بخير النظرين " .
- 4 - ولأهلية الجاني المعتبرة شرعاً وللمكافأة بين القاتل والمقتول .

خامساً: الحكم الصادر في القضية :-

صدر الحكم بناءً على الأسباب السابقة بقتل المدّعى عليه قصاصاً .

سادساً: تحليل المضمون :-

يتضح من هذه القضية جلياً خطورة جرائم الامتناع، فلو أن المجني عليه توفي بالإصابة مباشرة والتي أقر بها وليه ووالده وأنها إنما أراد بها الجاني قتل الصيد، لكان القتل دون العمد إما شبه عمد أو خطأ لا قود فيه بل الدّية (مغلظة في شبه العمد) .

ولكن الذي أدى للوفاة هو تركه وعدم إسعافه حتى مات من النزيف أو الجوع أو العطش أو الخوف أيّاً كان سبب ذلك، وكنت أود أن توضح اللجنة

القضائية ذلك وأن الحكم قصاصاً جاء نتيجة تعمد الترك حتى مات
المجني عليه بسببه، ووافق فيما ذهبت إليه اللجنة القضائية من
حكمها بالقصاص على الجاني .

وبهذا يظهر لي جلياً الفرق بين حكم القتل للجاني قصاصاً في
حالة موت المجني عليه ليس بالأداة ولا النية التي كانت أول الجناية،
بل بتعمد الترك في هذه القضية .

القضية الثالثة

أولاً : نوع القضية :
جنائية، (قتل شبه عمد).

ثانياً: الجهة التي أصدرت الحكم:-
المحكمة العامة بالرياض.

رابعاً : ملخص وقائع الدعوى :

تعمل المجني عليها خادمة عند أحد الجانبين، واتهمت من قبلهما بعمل سحر لهما ولزوجتيهما، مما سبب لجميعهم ضرراً في حياتهم. وبعد أن شكّا في الخادمة المجني عليها بعمل السحر لهم، قرروا أن يذهبوا إلى أحد المشايخ ليقرأ على زوجة أحدهما، وبالفعل قرأ الشيخ على الزوجة المصابة بالسحر، وعند اشتداد القراءة نطق الجان على لسان الزوجة كما ذكره المدعى عليهما وأخبرهم بأن الذي عمل السحر هي الخادمة (المجني عليها) .

ولما عادوا من القارئ الذي قرأ على الزوجة المصابة بالسحر طلبوا من الخادمة الإبلاغ عن مكان السحر الذي عملته لهم فلم تبلغهم بذلك .

قام أحد الجانبين بضرب الخادمة ضرباً شديداً بواسطة العقال وسعف النخل وعصا المكنسة، وساعده في ذلك الجاني الآخر حيث استمر الضرب لأجل إرغامها على الاعتراف بمكان السحر. وأثناء الضرب قاما بتربيط قدمي المجني عليها حتى لا تحاول الهرب، وبعد ذلك قامت المجني عليها بالانتقال إلى أماكن متفرقة من

المنزل، وفي كل مرة تخرج من مكان أشياء تدعي أنها هذه الأشياء التي سحرتهم بها .

وفي أثناء الانتقال من مكان إلى آخر وقعت مرتين كونها كانت تتنقل مقيدة الرجلين، إحدى هاتين المرتين في درج البدروم، والأخرى عند باب أحد الغرف التي أدخلها فيها. وبعد إدخالها في إحدى الغرف، قاما بتربيط يديها كذلك، وبعد فترة حوالي (12 ساعة) جاء أحد الجانيين ولاحظ أنها لا تتحرك عندها قاما بإبلاغ الهلال الأحمر وبعد فحصها تبين أنها قد فارقت الحياة .

وقد ذكر المدعى عليهما أنه عند قراءة الشيخ على زوجة أحدهما كان هناك شخصان حضرا الحادثة، وقد أدليا بشهادتهما وبما سمعاه من الجان الذي نطق على لسان الزوجة. بعد وفاة المجني عليها شكلت لجنة من قبل المحكمة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن الشرطة للاطلاع والتأكد من صحة أقوال الجانيين، وباشرت اللجنة عملها وقد ضبطت ووجد في أغراض الخادمة حروزا وطلاسم وحجب ومواد عادة ما تستعمل لأعمال السحر والشعوذة، أو ممن يتردد على السحرة والمشعوذين، أو ممن يتعامل بهذه الأشياء المحرمة.

خامساً : سبب الوفاة حسب التقرير الطبي :

أشار التقرير الطبي الخاص بسبب وفاة المجني عليها إلى أن بها آثار ضرب وكدمات في أنحاء متفرقة من جسمها وآثار تربيط في القدمين، وأن الوفاة إصابية وتعزى إلى الإصابات الرضوية مجتمعة في الرأس ومختلف أنحاء الجسم التي أدت إلى توقف القلب والتنفس .

سادساً : الحكم الصادر في القضية :

بعد المداولات ودراسة أوراق التحقيق والاطلاع على التقرير الطبي والتقارير الأخرى الخاصة بالقضية، وبعد اعتراف الجانيين بقيامهما بضرب المجني عليها وأنهما السبب في وفاتها وأنهما لم يقصدا قتلها، وإنما قصدا انتزاع اعترافها بالسحر وبمكان وجوده، فقد ثبت لدى أصحاب الفضيلة القضاة ناظري القضية من أن ما قاما به الجانيان من قتل للمجني عليها هو من قبيل القتل شبه العمد، لأنهما قصدا بضربها الاعتراف بعملها السحر ومكان وجوده، ولم يقصدا قتلها لأن بقتلها يفوتان على نفسيهما مصلحة وهي معرفة مكان السحر .

وبذلك حكمت المحكمة، وما يستتبع حكم القتل شبه العمد من دية مغلظة وأحكام أخرى متعلقة بها.

خامساً: تحليل المضمون:

أرى - والله أعلم - أن ما قام به الجانيان هو من قبيل القتل بالامتناع والذي حُكمه القتل قصاصاً، وسيمر معنا قضايا مشابهة حُكم فيها بالقتل قصاصاً في قضايا مشابهة وذلك للحثثيات التالية:

(1) افتياتهما على حق ولي الأمر في القبض والتحقيق، بل والضرب والحبس، وهو نوع من الاعتداء بغير وجه حق، وهناك من الأجهزة ذات العلاقة ما فيه غنى عن ممارسة الأشخاص لذلك بأنفسهم .

(2) قصدهما وعمدهما للضرب والقيود والحبس وإرعاها وتعذيبها واعترافهما بذلك.

(3) امتناعهما عن إسعافها وتركهما لها الساعات الطوال مما أدى إلى وفاتها، ولو أن اللجنة القضائية طلبت من خبراء الاختصاص - وهم هنا الأطباء - تحديد ما إذا كان لإسعافها قبل الحبس والترك احتمال نجاة لها فقد يفيد الطب بإمكانه .

وعليه أرى انه كان سبب موت المجني عليها ما تبع الضرب والتعذيب من حبس وامتناع عن تقديم المساعدة الطبية، أو حتى الطعام أو الشراب حتى فارقت الحياة، وهذا عمد يؤدي غالباً للوفاة حكمه القتل قصاصاً.

المطلب الثاني: الامتناع عن تقديم المساعدة للمصاب رغم القدرة عليها.

القضية الرابعة

أولاً : نوع القضية:-

جنائية، (قتل شبه عمد) .

ثانياً: الجهة التي أصدرت الحكم:-

المحكمة العامة بالرياض.

ثالثاً : ملخص وقائع الدعوى :

ذكر المدعي العام أن المجني عليه (أ) موظف في أحد البنوك، وكان مسئولاً عن إيصال المبالغ المالية إلى أجهزة الصرف الآلي التابعة للبنك الذي يعمل به. وقد سُرِق ذلك البنك عن طريق جهاز الصراف الآلي، واتهم الموظف بسرقة المبلغ وقدم للتحقيق لدى الجهات الأمنية التي باشرت القضية. وحسب ما تقتضيه الإجراءات من تحري وتحقيق واستجواب. كُلف أحد الضباط (ب) المختص بالتحقيق والنظر في القضية وما تستدعيه من تحقيق مع المتهم (أ)، وقد أخذ الضابط بدوره يحقق مع المتهم "المجني عليه" فيما بعد، وكان التحقيق يستدعي الشدة والحزم، ولكن الضابط المحقق تعدى الصلاحيات المخولة له في ذلك. وكانت أداة الضرب العصا الغليظة حسب شهادة الشهود الذين كانوا يرافقون الضابط أثناء التحقيق، والتقرير الطبي .

رابعاً : أسباب الحكم في القضية :

أدى ما ذكر بهاليه إلى تصنيف القضية إلى قضية قتل شبه عمد، لأن الجاني قد استخدم في التحقيق مع المتهم (المجني عليه) الضرب الشديد، وكان أسلوب التحقيق يأخذ شكل الاعتداء المتواصل على المجني عليه عن طريق الضرب بالعصا الغليظة، وكان الضرب لأجل انتزاع الاعتراف منه، وقد جاوز الضابط الجاني الصلاحيات الممنوحة له من قبل سلطات التحقيق وكان في اعتداءاته

المتكررة على (المجني عليه) السبب الذي أدى الى وفاة (المجني عليه).

سبب الوفاة حسب التقرير الطبي:

أشار التقرير الطبي الصادر بسبب وفاة المجني عليه الى أن السبب في الوفاة كان النزيف الداخلي قبل أربع وعشرين ساعة من إدخاله المستشفى ووفاته فيه .

خامساً : الحكم الصادر في القضية :

بعد النظر في أوراق القضية والتقارير الخاصة بالتحقيق وشهادة الشهود والتقرير الطبي، والمرفقة جميعها مع القضية، وبتأمل ما تقدم من الدعوى. فقد ثبت لدى أصحاب الفضيلة القضاة ناظري القضية أن ما قام به الضابط المحقق هو تعدد للصلاحيات المخولة له، وتجاوز للتعليمات التي تمنع الضرب أثناء التحقيق مع المتهم، أدى إلى وفاة المجني عليه مما يعد قتلأ شبه عمد. وبه حكمت المحكمة، كما حكمت بما يستتبع هذا الحكم من دية مغلظة وأحكام أخرى متعلقة بها، وأحيلت إلى الجهات المختصة .

سادساً : تحليل مضمون القضية :

هذه القضية كسابقتها في نظري وأرى فيها أن الجاني قد تعمد الضرب والحبس ولكنها تختلف عنها في أمرين:

الأول: كون المستخدم في القتل عصا غليظة وهي تدخل عند بعض الفقهاء فيما يقتل غالبا والقاتل بها قاتل عمد إضافة إلى أن المجني عليه كان مقيدا مما يضاعف عليه الألم النفسي والحسي .

ثانياً: ترك الجاني للمجني عليه والحالة ما ذكر فترة كافية لتفاقم حالته- برغم أنه مسئول وبإمكانه الأمر بعلاجه في سجنه قادر على الأمر بنقله للمستشفى- وتركه ينزف ويتألم حتى لم يعد للعلاج دور - بعد مرور يوم كامل (24 ساعة) - في إنقاذ حياته .

كل هذا مع مرفقات القضية وشهادة الشهود، أرى أنه قاتل عمد عدوان حكمه قتل الجاني قصاصاً كما سيمر معنا في قضايا مشابهة.

القضية الخامسة

أولاً : نوع القضية : جنائية (حادث سير).

ثانياً: الجهة التي أصدرت الحكم:-
المحكمة العامة بالرياض.

ثالثاً : وقائع الدعوى :

ما تسبب فيه المدّعى عليه (أ)، وكان يمارس عملية التفحيط، للمدّعي (ب) الراكب دراجة نارية وأصيب بإصابات شديدة بالرأس وفقدان الوعي وقتها وكسر بعظمة الفخذ اليمنى وكسر في عظمة القصبة اليسرى وكسر في عظمة الحرق اليمنى وتجمع دموي تحت أغشية المخ وبقي مغمياً عليه قرابة العام. وأثبت التقرير الطبي تماثله للشفاء إلا أنه وبسبب إصابة المخ وُجد عنده عجز نهائي في التأثير الذهني وصعوبة في الحديث وتغيرات في السلوك وعاهة في الرجل اليمنى حيث لا يستطيع المشي بطريقة طبيعية. وقد أقر المدّعى عليه بذلك وبنسبة كاملة (100%) وأنا أطلب منه تسليمي إرش إصابات ابني (فقد حضر والد المصاب بولايته الشرعية عن ابنه) هذه دعواي ؛ فأجاب المدّعى عليه (أ) : ما ذكره المدّعي من حصول الحادث وإصابة ابنه وهروبي من موقع الحادث وتركه للمصاب مغمياً عليه كله صحيح وأنا مقتنع بالإدانة بنسبة (100%) ولا مانع عندي من تسليم إرش ما نتج عن ذلك .

وقد وجه القاضي سؤاله للمدّعي وكالة (ب) هل وقع الحادث عمداً أم خطأ، فنفي العمد ولكن قال هو شبه عمد أو من المحتمل أن

يكون خطأ. وبسؤال المدعى عليه قال : الحادث وقع خطأ ليس عمداً ولا شبه عمد.

وبكتابة المحكمة الشرعية للمجمع الطبي - أهل الخبرة في ذلك - وردهم الخطاب رقم (41/3/4211) وتاريخ (1425/08/28هـ) وهذا نصه:

" أدخل المذكور لمجمع الرياض الطبي يوم 1424/06/22هـ، محولاً من مستشفى التأمينات الاجتماعية حيث ظل هناك مُنوماً لمدة ثلاثة أشهر ونصف حيث عانى من إصابة شديدة بالرأس مع تجمع دموي حاد تحت الأم الجافية بالمنطقة الجدارية اليسرى وكسر بعظمة الظنوب اليسرى وأيضاً كسر بعظمة الفخذ اليمنى وأجري له عملية جراحية لرفع عظام الجمجمة وتفريغ التجمع الدموي تحت الأم الجافية بالمنطقة الجدارية اليسرى وذلك بمستشفى التأمينات الاجتماعية.

وأجريت له أيضاً عمليات تثبيت داخل عظمة الفخذ اليسرى والظنوب اليسرى بواسطة جراحي العظام بمستشفى التأمينات الاجتماعية، وعند إحضاره لمجمع الرياض الطبي كان في كامل الوعي ويتكلم وكان يعاني سقوط جزئي بالقدمين مع ضعف بحركة الطرفين السفليين وأدخل المستشفى وعولج تحفظياً وتحسنت حالته بعض الشيء واستطاع المشي مع المساعدة ثم بدون مساعدة ولكن مع عرج واضح أثناء المشي.

والمصاب الآن يتكلم ويتغذى بطريقة عادية ويمشي مع عرج أثناء المشي، ولكنه لا يتذكر الأحداث السابقة للحادث ويتحكم بالبول والبراز.

ويمكن استكمال التقرير الطبي بواسطة أطباء العظام والطب المهني إذا أريد تحديد نسب الإعاقة.

هذا التقرير مُعد من قبل الأطباء المختصين وموقع من قبل مدير التقارير الطبية أ.هـ. .

كما وجدت ملحقاً بهذا التقرير ما صدر من المستشفى وهذا نصه: المذكور أعلاه تعرض لحادث مروري بتاريخ 1424/03/01 هـ نتج عنه:

- 1 - تجمع دموي داخل الجمجمة أجريت له عملية تفريغ.
- 2 - كسر بالفخذ الأيمن .
- 3 - كسر بالحوض .
- 4 - كسر بالساق اليسرى.

تم تثبيت كسر الفخذ جراحياً وتحنطياً لكسر الحوض والساق اليسرى والآن حسب الأشعة والفحص السريري تبين أنه تم التأم الكسور مع وجود ضعف بالطرفين السفليين نتيجة إصابة الرأس حسب التقرير المرفق من طبيب الأعصاب حسب الناحية العظمية حصل اعتلال في المشي وعدم التركيز فيه مع الحركة الاهتزازية الناتجة لإصابة المخ وهذا التقرير موقع من قبل وموقع من قبل مدير التقارير الطبية .

وبعرض هذين التقريرين وما تضمناه على الطرفين فقال المدّعي أنا أطلب أرش الإصابات الواردة بالتقريرين وليس لدي أي إضافة وقال المدّعي عليه أنني مقتنع بما تضمنه هذين التقريرين وأني مستعد بتسليم المدّعي أرش الإصابات المشار إليها في التقريرين هكذا قرر .

وقد سبق وأن جرت الكتابة لمقدي الشجاج في المحكمة لتقدير إرش إصابات من تحت ولاية المدّعي.

وقد عادت إلينا الأوراق بقرار مقدي الشجاج وهذا نصه بعد المقدمة : "وبعد الاطلاع على المعاملة، ومراجعة التقرير الطبي، وبمشاهدة المصاب تبين أنه أصيب بإصابة في الرأس - دماغه - حسب التقرير الطبي المرفق والدماغه مقدرة شرعاً بثلاث الدية بثلاثة

وثلاثون ريالاً وثلث الريال (33.333/3) مقدرة شرعاً، وأصيب باضطراب في السلوك وفقدان في الذاكرة ونسبة العجز 76% من الجسم بستة وسبعون ألف ريال (76.000) حكومة وأصيب بضعف في الجانب الأيمن من الجسم بشكل بسيط نسبة العجز 8% من الجسم بثمانية آلاف ريال (8.000) حكومة وكسر الفخذ الأيمن مع ضعف بسيط في العضلة الرباعية نسبة العجز 5% من الجسم بخمسة آلاف ريال (5.000) حكومة وكسر الحرق الأيمن ونسبة العجز 6% من الجسم بستة آلاف ريال (6.000) حكومة وكسر قصبه الساق اليسرى ونسبة العجز 3% من الجسم بثلاثة آلاف ريال حكومة وكسر وكسر الفقرة الخامسة ونسبة عجزها 5% بعشرة آلاف ريال (10.000) حكومة.

(التوقيع : لجنة مقومي

الحكومات) .

وبعرض هذا التقرير وما تضمنه على الطرفين، قال المدّعي ولاية: إنني غير مقتنع بما تضمنه هذا التقرير، وأنا في ذمتكم حيث أن أبني في الوقت الحالي لا يستطيع العمل، وربما لا يستطيع الزواج، وهو أكبر أولادي و الذي ينفق علي وعلى أسرتي، وقد تضرر كثيراً كما تضررت أنا من هذا الوضع، فأطلب إضافة إلى ما تضمنه التقرير تكاليف العلاج التي تم دفعها للمستشفى للمعالجة، بل أنني أطلب بأتعابي وأتعاب الولد أما بالنسبة لتكاليف العلاج فقد تم تسديدها من قبل فاعل خير كما ذكرت. وقال المدّعي عليه: إنني مقتنع بما تضمنه تقرير مقدري الحكومات ومستعد ومستعد بتسليم الأروش الواردة منه على حسابي الخاص، أما بالنسبة لما ذكره المدّعي ولاية من أنه تم دفع تكاليف العلاج لأبني بمستشفى التأمينات البالغة ثلاثمائة وسبعة وثلاثون ألف ريال من قبل فاعل خير، فهذا صحيح وأنا المتسبب في قيام فاعل الخير في السداد، أما ما طلبه من تسليمه أتعابه فإنني غير ملزم شرعاً، هكذا قرر .

رابعاً : أسباب الحكم في القضية .

وبناءً على ما تقدم من الدعوى والإجابة، وحيث صادق المدعى عليه على دعوى المدعى ولاية واستعد لسداد إرش الأصابات المدعى بها من حسابه الخاص، ونظراً لما تضمنه التقريرين الطبيين المرصودين بعاليه، وحيث صادق الطرفان على ما تضمناه، ونظراً إلى ما تضمنه تقدير مقدري الشجاج المرصود بعاليه، وحيث قرر المدعى ولاية عدم قناعته بهذا التقرير، وحيث قرر المدعى عليه قناعته لما تضمنه تقدير مقدري الشجاج واستعد بسداد المبلغ الذي تضمنه هذا التقرير من حسابه الخاص، وحيث قرر المدعى ولاية أنه تم دفع ثلاثمائة وسبعة وثلاثون ألف ريال التي هي تكاليف علاج أبنه في مستشفى التأمينات من قبل فاعل خير، وحيث صادق المدعى عليه على ذلك وذكر أنه المتسبب في سداد هذا المبلغ، وحيث جرى الاطلاع على صك الولاية وتبين مطابقته لما ذكر .

خامساً : الحكم الصادر في القضية :

حكمت المحكمة على المدعى عليه (أ) أن يسلم للمدعى ولاية مائة وواحد وأربعون ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ريالاً وثلاثة وثلاثون هللة كما حكمت بعدم استحقاق المدعى ولاية لما يدّعيه بخصوص أتعابه وأتعاب أبنه، وبعرض هذا الحكم على الطرفين قرر المدعى عليه القناعة بالحكم أما المدعى ولاية فقرر عدم قناعته بالحكم وطلب تمييزه.

سادساً : تحليل مضمون القضية :

بالنظر لوقائع الدعوى والإجابة واعتراف المدعى عليه (أ) بتسببه وبنسبة كاملة (100%) في الحادث وهروبه من الموقع، إلا أن الحكم الصادر اعتمد على ما ورد من لجنة مقدري الشجاج في

المحكمة، وكان ذلك عبارة عن إرش الإصابات التي لحقت بالمجني عليه. دون أن يتطرق الحكم إلى تصرف المدعى عليه من تركه للمصاب ومغادرة موقع الحادث رغم أنه كان بالإمكان تقليص الإصابات التي لحقت به لو تم إسعافه في الوقت المناسب- بإذن الله - . إضافة إلى تقدم ولي المصاب بطلب التعويض أمام المحكمة وإن لم ينص عليه صراحة بل سمى ذلك " أتعاباً " . وفي ذلك تفويت لمصلحة المجني عليه ومصلحة وليه وأهله، كما أن فيه تفويت لتأديب الجاني، وفيه تفويت لردع المتسببين في الحوادث المرورية أو الجنائية وغيرها عن تركهم للمجني عليهم - سواء قصدوا الجنائية أم لم يقصدوها - دون إسعاف وتركهم إنقاذ مصاب هم أولى الناس بإنقاذه كونهم المتسببين في الجنائية أو الحادث، وعليه فأنا أسجل هنا نقداً للحكم لإغفاله تعمد ترك الجاني وامتناعه عن إنقاذ ومساعدة المصاب مما يستوجب إنزال العقوبة الجسدية والمالية بالمتنع .

القضية السادسة

أولاً : نوع القضية : جنائية (حادث سير) .

ثانياً: الجهة التي أصدرت الحكم:-
المحكمة الجزئية بالرياض.

ثالثاً : ملخص وقائع الدعوى :

يذكر المدّعي (أ) أن المدّعى عليه (ب) كان يقوم بالتفحيط بسيارة مستأجرة باسم شخص آخر وقد انحرفت به السيارة واصطدمت بالماشي ابن عم المدّعي (أ) ثم ولى المدّعى عليه (ب) هارباً وترك المصاب في موقع الحادث. وقد نتج عن هذا الحادث إصابة الماشي في رأسه وبكسر بعظمة الأنف وبكسر في عظمة الحوض الأيمن وذلك حسب التقرير الطبي المرفق وقد انتهى التحقيق إلى اتهام المذكور (أ) بالتفحيط بسيارة مستأجرة بالإضافة إلى مسؤوليته عن الحادث بدهس أحد المشاة وذلك بنسبة 100% وذلك للأسباب التالية :

- 1 - التهور في القيادة.
- 2 - مباشرة الصدم .
- 3 - ترك المصاب وعدم إسعافه والهروب من موقع الحادث .
- 4 - ممارسة التفحيط حسب شهادة الشهود .
- 5 - إقراره المصدق شرعاً والمدون على صفحة "7" من دفتر التحقيق.

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور (أ) فعل موجب للمسئولية بموجب المادة رقم (195) من نظام المرور ولذا أطلب إثبات

مسئولية المذكور عن الحادث بالنسبة المشار إليها آنفاً وإفهامه بأن عقابه على ذلك عائد للجهة المختصة كما أطلب الحكم بتعزيره لقاء تفحيطه بسيارة مستأجرة وتعريض نفسه والآخرين وأمالك الغير للتلّف وبالله التوفيق.

وبعرض ذلك على المدّعي عليه (أ) أجاب : أنني حضرت في الساعة الواحدة بعد الظهر لأخذ شقيقي من المدرسة، وكنت أسير بسرعة ستين (60) كم/س وأثناء ذلك خرج الحدث المذكور وقمت بمحاولة الوقوف مما جعل السيارة تتحرف وتحدث صريراً بالكفرات دون قصد مني فاصطدمت بالحدث المذكور ولم أقم بممارسة التفحيط ثم أخذت شقيقي وذهبت للمنزل بعدما شاهدت الحدث المذكور يقف على رجليه ثم اتصل بي صديقي حيث أن السيارة كانت مستأجرة باسمه وقال أن مكتب الإيجار الذي استأجرت منه السيارة يطلب حضورك، فحضرت وذهبنا بالسيارة المذكورة سوياً ثم سلمت نفسي للفرقة القابضة ولا اعتراض لدي على ما قرره رجال المرور إدانتي بالحادث بالنسبة الكاملة 100%، ورفعت الجلسة لتمكين المدّعي العام من الاتصال بمن كان حاضراً في موقع الحادث المقيدة أسمائهم بصفحة (3) من ملف التحقيق .

وفي يوم السبت 16/02/1426هـ أحضر المدّعي العام المدّعي عليه (أ) ثم طلب المدّعي العام محاكمة المدّعي عليه حسب أوراق المعاملة لأنه قد جرى الاتصال على المدعو وأفاد ذويه أن عمره إثنا عشر سنة أما الشاهد الثاني فرقم هاتفه خطأ ولا يُعرف عمره وكذلك الشاهد الثالث لا يُعرف عمره ولا يُعرف عنوانه حسب محضر الاتصال المرفق.

رابعاً : أسباب الحكم في القضية :

بناءً على الدعوى والإجابة وبالإطلاع على اعتراف المدعى عليه المصدق شرعاً المتضمن لجوابه لدينا وبالإطلاع على المحضر المعد والمتضمن أنه قد أخذ معلومات من المدعو الذي أعد محضر اتصال عليهم بطلبهم من قبل مُحضر المرور في هذه المحكمة وذكر في ذلك المحضر أن الأشخاص المذكورين أفادوا أن قائد السيارة كان يمارس عملية التفحيط وحيث أن المدعى عليه لم يقم بأسعاف المصاب وترك محل الحادث وبالإطلاع على تقرير الحادث صفحة (13) المتضمن أنه بمعاينة الآثار الموجودة في الموقع وشهادة الشهود المرافقين للماشي يتبين أن المدعى عليه كان يمارس عملية التفحيط .

خامساً : الحكم الصادر في القضية :

حكمت المحكمة على المدعى عليه (ب) بالآتي :

أولاً : ثبت لدي إدانة المدعى عليه الحاضر بالحادث المروري المذكور بعاليه بنسبة مائة بالمائة والجزاء على ذلك راجع للجهة المختصة.

ثانياً : سجن المدعى عليه مدة ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ توقيفه، إضافة إلى جلده مائة وعشرين جلدة مفرقة على فترتين متساويتين يفصل بينهما أسبوع، وذلك لتوجه الشبهة نحوه من قيامه بالتفحيط ولهروبه وعدم إسعافه المصاب.

مع أخذ التعهد عليه بعدم العودة لمثل ما بدر منه وبعرض ذلك عليه وعلى المدعى العام قررا قناعتهما بما حكمت به.

سادساً تحليل مضمون الحكم :

وأنا هنا - بحكم تركيزي على جرائم الامتناع في الرسالة - أشيد بتركيز المدعى العام على مسألة ذكره لترك الجاني للمجني عليه

دون إسعاف، بل وتركه المكان بالكلية، مما فاقم إصابة المصاب وكان من الممكن أن يتسبب في إتلاف المصاب بالكلية، وإن خلا الحكم عن الإرش فلعله لعدم الجناية على بعض المصاب ولكم وددت لو احتوى الحكم على تعويض مادي للمجني عليه لقاء ما أصابه مما ليس له فيه يد ولا سبب، ولما في التحول الى التعويض المالي – العام والخاص - من مصلحة لبيت المال والمجني عليه، مما لا يتحقق بالسجن والجلد فقط.

المبحث الثالث

امتناع الموظف العام عن القيام بواجبات الوظيفة (جزائية)

القضية السابعة

أولاً:- نوع القضية :
جنائية، (رشوة).

ثانياً: الجهة التي أصدرت الحكم:-
ديوان المظالم بالرياض (الدوائر الجزائية).

ثالثاً : ملخص وقائع الدعوى :

يتهم فرع هيئة الرقابة والتحقيق أربعة متهمين بما يلي :

الأول : يعمل مشغل ميزان الشاحنات، وقد أخذ مبلغاً من المال مقابل ترك شاحنات ذات حمولة زائدة تمر عن طريق الميزان دون إعطائه المخالفة المقررة لذلك.

الثاني والرابع: هما من عرض عليه ذلك لمصلحة المتهم الثالث صاحب الشاحنات مقابل خمسين ريال عن كل شاحنة مخالفة ذات حمولة زائدة، وتمت هذه الجريمة بناء على التوسط من المتهمين.

الثالث: هو من قام بدفع مبلغ الرشوة للأول مقابل امتناعه عن تحرير مخالفات لشاحناته التي تمر عبر الميزان بوزن زائد .

ونظراً لاعتراف المتهمين الأول والثاني والثالث، والمصادق عليه شرعاً ضبط المتهم الأول متلبساً بجريمة الرشوة ولم يعد بذلك مجال لانكار المتهم الرابع "وسيط" فإنه يدحضه اعتراف بقية المتهمين عليه .

رابعاً : أسباب الحكم في القضية :

قامت الدائرة الجزائية بعرض ما سبق ذلك على المتهم الأول الذي أقر بما تُسب إليه وأنكر ذلك الباقيون.

وحيث أطلعت الدائرة على محضر القبض على المتهم الأول متلبسا بقبض مبلغ من المال للقيام بدوره في تمرير الشاحنات دون إعطائها مخالفات، وقد أقر بذلك، وصادق عليه شرعا وذكر أسماء المتهمين الثاني والثالث والرابع في ذات الاعتراف ودور كل منهم وانه على علم بأن ذلك مخالف للشريعة الاسلامية وللانظمة المعمول بها في الدولة .

كما أطلعت على اقرار المتهم الثاني المصدق عليه شرعا بأنه تولى الوساطة بين المتهم الأول والثالث بمساعدة ابن المتهم الثاني وهو المتهم الرابع.

وأطلعت الدائرة كذلك على إقرار المتهم الثالث المصدق شرعا، وأنه اشتكى للمتهم الثاني تعطل شاحناته عن العمل ومساعدة زميله المتهم الثاني له بأن وجد عملا عن طريق المتهم الأول بل وسمح له بنقل أكبر كمية والتي تجاوزت الوزن المسموح به مقابل رشوة كدفعة أولى ومبلغ خمسين ريالاً عن كل شحنة تمر على الميزان. وقد ذكر المتهم الأول أنه توقف دور المتهم الثاني عند نقل مشكلته لابنه المتهم الرابع .

وقد علم المتهم الثاني - كما جاء في الافادات - بأن ابنه المتهم الرابع علم برغبة المتهم الثالث في زيادة حمولة شاحناته بغرض الاتفاق مع المتهم الأول بألا يحرر مخالفاتهم هذه، بل ساعد في ابرام صفقات أخرى مع الطرف الأول، فكان بذلك وبشهادة الأب على ابنه وهي صحيحة ومقبولة شرعا مشاركا وسيطا في الجريمة. ولا وجه للانكار بهدف الإفلات من العقوبة والانكار مرفوض وعدم الاجابة عما سبق إلا بالانكار يدحضه. كما أن الاوراق وافادات المتهمين والمبالغ المدفوعة والاقارات المصادق عليها شرعا وذكرهم العلم بأن ذلك مخالف للشريعة الإسلامية وللنظام المعمول به في المملكة العربية السعودية .

خامساً:- الحكم الصادر في القضية :

أولاً:- لما سبق بيانه، حكمت الدائرة بإدانة المتهم الأول بما نسب اليه في قرار الاتهام من قبول وأخذ المبلغ على سبيل الرشوة وسجنه ثلاثة أشهر وتغريمه بمبلغ ستة آلاف ريال.

ثانياً:- إدانة المتهم الثاني والرابع لقاء توسطهما واشتراكهما في الجريمة بتغريم كل واحد منهما مبلغ ثلاثة آلاف ريال .

ثالثاً: - إدانة المتهم الثالث بما نسب اليه في قرار الاتهام من قيامه بدفع مبلغ الرشوة ومعاقبته بتغريمه مبلغ خمسة آلاف ريال وذلك كله لما هو مبين بالأسباب.

سادساً:- تحليل مضمون الحكم :

وأنا هنا ألاحظ أنه لم يأت في قرار الاتهام ولا في الحكم ذكر لجريمة الرشوة بالامتناع وهو واضح من وقائع الدعوى، فإن الرشوة قدمت للمتهم الأول ليمنع عن إعطاء المخالف وهو المتهم الثالث مخالفات يستحقها نظير مخالفته النظام وتركه يتجاوز النظام عن علم وقصد منهما، وهذه الحالة منصوص عليها نصاً في نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/36) وتاريخ 1412/12/29هـ في مادته الثانية بحصر اللفظ بما نصه: " كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته.... يعد مرتشياً ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام " .

وقد ذكرت المادة الأولى عقوبته وهي السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليون ريال أو بهاتين العقوبتين معا..." .

وقد نص قرار الاتهام والحكم على أن المتهم الأول في حكم الموظف العام كونه يعمل مشغلا ميزان لمؤسسة متعاقدة مع وزارة النقل.

ولا يجتهد مع ورود النصوص فلا يعد مخلا بواجبات الوظيفة كما جاء في الحكم بل هو مغل بالمادة الثانية وهي نص في الواقعة. وأرى أن ذلك بسبب عدم القدرة على تكييف جرائم الامتناع ومراعاة خطورة ارتكاب الجرائم عن طريق الترك وإمكان افلات المجرم من العقاب الصحيح .

وإن كنت أتفق في الجملة على حيثيات الحكم وعقوبة الجناة التي حددت سقفا أعلى للعقوبة دون تحديد السقف الأدنى لها .

القضية الثامنة

أولاً:- نوع القضية :

جنائية، (رشوة وتزوير)،

ثانياً: الجهة التي أصدرت الحكم:-

ديوان المظالم بالرياض (الدوائر الجزائية).

ثالثاً : ملخص وقائع الدعوى :

يتهم فرع هيئة الرقابة والتحقيق الجاني - وهو موظف عام - بأخذ مبالغ مالية على سبيل الرشوة ليقوم بتعديل مهن عدد من العمال وكان دوره الامتناع عن تطبيق شرط استيفائهم الشروط النظامية ويأخذ مبالغ مالية عن كل مرة يمتنع فيها عن تطبيق الشروط اللازمة، ويحررها لغيره أو ينجزها بنفسه .

كما قام الجاني بتزوير محررات رسمية بلغت 32 رخصة إقامة ذكرت أرقامها وأسماء أصحابها والمهنة السابقة والحالية لكل واحد منهم بعد التعديل كل ذلك مرفق بملف القضية الذي تضمن بالإضافة إلى ما سبق أدلة اتهام أخرى هي :

(1) ضبط صور ما ذكر بعاليه .

(2) ضبط ورقة تفيد بتسديد تغيير المهن.

(3) التقرير الفني .

(4) البلاغ الجنائي ضد المتهم .

(5) اعترافه بإحدى تلك الممارسات .

وطالب فرع هيئة الرقابة والتحقيق العام بمعاقبة المتهم لقاء رشوته وتزويره.

رابعاً : أسباب الحكم في القضية :

بمثول الجاني أمام الدائرة الجزائية بديوان المظالم ذكر أنه قام بتعديل مهن البعض مما ذكره التقرير السابق ولكن دون مقابل وأنه ضمن سبعة أشخاص يعملون في القسم. وبعد عدة مداولات للحكم وإطلاع على ما تقدم به محامي المدعى عليه وما جرى من مخاطبة الإدارة العامة للجوازات توصلت الدائرة الجزائية الى التالي:
أولاً:-

نُسب إلى المتهم أنه تلقى رشوة مقابل امتناعه عن استكمال كامل الأوراق الرسمية المطلوبة وإكمال العمل بدونها وهذا في حد ذاته جريمة ولكن كانت الأدلة والقرائن غير كافية لاثبات ذلك .
ثانياً:-

ما قام به المتهم من التزوير كان على أوراق رسمية دون أن يثبت عليه تزوير جميع ما نسب اليه. وحيث أنه ومن باب تداخل العقوبات اذا تكررت المخالفة قضت الدائرة بما يلي:

خامساً : الحكم في القضية :

أدانت الدائرة الجزائية بديوان المظالم الجاني بما نسب اليه من تزوير دون الرشوة ويطبق بحقه ما ورد في المادة الخامسة من نظام مكافحة التزوير وذلك بسجنه سنة واحدة يحتسب منها المدة التي أمضاها على ذمة التحقيق وغرامة ألف ريال لما ذكر.

سادساً : تحليل مضمون الحكم :

يلاحظ الباحث أن هناك قناعة تامة لدى اللجان القضائية والدوائر الجزائية بإمكان ارتكاب الجرائم بطريق الامتناع، وهذا ما يتضح من هذه القضية ولو ثبت استلامه لمبلغ الرشوة لقام سبب عقوبته بما ذكرته هيئة الرقابة والتحقيق وطلبت ايقاعه بالمتهم وهو تطبيق المادة الثالثة من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/36) وتاريخ 1412/12/29 هـ التي جعلت عقوبته ما ورد قبلها في المادة الأولى من نفس النظام ونصها: "كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل - جاء في المادة الثانية - أو للامتناع عن عمل - من أعمال وظيفته ... يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليون ريال ..".

وقد اتجه الحكم الى عدم إدانته بالرشوة لعدم رقي ما يثبتها الى درجة اليقين وهذا أصل في الشريعة الإسلامية والنظام، فالأصل البراءة ولا يكفي مجرد البلاغ عن الجريمة أو امكانية حدوثها عقلا الى الاتهام بها، فضلا عن العقاب عليها وإلا فكيف ينسب اليه التزوير ويثبت بحقه دون الرشوة !! وهل يقترب التزوير إلا لمقابل مادي أو معنوي ولكن كما ذكرت اللجنة أن ذلك يبقى "مجرد أقوال لم توثق، ودعوى لم تحقق حسب الأصول الشرعية، لا سيما وأن ممثل الادعاء عندما سئل عن تهمة الرشوة والمبالغ التي قدمت

للمتهم ومن قام بدفعها وما هو دليله ؟ أجاب: كان ذلك بناء على
بلاغ مقدم وعلى احتمال أن المتهم لن يزور إلا بمقابل .
عندها كان رد اللجنة القضائية الجزائية التالي : "كل ذلك في
نظر الدائرة لا يكفي لادانة المتهم بما نسب اليه، فالاحكام الجزائية
إنما تبني على القطع واليقين لا على مجرد الظهن والاحتمال ، وبناء
عليه فان الدائرة لا تطمئن الى أدلة هذه الدعوى التي يحوطها الشك
وتراها غير كافية لادانة المتهم .."

وأرى رأي الدائرة فيما ذهبت اليه من إدانة وعقاب للجاني .

القضية التاسعة

أولاً:- نوع القضية :

جنائية، (رشوة وغسل أموال)،

ثانياً: الجهة التي أصدرت الحكم:-

ديوان المظالم بالرياض (الدوائر الجزائية).

ثالثاً : ملخص وقائع الدعوى :

يتهم فرع هيئة الرقابة والتحقيق بتاريخ 1424/10/29هـ كل من:-

المتهم الأول:-

"موقوف على ذمة التحقيق" قضية غسيل أموال لمساهمة مع آخر مجهول في :
أولاً:-

تزوير خطابين واستعمالهما - مع علمه بتزويرهما - لفتح حساب لدى أحد البنوك.
ثانياً:-

قيامه بدور الوسيط في رشوة بين شخص مجهول والمتهم الثاني بتسليمه خاتما وسلسالا من الذهب لتسهيل اجراءات التحويل المالي الى خارج البلاد .
المتهم الثاني:-

موظف عام يعمل باحدى البنوك بوظيفة صراف قبل وأخذ خاتما وسلسالا من الذهب على سبيل الرشوة وذلك مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته لتسهيل اجراءات تحويل مبالغ للخارج .

وقد قامت الدلائل التالية لاتهام المتهم الأول.

- (1) اعتراف المتهم الأول ومصادقته شرعا عليه .
 - (2) أقوال المتهم الثاني في التحقيقات واعترافه بأخذ الذهب لأجل سرعة انجاز التحويلات .
 - (3) ضبط المحررين المزورين واعتراف المتهم الأول باستعمالهما مع علمه بذلك التزوير .
- والاتهام يطلب ايقاع عقوبة التزوير على المتهم الأول والرشوة على المتهمين الأول والثاني .

رابعاً : أسباب الحكم في القضية :

وبعرض ذلك على المتهم الأول أمام الدائرة الجزائية بديوان المظالم أقر بما نسب اليه دون إضافة منه ولا من ممثل الادعاء عند سؤالهما .

وباطلاع المتهم الأول على المحررين المزورين أقر بتزويرهما . وبمثول المتهم الثاني أمام ذات الدائرة أقر أنه كما ذكر في الاتهام إلا أنه لا يعرف عن الجريمة شيئاً، ولا دليل ضده فيما نسب اليه. والذهب كان على سبيل الهدية .

وحيث أنه اعترف أنه حول تلك المبالغ دون الرجوع الى مدير الفرع حسب ما تمليه الأنظمة في مثل ذلك .

خامساً:- الحكم في القضية :

حيث أن المتهمين أقرّا بما نسب إليهما أمام الدائرة وأمام هيئة الرقابة والتحقيق في حينه، فإن الدائرة تنتهي إلى إدانتها بما نسب إليهما في قرار الاتهام ومعاقبتهما، ولا تلفت الدائرة إلى قول المتهم الثاني أن ما أخذه من الأول كان على سبيل الهدية، لأن ذلك لا يستقيم مع ما أظهرته أقواله في التحقيق وما تم الاطلاع عليه، بل إن ما أخذه كان لإنجاز ما طلب منه دون الرجوع لرئيسه لأجل المقابل الذي استلمه.

وعليه فقد حكمت الدائرة بإدانة المتهم الأول بالتزوير والرشوة وسجنه سنة واحدة تحتسب من تاريخ إيقافه على ذمة التحقيق وتعريمه مبلغ عشرة آلاف ريال .

كذلك ادانة المتهم الثاني بالرشوة ومعاقبته بالغرامة وقدرها خمسة آلاف ريال وذلك كله كما هو مبين بالأسباب.

سادساً : تحليل مضمون الحكم في القضية :

بتمعن ما ورد من وقائع القضية وقرار الاتهام وأسباب الحكم، فإنني أذهب الى ما ذهبت اليه الدائرة الجزائية بحق المتهم الأول من حيث الوصف الجنائي والعقوبة.

أما المتهم الثاني فإنني وان كنت أذهب الى ادانته بالرشوة إلا أنني أرى أن المادة الثانية من نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/36) لعام 1412 هـ الذي جعل قبول الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته، وأحالت هذه المادة العقوبة الى المادة الأولى التي قررت عقوبته بالسجن وبالغرامة كونه امتنع عن استكمال الأوراق اللازم الخاصة بالحوالات الخارجية ومراجعة مدير الفرع للتأكد من سريان وصحة أوراق العميل خصوصاً في مبالغ كبيرة جاء في ثنايا الحكم أنها بلغت في مجموعها ما يزيد عن 11,000,000 أحد عشر مليون ريال .

وفي ذكر ذلك ونقده بيان أن المتهم الثاني لو كان طلب الأوراق اللازمة وعرض ذلك على مدير الفرع لكان موقفه سليماً ولم يعد ممتنعاً او مرتكباً لجريمة الرشوة بالامتناع أو حتى ممتنعاً عن البلاغ عن وثائق مزورة ولخلت مسؤوليته الجنائية في ذلك ولعدّ مؤدياً لعمله أداء صحيحاً دون الاتفاق الى اتهام الأول له بالتواطىء دون بينة غير قبوله لهدية من الذهب والتي يعتبر امتناعه عن البلاغ عنها جريمة أخرى ولو فعل ذلك لخرج من مسؤولية التهمة بقبول الرشوة، وقد استدلت الدائرة على القصد الجنائي للمتهم الثاني بامتناعاته الثلاث وهي مرتبة كالتالي:-

- (1) امتناعه عن البلاغ عن الهدية المقدمة له والمقترنة بطلب المتهم الأول منه أن يتغاضى عن صحة الأوراق واستكمالها الرسمي .
- (2) امتناعه عن استكمال الأوراق الصحيحة والبيانات المطلوبة .
- (3) امتناعه عن مراجعة مدير فرع البنك الذي يعمل فيه كما تنص على ذلك الانظمة ويتطلبها نظام مكافحة غسيل الأموال .

وأذهب إلى ما ذهبت اليه الدائرة في جملة حكمها على المتهمين .

المبحث الرابع

الامتناع عن القيام بواجب تقتضيه الأصول المهنية (امتنع الطبيب
(.

القضية العاشرة

أولاً:- نوع القضية :

جنائية، (امتناع طبيب) .

ثانياً: الجهة التي أصدرت الحكم:-

اللجنة الطبية الشرعية بالرياض.

ثالثاً : ملخص وقائع الدعوى :

يدّعي المواطن (أ) ضد الطبيب المدّعي عليه (ب) بالتسبب في قتل طفله البالغ من العمر (9) أشهر والذي احتاج إلى إحداث فتحة بالشرح وإغلاق الفتحة التصريفية الجانبية للطفل، وفي يوم العملية قام طبيب التخدير بإعطائه إبره في ذراعه أثرت عليه حيث بدأ يرتجف بشدة وأصيب في غرفة العمليات بهبوط في القلب كما أخبرني أحد الأطباء وقتها تم علاجه منه وأجريت له العملية ولكنه خرج منها فاقداً

للنظر والحركة وغير قادر على الرضاعة ويتشنج كثيراً ثم أمر الطبيب بإخراجه بحالته تلك وسافرت به إلى بلدي، وبعد أسبوع من المعاناة والتشنجات ساءت حالته حتى توقف عن التنفس فتوجهت به لأقرب مستشفى ولكنه مات في الطريق .

وأرى أن سبب ذلك هو الطبيب الذي امتنع عن إكمال علاج ابني وأخرجه قبل تعافيه تماماً، وقد هرب الطبيب خارج المملكة رغم منعه من السفر وأطلب حكم اللجنة بما استحقه من دية ابني أو التعويض .

وبعرض ذلك على المدعى عليهم وهم الأطباء المعالجون ذكر الطبيب الأول أن والد الطفل أحضره لإجراء عملية فتح وغلق لجهازه الهضمي كما ذكر في دعواه وفي يوم العملية لم يتجاوب الطفل للأدوية كما ينبغي، وذلك لوزنه البالغ (7.5) كيلو جرام واعتلال صحته بوجه عام وهبوط في نبضه مع بداية قطع الجلد لإجراء العملية تبعه قصور في إشباع الأكسجين بالدم وتم هبوط بالقلب حتى توقف تماماً دون استجابة للعلاج أو الإنعاش وكان ذلك لمدة (3) دقائق عاد القلب بعدها للعمل بعد حقن عضلة القلب مباشرة بالعلاج وبدأ الجراح في العملية التي استغرقت (55) دقيقة أفاق الطفل بعدها وكان يتنفس ذاتياً ثم انهارت حالته تماماً بحدوث تشنجات عامة نقل على أثرها للعناية المركزة ووضع تحت التنفس الصناعي والمراقبة الطبية وقد تبين أن الدماغ قد تعرض لأذى وضمور بسبب توقف القلب مدة ثلاث دقائق أثناء العملية وعليه فلم يستعد الطفل وعيه إلا بعد أسبوع. وقد رأت اللجنة أن سبب عدم تحمل الطفل للتخدير وما رافقه من أدوية هو طول فترة منعه عن الطعام أو تصويمه مما أدى إلى حدوث نقص في كمية السوائل في جسمه وانخفاض السكر بدمه وكان لإعطائه الهالوثين والفتانيل دور في مضاعفة المشكلة، ولم يكن لطريقة التخدير ولا الإنعاش دور في ذلك .

وبسؤال الأطباء عن عدم إعطاء الطفل محاليل مغذية عن طريق الأوردة ما دام لا يستطيع تناولها بطريقة طبيعية فأفادوا أن الطبيب المخدر طلب من الممرضات ذلك ولكن لم يتمكن من إيجاد وريد لإعطائه المحاليل ولم يمكننا تأجيل موعد العملية وذلك لطول المدة في حال عمل موعد قادم وهي عملية صغيرة وخوفاً من ردة فعل والدي الطفل ولأن الطبيب الجراح قد ذكر مثل ذلك وأن الطفل جاء لموعد العملية وهو بصحة جيدة، وقد رفضت بعد هبوط القلب إجراء العملية إلا أن طبيب التخدير وفريقه طلبوا مواصلة العملية. وبسؤاله هل ظهر لك خطأ في عملية التخدير ؟ فقال لم يظهر ذلك. وبسؤال المدعي هل لديك ما تضيفه فأجاب : لا إضافات .

رابعاً : أسباب الحكم في القضية :

بدراسة ما سبق، وحيث أن الطبيب قد منع عن الطفل الطعام والشراب مدة قاربت التسع ساعات وهذا غير مناسب في مثل هذا العمر مما أدى إلى نقص السوائل والغذاء في جسمه، ثم لم يُعط هذه السوائل قبل العملية مباشرة بل أُعطي مادة الهالوثين (4%) مع غيرها في العضل مما ساهم في هبوط القلب والضغط ولم يعط الطبيب للطفل مادة الأنزوبين المضادة ولم يعمل قسطرة له سريعاً ولو عن طريق أوردة الرقبة لا سيما وأنه طبيب تخدير قلب وكان الأجدر به إيقاف إجراء العملية خاصة وأنه ليست إسعافية وكان لامتناعه عن كل ما ذكر يدل على خطأ وتقصير ساهم مباشرة في وفاة الطفل، وحيث أن هذا الطبيب قد غادر البلاد.

خامساً: الحكم الصادر في القضية :

ألزمت اللجنة الطبية المستشفى بدفع مبلغ ستين ألف (60.000) ريال سعودي، عن الحق الخاص. أما الحق العام فيعتبر منتهياً بسفر الطبيب المدّعى عليه (ب).

سادساً : تحليل مضمون الحكم:-

وبدراسة القضية نجد أن اللجنة الطبية قد اعتبرت امتناع الطاقم الطبي من أطباء وممرضين عن إطعام أو حقن المريض بالمحاليل التعويضية فترة أدت إلى ضعفه عن احتمال التخدير فضلاً عن إجراء العملية مما أدى إلى هبوط في القلب وتلف جزئي بالدماغ وتدهور حالته حتى أدت إلى الوفاة وإثبات أن سببها مما سبق ذكره لهو عين الصواب وإن كنت أتمنى أن يُبيّن في الحكم وصف الجناية وإن كان يتضح أنها من قبيل القتل الخطأ ولكن المبلغ المحدد بستين ألف هل هي نصف الدية صلح أم حسب نسبة الخطأ الذي يتحمله الطاقم الطبي وأنه كان (60%) على اعتبار أن الدية في نسبة العمد هي مائة ألف ريال. وقد خاطبت رئيس اللجنة الطبية الشرعية بذلك وطلبت منه إيضاحه في قرار اللجنة الموقرة القادمة فوعد خيراً.

أما بالنسبة لهروب الجناة في القضايا الجنائية خصوصاً فإن هناك اتفاقيات على المستوى العربي والإقليمي والدولي بشأن التعاون القضائي والأمني لاستلام وتسليم المجرمين في الحق الخاص والحق العام، وكان باستطاعة اللجنة الطبية أو غيرها من جهات الاختصاص القضائي مخاطبة الجهات المعنية لإكمال اللازم حيال إحضار ومحاكمة الطبيب الجاني في المملكة العربية السعودية، أو طلب محاكمته في دولته بالإنباء القضائية، ولا ينتهي الحق الشرعي خاصاً كان أو عاماً بمجرد هروب الجناة إلى خارج البلد الذي ارتكبوا فيه الجناية .

الخاتمة

إن جرائم الامتناع كما مر معنا هي من أقدم ما عرفت البشرية من المعاصي بل هي المعصية التي شهدها أبو البشر آدم عليه السلام أول ما نفخ فيه الرب سبحانه روحه وأسجد له ملائكته إلا أن إبليس لم يكن من الساجدين فكانت أول معصية رآها بشر وأفظع تطاول أمامه على أوامر الله جل وعلا ومن شر خلقه إبليس.

منذ ذلك العهد والبشرية تن من هذه الجريمة بل والبيئة والكون وتكمن خطورة هذا النوع من الجرائم في جانبه الخفي كونها ترتكب بالسلوك السلبي أو الامتناع أو ما يسميه الفقه القانوني الحديث السماح للجرائم بأن تقع أو لمجرد الإهمال كالذي يكون من قبل الوالدين أو الطبيب مما يؤدي إلى خسائر تؤدي فجاءة ودون توقع إلى خسائر لم تكن في الحسبان ولم يعمل لها الطرف المتسبب أو المباشر أي حساب.

وقد مر معنا في تناول هذا النوع من الجرائم إحاطة الشريعة بها وتقريرها لها إما بتحريم الترك مباشرة أو بتحريم الفعل على اعتبار أن الترك نوع من أنواع الفعل.

ونحن بمقارنة شريعة الإسلام بغيرها من القوانين أو الأنظمة الوضعية المعاصرة إنما هو لبيان فضلها وسبقها وأن ما عند البشرية من خير فمن الله أصله ومرده وما أصابها من شر فهو بقدر بعدها عن منهجه سبحانه ، وليس مقصدي - وأعوذ بالله - أن أجعل قوانين البشر وهم العرضة لكل نقيصة وخطأ في مصاف أحكام الشريعة ولا أدلة الدين فالفرق بينهما كالفرق بين

الله جل في علاه وبين الإنسان وفضل الشريعة كفضل مشرعها سبحانه على ما سواه.

ورغم أن ارتكاب الأمر المحرم أو الجنائية تكون إما بفعل المحرمات أو الامتناع عن الواجبات كما قرره علماء وسلف الأمة إلا أنني فوجئت بغياب ذلك تماماً لدى كثير من المعنيين بالعدالة والنظام أثناء دراستي فالمخاطب بذلك إما ألا تكون عنده فكرة تماماً بجرائم الامتناع ومنهم من عنده علم بذلك ولكن بشكل نظري دون التطبيقي ، ويشتد عجبهم عندما يتبين له أنه في الإسلام يقام الحد على القاتل بالامتناع والسارق بالامتناع ويكون حداً أو قصاصاً منصوباً عليه. وقد تنبهت بعض الأنظمة السعودية الحديثة إلى ذلك كما في نظام مكافحة الرشوة لصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/36) الصادر عام 1412هـ حيث نص على ذكر الرشوة بالامتناع في مواده الأولى والثانية وغير ذلك من الأنظمة الجزائية والجنائية وأصبح تجريم الامتناع معتبراً في نظام المرور والمحاكم الشرعية كما مر معنا في الجزء التطبيقي بل يعد الامتناع فاصلاً خطيراً بين ما عقوبته الحد أو القصاص أو تغليظ الدية بحقه وبين العقوبة التعزيزية من سجن وغرامة أو جلد.

احسبني قد أدبت شيئاً مما علي في بيان كنه هذا النوع الخاص من الجرائم - وهي جرائم الامتناع - من حيث ماهيته ونظرة الشريعة والقانون له والعقاب المقرر عليه وقد خلصت كذلك في دراستي إلى النتائج والتوصيات التالية :

أولاً النتائج

1- كانت الشريعة أول من اعتبر الترك أو الامتناع فعلاً وسلوكاً قائماً بنفسه فجرمته وحددت له عقاباً تارة بالحد والقصاص وتارة بالتعزير في حين أن بعض القوانين لا تزال في تخطيط من الناحيتين التشريعية والعقابية لهذا النوع الهام والحساس من الجرائم.

2 -ظهرت مرونة الشريعة الإسلامية في مجالي التجريم والعقاب جلية في التعامل مع جرائم الامتناع وقطع حيلة الجناة فعاملت الجاني بنتيجة عمله النهائية فالجاني الذي يمنع أو يترك المجني عليه مقيداً أو محتاجاً للمساعدة، أو الطبيب يترك مريضه حتى يهلك أو يتلف منه عضو فإن الشريعة تضمنه بل انفردت الشريعة في تسميته قاتلاً، قال تعالى : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً) (النساء: من الآية 92) أن يقتل مؤمناً إلا خطأ " النساء الآية 93 فهو في نظر الشريعة قاتل .. قاتل لأنه أهمل أو قاتل لأنه ترك فعلاً مأموراً به أو مندوباً إليه ، وإن كان لا يحسن بناء عقوبته على وصف فعله هنا أو تركه بأن يقتل وسبب ذلك هو عدم تأكيد ركن القصد أو النية الجنائية وإلا لو وجدت أو تأكد لدى القاضي قصد المهمل أو التارك أو الممتنع لقتل أو قيد به أو ببعضه كما مر معنا.

3 - انفردت الشريعة الإسلامية باعتبار الأخلاق أمراً يعول عليه في التحريم والتأثيم يصح تعزير مخالفها وهي أقل درجات المخالفة والمسئولية فمن سمع استغاثة ملهوف مثلاً أو قدر على إحياء نفس ولم يفعل فأين يذهب من قول الله سبحانه " أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعاً " المائدة آية رقم 32. وقد ذكرت لبعض الأطباء حديثي التخرج ما يراه الفقهاء - وقد مر معنا - أن من قدر على إحياء نفس أو تنجيتها دون ضرر يلحقه ولم يفعل فقد ذهب بعض الفقهاء ومنهم الأمام مالك إلى أنه قاتل

!! وذكر بعضهم أنه يؤيد ذلك بعض الحالات الاسعافية كالحوادث وإصابات العمل وغيرها أنه قد لا يلزم لإنقاذ المصاب أكثر من تهدئته النفسية أو ضماد يوضع على مكان النزيف المعروف طبياً، أو توفير تهوية أو تنفس جيد له ، وأنه إذا فشا ذلك بين أهل الطب - من أطباء وممرضين ومسعفين وغيرهم - طمعوا في الفضل والآجر وخافوا العقوبة فاجتهدوا في عدم تركه.

بل جعل الإسلام أماطه الأذى عن الطريق صدقة ومعاونة المحتاج صدقة والامتناع عن ذلك دليل بؤس الممتنع وزهده في الخير وقد عرضت في محكمة الرياض العامة قضية هذه الأيام لرجلين شاهداً آخر يستغيث بهما من بعيد في البرية أول الليل فلم يكثر ثأله وأخبرا الناس فيما بعد بما شاهداه وبعد أيام تبين لهما أنه رجل من معارفها وكان قد اعتدى عليه رجل وطعنه وهرب وأنه مات مكانه بعد طلوع الشمس من نهار اليوم التالي متأثراً بجراحه، فقام رجلان بالشهادة عليهما أنهما قد رأياه تلك الليلة وتركاه مساعده وكان بالإمكان إنقاذ حياته ومن أحيائها فكأنما أحيانا الناس جميعاً ، فأمر قاضي الموضوع بإحالتهم إلى المحكمة الجزئية بحكم اختصاصها لتعزيزهما على ذلك.

4 - ارتكاب الجرائم بالامتناع قد يكون أخطر من ارتكابها بالفعل وذلك من وجهين :

الوجه الأول : ما ذكره علماء المسلمين - كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - أن الامتناع عن المأمور أعظم جرماً ومعصية من فعل المحظور، وضربوا لذلك مثلاً بمقارنة معصية آدم عليه السلام ومعصية إبليس قبحه الله ، فآدم أكل من الشجرة وإبليس امتنع عن السجود والفرق بين المعصيتين كالفرق بين حالهما بعدها

فأدم اجتباه ربه وهدى وكان بعد التوبة خير وأقرب وإبليس استحق اللعنة والغضب أبد الأبدین.

الوجه الثاني : في التطبيق العملي وجدنا أن بعض جرائم القتل قد صنفها القضاء قتل خطأ بالنظر لما استخدم في القتل من آلة كالعصا والحجر وهذا صحيح إن أدت بنفسها للقتل ولكن كما مر معنا في بعض القضايا أن الذي أدى للوفاة حقيقة هو ترك الجاني للمجني عليه دون إسعاف أو مساعدة حتى زاد عليه الألم وتفاقمت الجناية حتى قتله النزيف أو الحر أو الجوع والعطش وأدت إلى الوفاة بعد أن ثبت امتناعه عن مساعدته وهو قادر عليها عالم بنتيجة ذلك عامد لترك المجني عليه حتى تلف أو تلف بعضه فهو

قاتل يقاد به وهذا ما عليه جمهور الفقهاء وهذا هو في فهم الأمور وإنزالها على أصولها وقد حكم به في القضاء الشرعي في أكثر من قضية مما مر علينا.

4- يتميز القضاء السعودي والأنظمة السعودية الحديثة بتفهم ما نص عليه الشارع الحكيم بخصوص جرائم الامتناع وإن كانت هذه الجرائم مما يرتكب بالسلوك السلبي أو بالترك فإنها تحتاج إلى نوع انتباه وتركيز على أحداث ووقائع القضية ، وقد مر معنا في الجانب التطبيقي من الرسالة وفي جزء تحليل المضمون ما فيه غنية عن ذكره مرة أخرى.

ثانياً: التوصيات.
ظهر لي بعض التوصيات أخصها في التالي

1 - لاحظت أثناء الدراسة - خاصة الجانب العملي منها - أن سبب امتناع الناس خصوصاً عن المساعدة هو خوفهم من الوقوع تحت طائلة المساءلة الجنائية أو الإيقاف وغيره وهنا أمور :
1 - يجب أن تسن قوانين تؤثم وتعاقب من امتنع أو ترك المساعدة لئلا يكون هناك خيار لمن قدر على ذلك ولم يفعل ولتكون ممارسته للمساعدة شرعية ونظامية.

2 - توحيد الإجراءات في حال إسعاف أو إنقاذ أو مجرد بلاغ عن حادث وذلك بأخذ بيانات المنقذ وعنوانه وطريقة الاتصال به وذلك عن طريق تسجيل مكالمته وهاتفه المتصل منه وعن طريق المختصين من منسوبي المستشفى أو الأمن الرسمي أو أمن المستشفى وبطريقة أو بأخرى أوصافه ورقم وصفة سيارته ويتعامل معه بلطف ومسئولية وتقدير.

3 - رصد جوائز تقديرية وتسليمه شهادة بذلك وإعلانه على العامة إذا رغب المنقذ أو المساعد في ذلك كل حسب الأمر الذي قام به.

4 - سرعة التنسيق بين أجهزة الدولة في حال ارتكاب الجرائم بالامتناع أو غيره وقد مر معنا كيف خرج أحد الأطباء رغم منعه من السفر وقد حكمت اللجنة الطبية فيما بعد على تحميله النسبة الكبرى في وفاة الطفل بعد منعه من الطعام والشراب كما هو موضح في القضية الطبية في باب التطبيقات العملية.

5 - تدخل جرائم الامتناع وارتكاب المخالفات بالترك في جميع الجرائم والمخالفات ويجب التنبيه إلى ذلك وذكره بالنص في اللوائح التنظيمية وعقود العمل وقد جاء في بعض البيانات الأمنية والقضائية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي أنواع الجرائم والمخالفات دون ذكر صريح للامتناع مما يشكل خلافاً تنظيمياً في الاتفاقيات والمعاهدات وغيرها.

ومن ذلك ما صدر عن التحالف العربي من أجل بناء المحكمة الجنائية الدولية للعام 2003م ACICC تحت بند المسؤولية الجنائية وصورها في المادة رقم (25). وقد وجدت أنها منبثقة بالكامل بل مترجمة كما جاءت في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المنفذ عام 1998م دون ذكر لجرائم الامتناع أو ارتكاب الجناية بالترك وأود من إخواني الباحثين والمختصين التنبيه إلى مثل ذلك. وقد قمت بمراسلة التحالف العربي وتنبيههم إلى ذلك عبر موقعهم الرسمي على شبكة الإنترنت www.acicc.org.

وعلى فاكس المؤسسة رقم (0027 00202-531) ومقرها القاهرة.

6 - فيما يخص الجانب النظري لجرائم الامتناع وما يبني عليه من التطبيقات لدى المحاكم العامة والجزئية والدوائر القضائية بدواوين المظالم أو اللجان الطبية الشرعية أو غيرها فإن هناك فرق يجب مراعاته بين إعفاء الجاني بالترك أو الامتناع أن يقام عليه الحد مثله مثل الفاعل العادي أو الجاني العادي وبين تحميله المسؤولية والعقوبة التي تلي الحد أو القصاص وذلك إذا اعتبرنا أن الامتناع سلوك خفي يحتاج إثباته إلى حجة تراحم أصل البراءة في المتهم وتورث شبهة تدرأ عنه الحد أو القصاص ولكنها تبقى في دائرة الجناية في أعلى أوصافها ويضمن بها ما تعدى عليه من الأنفس أو الأموال والحقوق، فقد سمي الله القاتل خطأ قاتلاً في قوله سبحانه (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ

يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ (النساء آية 92) ، فيبقى الجاني قاصداً الترك أو الامتناع أو الإهمال الذي أدى للجريمة وإن لم يقصد ما نتج عنها من الموت أو التلف، وهنا إبداع الشريعة ودقة الوصف الجرمي للسلوك فلو توافر القصد مع الترك لعدت الجريمة كاملة واستحق العقاب حداً أو قصاصاً ولما تخلف أحد أركان الجريمة وهو القصد وقام ما سواه من الأركان والأوصاف بقي قاتلاً ولكن عقوبته في الدرجة التالية للحد أو القصاص وهي أعلى درجات الدية وهي المغلظة في حال القتل مثلاً أو أعلى درجات التعزير من الغرامة والحبس أو الجلد (كما معنا في التطبيقات).

7 - أرى أن يكون هناك نظام لربط النهايات الإلكترونية و الصلاحيات الوظيفية بأخرى أعلى منها صلاحية لتمرير الأمور المهمة والحساسة عن طريق مرجع أعلى وذلك تقليصاً لإمكانية وقوع من بيدهم الصلاحيات المباشرة في الرشوة مقابل امتناعهم عن استكمال الطلبات والأوراق الصحيحة أو اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وكلما كان الجهاز خطيراً وحساساً كأجهزة الأمن والجوازات والبنوك كان لإنشاء شبكة ذات صلاحيات يرتبط بها من دونها من الموظفين داخل كل جهاز أو مؤسسة وخارجها بما يقلل فرص تجاوزها أو ترك اتخاذ اللازم حيال الإجراء السريع والأمن مثل هروب المطلوبين أو غسيل الأموال أو التحايل على وثائق وأوراق الإقامة والعمل أو غيرها.

8 - لا يزال باب البحث في جرائم الامتناع يحتاج إلى المزيد مع شئ من التخصص في أبواب المخالفات بالترك حسب المواضيع الهامة والحديثة خاصة كالترك أو الامتناع في جرائم تلويث البيئة أو غسيل الأموال أو الإرهاب أو جرائم الحاسب

الآلي والإنترنت والاتصالات والجرائم السياسية والاقتصادية والإدارية والطبية والتعليمية وغيرها مما يجدر بالباحثين التطرق إليه ودراسته بجامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية والأمنية والحكومية ودعم ذلك والتنبيه إليه والتنسيق فيه مع الجهات القضائية والتنفيذية للاستفادة منه ومن تطبيقاته.

وإنني في ختام هذه الرسالة أعود فأشكر الله سبحانه ثم كل من ساهم فيها برأي أو إشراف أو مساعدة لي أو تحمل في سبيلها أي مشقة أو دعمني فيها بتوجيه أو ملاحظة أو دعوة بظهر الغيب ، وما كان فيها من صواب فمن الله وأشكره أو ما كان فيها من خطأ فمن نفسي وأستغفره.

المراجع

أولا : تفسير القرآن الكريم.

1. تفسير ابن كثير لأبي الفداء عماد الدين بن كثير، تحقيق محمد أنس الخن. دار الكتب العالمية، بيروت.
2. تفسير الطبري (جامع البيان) للإمام أو جعفر محمد بن جرير الطبري، ط 4 عام 1999م – دار الكتب العلمية بيروت.
3. الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط 7 عام 1993م – دار الكتب العالمية، بيروت.
4. دقائق التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط عام 1991م – منشورات دار التعليم – الكويت.

ثانيا : - مراجع اللغة العربية.

5. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد الفيروزبادي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام 1419هـ.
6. المعجم الوسيط، إصدارات مجمع اللغة العربية بمصر – القاهرة ط 4 عام 196

7. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، ط 2 عام 1967 - مطبعة حكومة الكويت - الكويت.
8. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي المعروف بابن منظور، دار صادر بيروت، ط2، عام 1985م.
9. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، عني بترتيبه محمود خاطر، دار الحديث، بيروت، ط2، عام 1990م.
10. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. دار إحياء التراث العربي، بيروت، عام 1989م.

ثالثاً:- مراجع الحديث النبوي:-

11. الأحاديث القدسية للإمام يحيى بن شرف النووي، تحقيق مصطفى عاشور ط 2 عام 1998م - مكتبة الاعتصام - القاهرة.
12. صحيح البخاري للأمام محمد بن إسماعيل البخاري ، ط 1417هـ ، دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض .
13. صحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج النيابوري ، ط 1417هـ ، دار السلام للنشر والتوزيع .
14. سلسلة الأحاديث الصحيحة ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط2 1415هـ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض .

15. رياض الصالحين للإمام يحيى بن شرف النووي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط 2 عام 1982م – مؤسسة الرسالة بيروت.

16. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحادث سيد الأخيار، للإمام محمد بن علي الشوكاني ط 1 عام 1419هـ - مكتبة دار التراث – المدينة المنورة.

17. موطأ الإمام مالك برواية الليثي، للإمام مالك بن أنس، ط6 عام 1998م – دار الكتب العملية – بيروت.

رابعاً : كتب الفقه الاسلامي وأصوله:-

18. الجريمة والعقوبة، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، بيروت، ط2، عام 1996م.

19. الموافقات في أصول الفقه، للإمام أبي إسحاق الشاطبي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، عام 1990م.
20. الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي. دار المعرفة، بيروت، عام 1990م.
21. المذهب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن سيف الشيرازي، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي، عام 1980م.
22. إعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبو بكر ابن قيم الجوزية، علق عليه طه عبد الرؤوف سعد. دار الجيل، بيروت 1973م .
23. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو مختصر المزنّي. لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة 2 عام 1994م .
24. المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد أيوب الباجي، تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1. عام 1999م .
25. الفقه الإسلامي وأدلته. لوهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، ط 4، عام 2000م.
26. المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا بن شرف النووي، تحقيق محمود مطرجي. دار الفكر، بيروت ط 1 عام 2000م.

27. الكافي في فقه الإمام أحمد ابن حنبل، للإمام موفق الدين عبد الله ابن قدامة المقدسي، تحقيق محمد فارس ومسعد عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 3، عام 1994م .

28. المبسوط، لأبي بكر محمد بن احمد السرخسي، تحقيق محمد حسن اسماعيل. دار الكتب العلمية، بيروت. ط 2، عام 1992م.

29. التاج والأكيل ، لابن الموحد محمد بن يوسف المالكي. دار التراث العربي، بيروت، 1982م.

30. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لعلی بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق سمير مصطفى رباب. المكتبة العصرية، بيروت ط2، عام 1422هـ .

31. المحلى بالآثار. للإمام أبي محمد علی بن أحمد حزم الأندلسي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري. دار الكتب العلمية، بيروت. ط 2 عام 1995م.

32. المغنى. لموفق الدين أبي محمد ابن قدامة المقدسي. دار الأجيال للكتب الرياض، ط 5، عام 1419 هـ .

33. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تأليف شيخ الإسلام تقي الدين بن أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، عام 1411هـ.

34. السياسة الشرعية، تأليف شيخ الإسلام تقي الدين بن أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية

والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، عام 1411هـ

35. أسباب اختلاف الفقهاء، للشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، عام 1400 هـ.

36. التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، لعبد القادر عودة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، عام 1989م.

37. أقضية رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لأبي عبد الله محمد بن الفرّج القرطبي، اعتنى به محمد نزار تميم و هيثم نزار تميم. دار أرقم، بيروت. ط1، عام 1418هـ.

38. الأحكام في أصول الأحكام للآمدي - للإمام سيف الدين الأحدي، وضع حواشيه إبراهيم العجوز، ط 1 عام 1998م - دار الكتب العلمية - بيروت.

39. الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي، ط 4 عام 1419هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.

40. الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية عام 1415هـ - طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - الرياض.

41. الفروق، وبها متعة تهذيب الفروق والقواعد السنية، للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، ط 1 عام 1985م - عالم الكتب للطباعة والنشر - لبنان.

42. أحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي، دار أرقم، بيروت.
ط2، عام 1993 م.
43. القواعد والفوائد الأصولية، أبو الحسن علاء الدين بن اللحام،
ضبطه محمد شاهين، ط1 عام 1995م، دار الكتب العلمية –
بيروت.
44. كشف القناع على متن الإقناع ، للإمام منصور بن يوسف بن
إدريس البهوتي، عالم الكتب ، بيروت، 1983م .
45. مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد
السلام ابن تيمية، طباعة وتوزيع مجمع الملك فهد لطباعة
المصحف الشريف، المدينة المنورة 1416هـ - 1995م .
46. قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، لمحمد بن
أحمد بن جزي الغرناطي المالكي. القاهرة : عالم الفكر ، الطبعة
الأولى ، 1405هـ - 1985م
47. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام
الشافعي على حاشية الشبراملسي لشمس الدين محمد بن أبي
العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي
المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير. المكتبة
الإسلامية. القاهرة، بدون تاريخ طبع .
48. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، لإبراهيم
بن علي بن أبي القاسم بن محمد الشهير بابن فرحون، مطبوع
بهامش كتاب فتح العلي المالك. دار المعرفة للطباعة والنشر،
بيروت، عام 1990م .

49. نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار تكملة فتح القدير،
لشمس الدين أحمد ابن قودر المعروف بقاضي زاده. نشر شركة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة. ط1، عام 1389هـ .

50. مواهب الجليل، شرح مختصر الشيخ خليل. لأبي عبد الله محمد
بن محمد المغربي الخطاب، شرح زكريا باعميرات. دار الكتب
العلمية، بيروت، ط 1 عام 1995م .

51. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر
الكاساتي. دار الكتب العلمية بيروت ط 3. عام 1406هـ .

52. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزودي، لعلاء الدين
البخاري ، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية
بيروت، ط1، عام 1991.

53. توضيح الأحكام من بلوغ المرام ، تأليف عبد الله بن
عبدالرحمن البسام. مطبعة النهضة، مكة المكرمة. ط3، عام
1417هـ.

54. بدائع الفوائد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي
المعروف بأبن قيم الجوزية، تحقيق معروف مصطفى زريق و
محمد وهبي سليمان وعلى عبد الحميد بلطه جي. توزيع دار
الحاني بالرياض. ط2، عام 1420 هـ.

55. نظام القضاء في الإسلام، جمال صادق مرصفاوي، وهو من
البحوث المقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة 1404هـ-
1984م. أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر
بالجامعة، عام 1400هـ.

56. روضة الناظر وجنة المناظر للإمام موفق الدين ابن قدامه المقدسي - ط 2 عام 1418هـ - دار الكتب المصرية - القاهرة.

57. مدخل الفقه الجنائي الإسلامي، د. أحمد فتحي بهنسي، ط 3 عام 1972م، دار الشروق - القاهرة.

58. نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، د. أحمد فتحي بهنسي، ط 3 عام 1971م، دار الشروق - القاهرة.

59. شرعية العقوبة في الإسلام، مساعد الواقي 1419هـ، مطابع الواحة - الرياض.

خامساً :- المراجع القانوني.

60. الركن المادي لجرائم الامتناع وأثره في المسؤولية الجنائية، عادل محمود علي ابراهيم، (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر 1947هـ.

61. جرائم الإمتناع والمسئولية الجنائية عن الإمتناع، محمود نجيب حسين. دار النهضة، القاهرة، ط 1، عام 1986م.

63. الجرائم السلبية وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي المقارن، د. ردينه إبراهيم حسين الرفاعي، (رسالة دكتوراه) مقدمة إلى كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية. عمان، عام 1997م.

64. جريمة الإمتناع، دراسة مقارنة، د. مزهر جعفر عيد، (رسالة دكتوراه). عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عام 1999م.

65. النظرية العامة للإمتناع في القانون الجنائي والشرعية الإسلامية، د. رفعت محمد إبراهيم الشاذلي، (رسالة دكتوراه) مقدمة إلى جامعة المنصورة. ط1، عام 1990م.

66. القتل بالترك بين الشريعة والقانون، ناصر أحمد ناصر الشايع، (رسالة ماجستير) مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض عام 1422هـ.

67. النظرية العامة للإمتناع في الشريعة و القانون الجنائي
الوضعي، د. إبراهيم عطا عطا شعبان، (رسالة
دكتوراه) مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة. عام
1981م.

68. جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم
الامتناع، عبد الفتاح مراد، الإسكندرية، البهاء للنشر
والتوزيع، ط 1، عام 1980م.

69. الاشتراك في الجريمة بين القانون الوضعي والشريعة
الإسلامية، علاء الدين محمد علي راشد، رسالة دكتوراه،
كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1997م .

70. الامتناع عن المساعدة في القانون الجنائي المصري
والمقارن، محمد كامل رمضان محمد، رسالة دكتوراه كلية
الحقوق جامعة عين شمس، 1988م.

71. الشروع في الجريمة، سمير الشناوي ، رسالة دكتوراه، كلية
الحقوق جامعة القاهرة، 1971م.

72. الشروع في الجريمة، نبيه يوسف صالح عبد الرسول، دراسة
مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة،
1993م.

73. الشروع في الجريمة في التشريع المصري والمقارن، البير
الياس صالح، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة،
1947م.

74. المساهمة الأصلية في الجريمة، فوزية عبد الستار علي،
دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة القاهرة،
1967م.

75. مسئولية الممتنع المدنية الجنائية في المجتمع الاشتراكي،
حبيب إبراهيم سليمان الخليلي، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق
جامعة القاهرة، 1967م.

76. النظرية العامة للامتناع في القانون الجنائي، محمد أحمد
مصطفى أيوب، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة القاهرة،
2003م .

77. المساهمة التبعية في القانون الجنائي المصري، حسام محمد
سامي جابر، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية.

78. المساهمة التبعية في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية
المتحدة، فتحية محمد، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة
الإسكندرية، 2000م

79. دراسة في علم الإجرام والعقاب، محمد زكي أبو عامر ط 1
عام 1985م، دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية.

80. الأحكام العامة للجريمة في قانون العقوبات الأردني، كامل
السعيد ط 1 عام 1981م – منشورات الجامعة الأردنية –
عمان.

81. النظرية الغائبة في السلوك في القانون الجنائي، الجلسة
الجنائية القومية، العدد الثاني، يوليو 1969م.

82. قانون العقوبات المصري المعدل بالقانون رقم 112 لسنة 1975م.
83. شرح قانون العقوبات، عبد الإله أحمد صلاحي، ط 1 عام 1997م، دار الكتب المصرية - القاهرة.
84. الوجيز في قانون العقوبات، عوض محمد عوض، ط 1 عام 1992م - دار الكتب المصرية - القاهرة.
85. النظرية العامة للقانون الجنائي، د. رمسيس بهنام، ط 2 1998م، دار الكتب المصرية - القاهرة.
86. شرح قانون العقوبات العام، د. محمود نجيب حسين، ط 10 عام 1982م - دار الكتب المصرية، القاهرة.
87. النظر العامة للامتناع في القانون الجنائي والشرعية الإسلامية ط 1، عام 1989م - دار الكتب المصرية - القاهرة.
88. موسوعة القضاء العسكري للواء جمال حجازي، والعميد حلمي عبد الجواد ط 1 عام 1986م، طبعة القوات المسلحة - القاهرة.
89. شرح قانون العقوبات المصري، د. محمد الغريب، ط 2 عام 1991م - دار الكتب المصرية - القاهرة.
90. شرح قانون العقوبات، د. محمد الفاضل، ط 1 عام 1955 - مكتبة دار النهضة المصرية.

91. القسم الخاص في قانون العقوبات والجرائم المغرة بالصلحة العمومية وجرائم الاعتداء على الأشخاص، ط 1 سنة 1985م – دار المعارف بمصر.

92. القانون الجنائي عند الفراعنة، د. رؤوف عبيد، المجلة الجنائية القومية العدد 3 عام 1985م.

93. مبادئ القانون الروماني، د. عبد المنعم البدراني، مكتبة دار النهضة المصرية، ط 2 1956م.

94. القانون الروماني، د. عمر ممدوح مصطفى، ط 6 عام 1976م – دار المعارف بمصر.

95. الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، د. مأمون سلامة عام 1992م، دار غريب للطباعة، مصر.

96. الوقاية من الجريمة، د. فخري عبد الرزاق الحديثي، مجلة القانون المقارن العدد 18 عام 1986م.

97. النظام العام في العقود، د. محمد الغريب، ط 1، مكتبة دار النهضة المصرية.

98. عام 2005م.

99. مدى أحقية التاجر في الامتناع عن بيع سلعة مسعرة (مجلة المحاماة لسنة 1934).

100. المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية، د. عبد الرؤوف مهدي، ط 1 عام 1976م منشأة المعارف – الاسكندرية.

101. أسباب الإباحة في التشريعات العربية، د. محمد نجيب حسن، ط 2 عام 1962م – معهد الدراسات العربية العالمية
102. الوسيط في قانون العقوبات، د. أحمد فتحي سرور ط 3 عام 1890م دار الكتب المصرية.
103. المبادئ العامة في قانون العقوبات، على حسين الخلف وسلطان الشاوي ط 1 عام 1982م – مطابع الرسالة، الوكييت.
104. شرح النظريات العامة للقانون الجنائي، د. يسر أنور على، ط 2 عام 1975م دار النهضة العربية، القاهرة.
105. قاموس علم الاجتماع، محمد عاطف غيث، ط 3 عام 1975م مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة.
106. موسوعة علم النفس، سعد روقن، ط 2 عام 1977م مطابع الشروق – بيروت.
107. الامتناع المعاقب عليه، محمد عبد الملك (بحث منشور في مجلة إدارة قضايا الحكومة) العدد 3، عام 1990م.
108. النتيجة وعناصر الجريمة، محمد عمر مصطفى (مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد 2 السنة السابعة 1965م).
109. القانون الجنائي، مبادئه ونظرياته العامة في التشريعين المصري والسوداني، ط 2 عام 1963 المطبعة العالمية – القاهرة.

110. النظرية العامة للجريمة في القانون اللبناني، عبد الوهاب حومد ط 2، عام 1979م - دار الجيل - لبنان.
111. افتراض الخطأ كأساس للمسئولية الجنائية، عبد العظيم وزير عام 1988 دار النهضة العربية - القاهرة.
112. الإثم الجنائي، أحمد عوض بلال 1988م، دار النهضة العربية - القاهرة.
113. مبادئ القسم العام، رؤوف عبيد 1985م، دار الفكر العربي - القاهرة.
114. الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي الخاص، بكر عبد المهيم، ط 2 عام 1982م - دار القلم - الكويت.
115. القانون الفرنسي رقم (163) لعام 1945م، الصادر في 30 يونيو 1945م.
116. أحكام محكمة الجناح المستعجلة بالإسكندرية، مارس 1963م.
117. قانون العقوبات الألماني الغربي لعام 1953م المعدل عام 1975م.
118. مجموعة أحكام محكمة النقض رقم 85 الصادر في 8 أبريل 1984م.

119. القصاص - الديات - العصيان المسلح في الفقه الإسلامي، أحمد الحصري، ط 2 لعام 1974م - منشورات وزارة الأوقاف الأردنية- عمان.

120. الجريمة وأحكامها في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي، عبد الفتاح خضر، ط 1، 1985م، إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.

121. في ظلال القرآن لسيد قطب، ط 2 عام 1402هـ، دار الشروق - الرياض.

122. الإسلام وحقوق الإنسان، د. محمد عمارة، ط 1 عام 2005م، دار السلام - مصر.

123. اشتراكية الإسلام، د. مصطفى السباعي، ط 2 عام 1977م، الناشر العرب - مصر.

124. الأسرة في التشريع الإسلامي، محمد أحمد السنهوري عام 1984م، الجهاز المركزي للكتب - الجامعة المقدسية.

125. التكافل الاجتماعي في الإسلام، محمد فرج سليم، ط 2 عام 1992م، دار الكتب المصرية - القاهرة.

126. الأحوال النفسية والمسئولية الجنائية، د. أحمد رأفت سليم، ط 1 عام 1991م، دار الكتب المصرية.

127. حقوق الإنسان في الإسلام، د. علي عبد الواحد وافي، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ط 2 عام 1983م.

128. مجلة الدعوة السعودية، عدد 1997م في 1425/7/10هـ.

129. نظام المرافعات الشرعية الصادر عام 1423هـ.

130. نظام مكافحة الرشوة الصادر عام 1417هـ.

131. نظام مزاولة مهنة الطب – 1397هـ.

132. نظام مكافحة غسيل الأموال – 1424هـ.

133. نظام المحاماة في المملكة لعام 1422هـ.

134. نظام تأديب الموظفين – 1397هـ.

135. نظام الإجراءات الجزائية عام 1421هـ.

136. نظام الأحوال المدنية لسنة 1371هـ.

137. نظام الإقامة لسنة 1371هـ.

138. قانون العقوبات المصري عام 1960هـ.

139. قانون العقوبات العراقي لعام 1984م.

140. قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

141. قانون العقوبات الايطالي عام 1930م.

5		1
6		2
7		3
8	-	4
9		5
10		6
11		7
12	:	8
18	.	
21	.	
25	.	
29	-	
34		9
35		10
37		11
39	.	12
	:	13
40	:	14
57	:	15
	.	16
68	:	17
75	:	18
	:	19

82	.	20
92	:	21
	:	22
	:	23
112	.	24
115	:	25
	:	26
119	.	27
124	:	28
	:	29
127	.	30
	.	31
133	.	32
	:	33
	.	34
144	:	35
151	.	36
	.	37
154	.	38
177	:	39
	:	40
188	:	41

191	.	42
	:	43
193	:	44
205	:	45
247	.	46
249	.	47
253		48
257		49
278		50